



Copyright © King Saud University

تأليف

ع

ع

ع

علي الاني



٢١٧٤
ق. ق

القديري ، تأليف أحمد بن محمد القديري (٢٨٠ هـ)
كتب في القرن التاسع الهجري تقديرا

١٣٩ ق ١٥ س ٢٧ × ١٧ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ حسن ، طبع ،

٤٢٢

الأزهرية ٢ : ٢٣٥ اوقاف بغداد ١ : ٥٣٨

١ - المذهب الحنفي ، فقه المذاهب الإسلامية

أ - القديري ، أحمد بن محمد - ٢٨٠ هـ

ب - تاريخ النسخ ج - مختصر القديري

د - مختصر الفقه نفى



تَعْلَمُ مَذْهَبَ الْإِمَامِ
الْأَعْظَمِ أَبِي حَنِيفَةَ
رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ



قد قيل القدر من مستخرج
على اثني عشر الف
مسألة

والمنقولة من مستخرج
واحدة الزائدة مستخرجة
على ثمانية عشر
الف مسألة
شرحها

٣٦٢

مخطوط
في نسخة بخط دعاد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ تَوَكَّلُ

كِتَابُ الطَّهَارَةِ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا
وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ
إِلَى الْكَعْبَيْنِ. **فَفَرَضَ الطَّهَارَةَ غَسْلُ الْأَعْضَاءِ الثَّلَاثَةِ**
وَمَسْحُ الرَّأْسِ وَالْمَرْفِقَيْنِ وَالْكَعْبَيْنِ بِدُخْلَانِ
الْغُسْلِ. وَالْمَقْرُوضُ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ مَقْدَارُ النَّاصِيَةِ **لَمَّا**
رَوَى الْمُغْبِيرِيُّ عَنْ شُعْبَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى
سَبَاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ وَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى نَاصِيَتِهِ وَخَفِيَّتِهِ **فَقَالَ**
وَسَنَى الطَّهَارَةَ غَسْلَ الْيَدَيْنِ ثَلَاثًا قَبْلَ إِدْخَالِهَا إِلَى نَاءٍ **إِذَا**
اسْتَيْقَظَ مِنْ نَوْمِهِ وَتَوَضَّأَ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَمْدَاءِ الْوُضُوءِ
وَالسَّوَالِ وَالْمُضْمَضَةِ وَالِاسْتِثْنَاءِ وَمَسْحِ الْأَذُنِ وَتَحْلِيلِ
الْحَبِيَّةِ بِالْأَسْبَاحِ وَتَكَرُّرِ الْغُسْلِ إِلَى الثَّلَاثِ. وَيُسْتَحَبُّ
لِلْمُتَوَدِّي أَنْ يَتَوَدَّى الطَّهَارَةَ لَوْ يَسْتَوْعِبُ رَأْسَهُ بِالْمَسْحِ وَيُرْتَبِّتُ

يُحْتَسِبُ قَوْلُ تَوَيْتِ الْوُضُوءِ لِرَفْعِ الْحَدِّ
وَأَسْتَلْحَثُ الصَّلَاةَ

الوضوء

الْوُضُوءَ فَيَسْتَدِأُ بِمَاءٍ بَدَأَ اللَّهُ تَعَالَى بِذِكْرِهِ وَبِالْمَاءِ مِنَ الْمَعَانِي
الْبَاقِيَةِ لِلْوُضُوءِ كُلُّ مَا خَرَجَ مِنَ السَّيْلَيْنِ وَالْدَّمِ وَالْقَيْحِ
وَالصَّدِيدِ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْبَدَنِ فَجَاءَ وَزَالَ إِلَى مَوْضِعٍ يَكُونُ
الْتِّظْهِيرُ وَالْقِيَاءُ إِذَا مَلَأَ الْفَمَ وَالنَّوْمُ مُضْطَرِيٌّ أَوْ شَكَا
أَوْ مُسْتَيْدًا إِلَى شَيْءٍ لَوْ أَنْ يَلَّ عَنْهُ لَسَقَطَ وَالْغَلْبَةُ عَلَى الْعَقْلِ
بِالْإِعْمَاءِ وَالْجُنُونِ وَالْفَقْهَةُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ ذَاتِ رُكُوعٍ
وَسُجُودٍ. **وَقَرَضَ الْغُسْلُ الْمُضْمَضَةَ وَالِاسْتِثْنَاءَ وَغَسْلَ**
سَائِرِ الْبَدَنِ. وَسَنَنَهُ أَنْ يَبْدَأَ الْمُغْتَسِلَ فَيَغْسِلَ يَدَيْهِ
وَفَرْجَهُ وَيُرِيْلَ الْحَاسَةَ إِنْ كَانَتْ عَلَى يَدَيْهِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ
وُضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ إِلَّا رِجْلَيْهِ ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ وَسَائِرِ
جَسَدِهِ ثَلَاثًا ثُمَّ يَتَنَحَّأُ عَنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ فَيَغْسِلُ رِجْلَيْهِ
وَلَيْسَ عَلَى الْمَرْأَةِ أَنْ تَنْقُضَ ضَفَائِرَهَا فِي الْغُسْلِ إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ
أُصُولَ الشَّعْرِ. وَالْمَعَانِي الْمَوْجِبَةُ لِلْغُسْلِ أَنْزَلُ الْمَنِيِّ
عَلَى وَجْهِ الدَّفْقِ وَالشَّهْوَةُ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ وَالتَّنَقُّالُ الْخِتَا
مِنْ غَيْرِ أَنْزَالٍ وَالْحَيْضُ وَالْيَفَاسُ. وَسَنَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى

صَنِيعُ الْغُسْلِ وَتَوَضُّؤُهُ
وَالْمَسْحُ وَتَحْلِيلُ الْحَبِيَّةِ

نَبِيٍّ

والأحرام
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْغُسْلُ لِلْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ وَعَرَفَةَ بَوَلَسَ فِي
 الْمَذْيِ وَالْوَدْيِ غُسْلٌ وَفِيهِمَا الْوُضُوءُ. وَالطَّهَارَةُ مِنْ
 الْأَخْدَاطِ حَائِزَةٌ بِمَاءِ السَّمَاءِ وَالْعُيُونِ وَالْأَوْدِيَةِ وَالْأَنْهَارِ
 وَمَا بِلِحَارٍ وَلَا بِحُورٍ بِمَاءٍ أَعْتَصَرَ مِنَ الشَّجَرِ وَالشَّمْرِ وَلَا بِمَاءٍ
 غَلَبَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ فَأَخْرَجَهُ عَنْ طَبْعِ الْمَاءِ كَالْأَشْرَبَةِ وَالْحَلِّ
 وَمَاءِ الْوَرْدِ وَمَاءِ الْبَقْلَاءِ وَالْمُرِّ وَمَا زُرْدَجٍ وَتَجُورٍ
 الطَّهَارَةُ بِمَاءٍ خَالِطَهُ شَيْءٌ طَاهِرٌ فَغَيْرُ أَحَدٍ أَوْ صَافٍ كَمَا
 الْمَذْيُ وَالْمَاءُ الَّذِي اخْتَلَطَ بِهِ الْأَشْنَانُ وَالصَّابُونُ وَالزَّعْفَرَانُ
 وَكُلُّ مَاءٍ وَقَعَتْ فِيهِ الْبَحَاسَةُ لَمْ يَحْرَجِ الْوُضُوءُ بِهِ قَلِيلًا كَانَ
 أَوْ كَثِيرًا إِلَّا أَنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِحِفْظِ الْمَاءِ مِنَ الْبَحَاسَةِ
 فَقَالَ لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَلَا يَغْتَسِلَنَّ فِيهِ مِنَ الْبَحَاسَةِ
 وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلَا يَغْسِنَنَّ
 يَدَهُ فِي لَأْنَاءٍ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ
 وَأَمَّا الْمَاءُ الْجَارِي إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ بَحَاسَةٌ جَارَ الْوُضُوءُ مِنْهُ
 إِذَا لَمْ يُزَلِّهَا أَثَرُ لَا تَقْرَأُ مَعَ جَرَيَانِ الْمَاءِ وَالْخَدِيرُ

وإنه يشترط أن يكون
 سبيلاً فيجوز الطهارة
 إذا كان رقيقاً على
 إذا كان خفيفاً أو
 ولا يصفى به
 المكفوف فيطهر
 وهو ما يخرج من

العظيم

الْعَظِيمُ الَّذِي لَا يَحْرُلُ أَحَدٌ طَرَفِيهِ تَحْرِيكِ الطَّرَفِ
 الْآخِرِ إِذَا وَقَعَتْ فِي أَحَدِ جَانِبَيْهِ بَحَاسَةٌ جَارَ الْوُضُوءُ مِنْ
 الْجَانِبِ الْآخِرِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْبَحَاسَةَ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ. وَمَوْتُ
 مَا لَيْسَ لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ فِي الْمَاءِ لَا يَحْسِبُهُ كَالْبَقِ وَالذَّبَابِ
 وَالزَّنَائِيرِ وَالْعَقَّارِبِ. وَمَوْتُ مَا يَعِيشُ فِي الْمَاءِ لَا يَفْسُدُ
 الْمَاءُ كَالسَّمَكِ وَالصَّفَدِ وَالسَّرَطَانِ. وَأَمَّا الْمَاءُ
 الْمُسْتَعْمَلُ لَا يَحْرُسُ اسْتِعْمَالُهُ فِي طَهَارَةِ الْأَخْدَاطِ وَالْمُسْتَعْمَلُ كُلُّ
 مَا أُرِيْلَ بِهِ حَدَثٌ أَوْ اسْتَعْمِلَ عَلَى وَجْهِ الْقُرْبَةِ وَكُلُّ
 إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَّرَ وَجَارَتْ الصَّلُوقُ فِيهِ وَالْوُضُوءُ مِنْهُ
 إِلَّا جِلْدَ الْحَنْزِيرِ وَالْأَدَمِيِّ. وَشَعْرُ الْمَيْتَةِ وَعَظْمُهَا وَقَرْنُهَا
 طَاهِرٌ. وَإِذَا وَقَعَتْ فِي لَبِيرِ بَحَاسَةٍ نَزَحَتْ وَكَانَ نَزْحُ
 مَا فِيهَا مِنْ الْمَاءِ طَهَارَةً لَهَا. فَإِنْ مَاتَتْ فِيهَا فَأَرَهُ أَوْ
 عُصْفُورَهُ أَوْ صَعُوقَ أَوْ سَوْدَانِيَّةً أَوْ سَامَ أَوْ رَصَ نَزَحَ مِنْهَا
 مَا بَيْنَ عَشْرِينَ دَلْوًا إِلَى ثَلَاثِينَ دَلْوًا يَحْسِبُ كَبْرَ الدَّلْوِ وَصُغْرَهُ
 فَإِنْ مَاتَتْ فِيهَا حَمَامَةٌ أَوْ دَجَاجَةٌ أَوْ سِوَرُ نَزَحَ مِنْهَا مَا بَيْنَ

أَرْبَعِينَ دَلْوًا إِلَى سِتِينَ دَلْوًا. فَإِنْ مَاتَ فِيهَا كَلْبٌ أَوْ شَاءَ
 أَوْ أَيْسَى أَوْ دَابَّةٌ نَزَحَ جَمِيعُ مَا فِيهَا وَإِنْ انْتَفَخَ الْحَيَوَانُ فِيهَا أَوْ تَفَسَّخَ نَزَحَ
 جَمِيعُ مَا فِيهَا صَغَرَ الْحَيَوَانُ أَوْ كَبُرَ. وَعَدَدُ الدَّلَاءِ
 تُعْتَبَرُ بِالدَّلْوِ الْوَسْطِ الْمُسْتَعْمَلِ لِلْبَارِي فِي الْبَلَدِ إِنْ فَاءَتْ نَزَحَ
 مِنْهَا يَدٌ لَوْ عَظِيمٌ قَدْ رُمِيَ سَعًى مِنَ الدَّلْوِ الْوَسْطِ وَأَجْتَسَبَ بِهِ
 جَارٌ. وَإِنْ كَانَتْ الْبِيرُ مَعِينًا لَا تُنَزَحُ وَوَجِبَتْ نَزَحَ مَا
 فِيهَا أَخْرَجُوا مَقْدَارَ مَا كَانَ فِيهَا مِنْ الْمَاءِ وَرَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ
 قَالَ يُنَزَحُ مِنْهَا مَا بَيْنَ مَا يَتَى دَلْوًا إِلَى ثَلَاثِينَ دَلْوًا. وَإِذَا وَجَدُوا
 فِي الْبِيرِ قَارَةً أَوْ غَيْرَهَا وَلَا يَدْرُونَ مَتَى وَقَعَتْ وَلَمْ تَنْفُخْ وَلَمْ
 تَتَفَسَّخْ أَعَادُوا صَلَاةَ يَوْمِ وَلَيْلَةٍ إِذَا كَانُوا تَوَضَّؤًا مِنْهَا
 وَغَسَلُوا كُلَّ شَيْءٍ أَصَابَهُ مَائُهَا. وَإِنْ كَانَتْ قَدْ
 انْتَفَخَتْ أَوْ تَفَسَّخَتْ أَعَادُوا صَلَاةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا فِي قَوْلِ
 أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ رَحِمَهُمَا اللَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِمْ
 إِعَادَةُ شَيْءٍ حَتَّى يَتَحَقَّقُوا مَتَى وَقَعَتْ. وَسُورَةُ الْأَدَمِيِّ وَمَا
 يُوَكَّلُ لِحَدِّ طَاهِرٍ وَسُورَةُ الْكَلْبِ وَالْخَزِيرِ وَسَبَاعُ الْبَهَائِمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
 جَعَلَ الْقُرْآنَ
 آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
 جَعَلَ الْقُرْآنَ
 آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ

نَحْسُ وَسُورَةُ الْهَرَّةِ وَالِدَّجَاةِ الْخَلَاةِ وَسَبَاعُ الطَّيْرِ وَمَا
 يَسْكُنُ فِي الْبُيُوتِ مِثْلُ الْفَأْرَةِ وَالْحَيَّةِ مَكْرُوءٌ. وَسُورَةُ
 الْبَغْلِ وَالْحِمَارِ مَشْكُوكٌ فِيهِمَا فَإِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُمَا تَوَضَّأَ
 بِهِمَا وَتَيَمَّمَ وَبِأَيِّمَا بَدَأَ جَازَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

بَابُ التَّيْمُمِ

وَمَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ وَهُوَ مُسَافِرٌ أَوْ خَارِجُ الْمَضَرِّ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ
 الْمَضَرِّ نَحْوُ الْمِيلِ أَوْ أَكْثَرُ أَوْ كَانَ يَجِدُ الْمَاءَ إِلَّا أَنَّهُ مَرِيضٌ خَافَ
 إِنْ اسْتَعْمَلَ الْمَاءَ أَشَدَّ مَرَضُهُ أَوْ خَافَ اغْتَسَلَ بِالْمَاءِ أَنْ
 يَقْتُلَهُ الْبَرْدُ أَوْ سَمَرَضُهُ فَإِنَّهُ يَتَيَمَّمُ بِالصَّعِيدِ الطَّاهِرِ
 وَالتَّيْمُمُ ضَرْبَانِ مَسْحٌ بِإِحْدَيْهِمَا وَجْهَهُ وَبِالْآخَرِ يَدَيْهِ
 إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ وَالتَّيْمُمُ مِنَ الْجَنَابَةِ وَالْحَدَثِ سَوَاءٌ.
 وَتَجُوزُ التَّيْمُمُ عِنْدَ أَيِّ حَنِيفَةٍ وَمَحَرَّمَ بِكُلِّ مَا كَانَ مِنْ
 جَنْسِ الْأَرْضِ كَالرَّابِ وَالرَّمْلِ وَالْحَجَرِ وَالْجَصْرِ وَالنُّوقِ
 وَالْكُحْلِ وَالزَّرْنِجِ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ لَا تَجُوزُ إِلَّا بِالرَّابِ
 وَالرَّمْلِ خَاصَّةً. وَالنِّيَّةُ فَرْضٌ فِي التَّيْمُمِ مُسْتَحَبَّةٌ فِي

لِجَنْبِ إِنْ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْوُضُوءُ وَيَنْقُضُ التَّيَمُّمُ كُلُّ شَيْءٍ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ وَيَنْقُضُهُ أَيْضًا
 رُؤْيَا الْمَاءِ إِذَا قَدَّرَ عَلَى اسْتِحْمَالِهِ . وَلَا يَجُوزُ التَّيَمُّمُ إِلَّا
 بِصَعِيدٍ ظَاهِرٍ وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ لَا يَجِدُ الْمَاءَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَهُوَ
 يَرْجُو أَنْ يَجِدَهُ فِي آخِرِ الْوَقْتِ أَنْ يُؤَخِّرَ الصَّلَاةَ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ
 فَإِنْ وَجَدَ الْمَاءَ وَلَا تَوَضَّأَ وَلَا يَتَيَمَّمُ وَصَلَّى وَيُصَلِّي بِتَيَمُّمِهِ
 مَا شَاءَ مِنْ الْفَرَائِضِ وَالنَّوَافِلِ . وَيَجُوزُ التَّيَمُّمُ لِلصَّغِيرِ فِي
 الْمَضَرَّةِ إِذَا احْضَرَتْ الْجَنَابَةَ وَالْوَلِيَّ غَيْرُهُ فَخَافَ أَنْ اشْتَغَلَ
 بِالطَّهَارَةِ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ تَيَمُّمًا وَصَلَّى وَكَذَلِكَ مَنْ حَضَرَ
 صَلَاةَ الْعِيدِ فَخَافَ أَنْ اشْتَغَلَ بِالطَّهَارَةِ أَنْ تَفُوتَهُ الْعِيدُ
 تَيَمَّمُ وَصَلَّى وَإِنْ خَافَ مِنْ شَيْءٍ الْجُمُعَةَ أَنْ اشْتَغَلَ بِالطَّهَارَةِ
 فَاتَتْهُ الْجُمُعَةُ لَمْ يَتَيَمَّمْ وَلَكِنْ تَوَضَّأَ فَإِنْ أَدْرَكَ الْجُمُعَةَ
 صَلَّاهَا وَإِلَّا صَلَّى الظُّهْرَ أَرْبَعًا وَكَذَلِكَ إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ
 فَخَشِيَ أَنْ تَوَضَّأَ فَاتَتْهُ الْوَقْتُ لَمْ يَتَيَمَّمْ وَلَكِنْ تَوَضَّأَ
 وَيُصَلِّي فَإِنَّهُ . وَالْمَسَافِرُ إِذَا نَسِيَ الْمَاءَ فِي رَجُلِهِ فَيَتَيَمَّمُ وَصَلَّى
 ثُمَّ ذَكَرَ الْمَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يُعِدْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَ مُحَمَّدٍ

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ يُعِيدُ وَلَيْسَ عَلَى التَّيَمُّمِ إِذَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى
 ظَنِّهِ أَنْ يَقْرِيهِ مَاءٌ أَنْ يَطْلُبَ الْمَاءَ فَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ هُنَاكَ
 مَا لَمْ يَجْزِ أَنْ يَتَيَمَّمْ حَتَّى يَطْلُبَهُ وَإِنْ كَانَ مَعَ رَفِيقِهِ مَا يَطْلُبُهُ
 مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَتَيَمَّمْ فَإِنْ مَنَعَهُ مِنْهُ تَيَمَّمُ وَصَلَّى

بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ

الْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ جَائِزٌ بِالسَّنَةِ مِنْ كُلِّ حَدَثٍ مُوجِبٍ
 لِلْوُضُوءِ إِذَا لَبَسَ الْخَفَيْنِ عَلَى طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ ثُمَّ أَخَذَتْ فَإِنْ كَانَ
 مُقِيمًا مَسَحَ يَوْمًا وَلَيْلَةً وَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا مَسَحَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ
 بِلَبْسِهَا لِبَتِّهَا ابْتَدَأَ وَهِيَ عَقِيبُ الْحَدَثِ وَالْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ عَلَى
 ظَاهِرِهَا خُطُوطًا بِأَصَابِعِ يَدَيْهِ مِنْ رُؤُسِ الْأَصَابِعِ إِلَى السَّاقِ
 وَفَرْضُ ذَلِكَ ثَلَاثُ أَصَابِعٍ مِنْ أَصَابِعِ الْيَدِ وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى
 خَفٍّ فِيهِ خُرُوقُ كَبِيرٍ بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْهُ مَقْدَارُ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ مِنْ
 أَصَابِعِ الرَّجْلِ فَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ جَازَ وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ
 عَلَى الْخَفَيْنِ لِمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ . وَيَنْقُضُ الْمَسْحُ عَلَى
 الْخَفَيْنِ مَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ وَيَنْقُضُهُ أَيْضًا نَزْعُ الْخَفِّ وَمُضِي

المدة فاذا تمت المدة نزع خفيه وغسل رجليه وصلى وليس
 عليه اعادة بقية الوضوء ومن ابتداء المسح وهو مقسم
 قسما فرقتل تمام يوم وليلة مسح تمام ثلثة ايام ولياليها ومن
 ابتداء المسح وهو مسافر ثم اقام فان كان مسح يوما وليلة
 او اكثر لزمه نزع خفيه وغسل رجليه وان كان مسح اقل
 من يوم وليلة اتم مسح يوم وليلة ومن لبس الجرم فوق
 الحنف مسح عليه ولا يجوز المسح على الجوزين عند اى حيفة
 الا ان يكونا مجلدين او متعلين وقال ابو يوسف ومحمد يجوز
 المسح على الجوزين اذا كانا خنثين لا شفا زعيم ^{لا يروى} ولا يجوز
 المسح على العمامة والقلنسوة والبرقع والقفازين ويجوز المسح
 على الجباير وان شددتها على غير وضوء فان سقطت عن غير برء
 لم يبطل المسح وان سقطت عن برء بطل المسح والله اعلم

باب الحيض

اقل الحيض ثلثة ايام ولياليها فما نقص من ذلك فليس بحيض
 وهو استحاضة واكثر الحيض عشرة ايام ولياليها وما زاد

على ذلك فهو استحاضة وما تراه المرأة من الجمرة والصفرة
 والكدر في ايام الحيض فهو حيض حتى ترى البياضا لصا
 والحيض يسقط عن الجايض الصلوة وتحرم عليها الصوم
 وتقضى الصوم ولا تقضى الصلوة ولا تدخل المسجد ولا تطوف
 بالبيت ولا ياتيها زوجها ولا يحل كايض ولا الجنيب
 قراءة القرآن ولا يجوز لمحدث من المصحف الا ان ياخذ بغلا
 فاذا انقطع دم الحيض لا قل من عشرة ايام لم يجز وطئها حتى
 تغتسل او يمضي عليها وقت صلوة واذا انقطع دم الحيض
 لعشرة ايام جاز وطئها قبل الغسل والطهور اذا تحلل
 بين الدمين في مدة الحيض فهو كالدم الجارى واقل الطهر
 خمسة عشر يوما ولا غاية لاكثره ودما الاستحاضة
 هو ما تراه المرأة اقل من ثلثة ايام واكثر من عشرة
 ايام فحكمه حكم الرعاف الدائم لا يمنع الصوم ولا الصلوة
 ولا الوطئ واذا زاد الدم على عشرة ايام والمرأة عادة
 معروفة ردت الى ايام عادتها وما زاد على ذلك فهو استحاضة



وَإِذَا بَدَأَتْ مَعَ الْبُلُوغِ مُسْتَحَاضَةً فَخِيضُهَا عَشْرَةُ أَيَّامٍ مِنْ
 كُلِّ شَهْرٍ وَالْبَاقِي اسْتِحَاضَةٌ وَالْمُسْتَحَاضَةُ وَمَنْ بِهِ سَلْسُلُ
 الْبَوْلِ وَالرَّعَافُ الدَّائِمُ وَالْجُرْحُ الَّذِي لَا يَرْتَقِي تَوَصُّوهُ لَوَقْتُ
 كُلِّ صَلَاةٍ فَيُصَلُّونَ بِدَلَالَةِ الْوُضُوءِ فِي الْوَقْتِ مَا شَاءُوا مِنَ الْفَرَائِضِ
 وَالنَّوَافِلِ فَإِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ بَطَلَ وَضُوهُهُوَ وَكَانَ عَلَيْهِمْ اسْتِيفَانُ
 الْوُضُوءِ لَصَلَاةٍ أُخْرَى. وَالنِّفَاسُ هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ عَقِيبَ
 الْوِلَادَةِ وَالدَّمُ الَّذِي تَرَاهُ الْحَيَامِلُ وَمَاتَرَاهُ الْمَرْأَةُ فِي حَالِ
 وَلَادَتِهَا قَبْلَ خُرُوجِ الْوَلَدِ اسْتِحَاضَةٌ وَأَقَلُّ النِّفَاسِ لِأَجَدِّ لَهُ وَكَثْرُهُ
 أَرْبَعُونَ يَوْمًا مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ اسْتِحَاضَةٌ وَإِذَا تَجَاوَزَ الدَّمُ
 الْأَرْبَعِينَ وَقَدْ كَانَتْ هَذِهِ الْمَرْأَةُ وَلَدَتْ قَبْلَ ذَلِكَ وَلَهَا عَادَةٌ
 مَعْرُوفَةٌ فِي النِّفَاسِ رُدَّتْ إِلَى أَيَّامِ عَادَتِهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَادَةٌ
 فَابْتَدَأَ نِفَاسُهَا أَرْبَعُونَ يَوْمًا. وَمَنْ وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ فِي بَطْنٍ
 وَاحِدٍ فَنِفَاسُهَا مَا خَرَجَ مِنَ الدَّمِ عَقِيبَ الْوَلَدِ الْأَوَّلِ عِنْدَ إِخْرَاجِهِ
 وَابْنُ يُوسُفَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ مَا خَرَجَ مِنَ الدَّمِ عَقِيبَ الْوَلَدِ الثَّانِي

بَابُ تَطْهِيرِ النِّجَاسَةِ

نظرة النجاسة

تَطْهِيرُ النِّجَاسَةِ وَاجِبٌ مِنْ يَدِنِ الْمُصَلِّي وَثَوْبِهِ وَالْمَكَانِ الَّذِي
 يُصَلِّي عَلَيْهِ وَتَجُوزُ تَطْهِيرُ النِّجَاسَةِ بِالْمَاءِ وَكُلِّ مَا يَجِيءُ طَاهِرًا
 يُمْكِنُ إِرَاثَتَهُ بِهِ كَالْحِلِّ وَمَا الْوَرْدِ وَالْمَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ إِذَا أَصَابَ
 الْحِفَّ نَجَاسَةً لَهَا جَرْمٌ فَحَقَّتْ فَدَلَّكَهُ بِالْأَرْضِ جَازٍ وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا
 تَجُوزُ إِلَّا بِالْغَسْلِ. وَأَمَّا نَجَسُ بَحْبُ غَسْلُ رُطْبِهِ فَإِذَا جَفَّ عَلَى
 الثَّوْبِ أَجْزَأُهُ فِيهِ الْفَرْكُ وَإِذَا أَصَابَتْ السِّيفَ أَوِ الْمَرْأَةَ نَجَاسَةً
 أَكْثَفِي مَسْخَمًا وَإِذَا أَصَابَتْ الْأَرْضَ نَجَاسَةً فَحَقَّتْ بِالشَّمْسِ وَذَهَبَتْ
 أَثَرُهَا جَازَتْ الصَّلَاةُ عَلَى مَكَانِهَا وَلَا تَجُوزُ التَّيَمُّنُ مِنْهَا وَمَنْ أَصَابَهُ
 مِنَ النِّجَاسَةِ الْغَلِيظَةِ كَالْبَوْلِ وَالْغَائِطِ وَالدَّمِ وَالْحُمُومِ قَدَارُ
 لَمَذَرَةٍ فَمَا ذُوْنَهُ جَازَتْ الصَّلَاةُ مَعَهُ وَإِنْ زَادَ لَمْ يَجْزُ وَمَنْ أَصَابَهُ
 مِنَ النِّجَاسَةِ الْخَفِيفَةِ كَبَوْلٍ مَا يُوَكِّلُ لِحْمَةً جَازَتْ الصَّلَاةُ مَعَهُ مَا لَمْ
 يَبْلُغْ رُبْعَ الثَّوْبِ. وَتَطْهِيرُ النِّجَاسَةِ الَّتِي تَجِبُ غَسْلُهَا عَلَى
 وَجْهَيْنِ فَمَا كَانَ لَهَا عَيْنٌ مَرَّةً فَطَهَارَتْهَا زَوَالُ عَيْنِهَا
 إِلَّا أَنْ يَبْقَى مِنْ أَثَرِهَا مَا يَشُقُّ إِرَاثَتَهُ وَمَا لَيْسَ لَهَا عَيْنٌ مَرَّةً
 فَطَهَارَتْهَا أَنْ تَغْسَلَ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّ الْغَاسِلِ أَنَّهُ قَدْ طَهَّرَ.

سنة
وَالْأَسْتِجَاءُ يُجْزَى فِيهِ الْحَجُّ وَمَا قَامَ مَقَامَهُ نَحْسُهُ حَتَّى يَنْقِيَهُ
وَلَيْسَ فِيهِ عَدَدٌ مَسْنُونٌ وَعَسَلُهُ بِالْمَاءِ أَفْضَلُ فَاِنْ تَجَاوَزَتْ
النَّجَاسَةُ مَخْرَجَهَا لَمْ يَجْزِ فِيهَا إِلَّا الْمَائِعُ وَلَا يَسْتَبْجِي بَعْظُهُ وَلَا يَرُوْثُ
وَلَا يَطْعَامٌ وَلَا يَمِينُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ الْمَذَابِ ٥

كَابِ الصَّلَاةِ

أَوَّلُ وَقْتِ الْفَجْرِ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ الثَّانِي وَهُوَ الْبَيَاضُ الْمُعْتَرِضُ فِي
الْأَفْقِ وَآخِرُ وَقْتِهَا مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ وَأَوَّلُ وَقْتِ الظُّهْرِ إِذَا
زَالَتِ الشَّمْسُ وَآخِرُ وَقْتِهَا عِنْدَ أَيِّ حَيْفَةٍ إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ
شَيْءٍ مِثْلِيهِ سِوَى فِيهِ الزَّوَالِ وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ إِذَا صَارَ
ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ وَأَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ إِذَا خَرَجَ وَقْتُ الظُّهْرِ
عَلَى الْقَوْلَيْنِ وَآخِرُ وَقْتِهَا مَا لَمْ تَغْرُبِ الشَّمْسُ وَأَوَّلُ وَقْتِ
الْمَغْرِبِ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَآخِرُ وَقْتِهَا عِنْدَ أَيِّ حَيْفَةٍ مَا لَمْ
يَغِبِ الشَّفَقُ وَهُوَ الْبَيَاضُ الْمُعْتَرِضُ فِي الْأَفْقِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ عِنْدَ
أَيِّ حَيْفَةٍ وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ هُوَ الْجُمُعَةُ وَأَوَّلُ وَقْتِ
الْعِشَاءِ إِذَا غَابَ الشَّفَقُ وَآخِرُ وَقْتِهَا مَا لَمْ يَطْلُعِ الْفَجْرُ وَأَوَّلُ

وَمَا لَوْ

وَالْوُتْرُ بَعْدَ الْعِشَاءِ وَآخِرُ وَقْتِهَا مَا لَمْ يَطْلُعِ الْفَجْرُ وَيُسْتَحَبُّ
الْإِسْقَاظُ بِالْفَجْرِ وَالْإِبْرَادُ بِالظُّهْرِ فِي الصَّيْفِ وَتَقْدِيمُهَا فِي الشِّتَاءِ
وَتَأْخِيرُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَغْرُبِ الشَّمْسُ وَتَعْجِيلُ الْمَغْرِبِ وَتَأْخِيرُ
الْعِشَاءِ إِلَى مَا قَبْلَ ثَلَاثِ اللَّيْلِ وَيُسْتَحَبُّ فِي الْوُتْرِ لِمَنْ يَأْتِي صَلَاةُ
اللَّيْلِ أَنْ يُوَخِّرَ الْوُتْرَ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ فَإِنْ لَمْ يَشُقْ بِالْإِتْبَاءِ أَوْ تَقَبُّلِ النُّومِ

بَابُ الْأَذَانِ

الْأَذَانُ سِتَّةٌ فِي الصَّلَاةِ الْخَمْسَةِ وَالْجُمُعَةِ دُونَ مَا سِوَاهُمَا
وَصِفَةُ الْأَذَانِ هُوَ أَنْ يَقُولَ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ
أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ
أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ حَتَّى عَلَى
الصَّلَاةِ حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ حَتَّى عَلَى الْفَلَاحِ حَتَّى عَلَى الْفَلَاحِ اللَّهُ
أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ وَلَا تَرْجِعْ فِيهِ وَيَزِيدُ
فِي إِذَا انْفَجَرَ بَعْدَ الْفَلَاحِ الصَّلَاةِ خَيْرٌ مِنَ النُّومِ مَرَّتَيْنِ
وَالْإِعْقَامَةُ مِثْلُ الْأَذَانِ لَا أَنَّهُ يَزِيدُ فِيهَا بَعْدَ الْفَلَاحِ قَدَقًا مَت
الصَّلَاةِ مَرَّتَيْنِ وَيَتَرَسَّلُ فِي الْأَذَانِ وَتُحَذَّرُ فِي الْإِعْقَامَةِ

من العاجات
كسورة العبد والفقير
كسورة العبد والفقير
أو العبد والفقير

خداوند شایسته و مالک و
اولا با شهادت و تسمیه و
تقدیم و تأخیر

بغیر بولار
بانی بنیاد

بانی بنیاد
بانی بنیاد

وَيَسْتَقْبِلُ بِمَا الْقِبْلَةَ فَإِذَا بَلَغَ إِلَى الصَّلَاةِ وَالْفَلَاحِ جَوَلَتْ
وَجْهَهُ تَمِيمًا وَشِمَالًا وَيُؤْذِنُ لِلْقَائِمَةِ وَيُقِيمُ وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ
أَذَنٍ لِلأُولَى وَأَقَامَ وَكَانَ مُحْتَزًّا فِي الْبَاقِي إِنْ شَاءَ أَذَنَ
وَأَقَامَ وَإِنْ شَاءَ اقْتَصَرَ عَلَى الْإِقَامَةِ . وَيَنْبَغِي أَنْ يُؤْذِنَ وَيُقِيمَ
عَلَى طَهَارَةٍ فَإِنْ أَذِنَ عَلَى غَيْرِ رُضْوٍ جَازٍ وَتَكَرَّرَ أَنْ يُقِيمَ عَلَى
غَيْرِ رُضْوٍ أَوْ يُؤْذِنَ وَهُوَ حَبِيبٌ وَلَا يُؤْذِنُ لصلوةٍ قَبْلَ دُخُولِ
وَقْتِهَا . وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ .

بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ الَّتِي تَقْدَمُهَا

يَحِبُّ عَلَى الْمُصَلِّي أَنْ يَقْدِمَ الطَّهَارَةَ مِنَ الْأَجْدَاثِ وَالْأَخْبَاسِ عَلَى
مَا قَدَّمَ مِنْهُ وَيَسْتَرْعُورَتَهُ وَالْعَوْرَةَ مِنَ الرَّجُلِ مَا تَحْتَ السُّرَّةِ إِلَى
الرُّكْبَةِ وَالرُّكْبَةَ مِنَ الْعَوْرَةِ وَبَدَنَ الْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ كُلَّهُ عَوْرَةً إِلَّا
وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا وَمَا كَانَ عَوْرَةً مِنَ الرَّجُلِ فَهُوَ عَوْرَةٌ مِنَ الْأَمَةِ
وَبَطْنُهَا وَظَهْرُهَا عَوْرَةٌ وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ بَدَنِهَا فَلَيْسَ بِعَوْرَةٍ
وَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً يُزِيلُ بِهِ النَجَاسَةَ صَلَّى مَعَهَا وَلَمْ يُعِدْ مَا صَلَّى .
وَمَنْ لَمْ يَجِدْ ثَوْبًا صَلَّى غُرْيَانًا قَاعِدًا يُؤْمِي بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فَإِنْ

صَلَّى قَائِمًا أجزأه وَالأَوَّلُ أَفْضَلُ وَيَنْوِي لِلصَّلَاةِ الَّتِي يَدْخُلُ
فِيهَا يَنْتَهِي لَا يَفْصِلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْحَرَمَةِ بِعَمَلٍ وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ
إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَائِفًا فَيُصَلِّي إِلَى أَيِّ جِهَةٍ قَدَّرَ . فَإِنْ
اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ الْقِبْلَةُ وَلَيْسَ مُحَضَّرَةً مِنْ يَسْأَلُهُ عَنْهَا
اجْتَمَعَ وَصَلَّى فَإِنْ عَلِمَ أَنَّه أَخْطَأَ بَعْدَ مَا صَلَّى فَلَا إِعَادَةَ
عَلَيْهِ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ وَإِنْ عَلِمَ ذَلِكَ
يَهُوَ فِي الصَّلَاةِ اسْتَدَارَ إِلَى الْقِبْلَةِ وَنَوَى عَلَيْهَا .

بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

رَأْيُضِلُّ الصَّلَاةَ سِتَّةً الْحَرَمَةُ وَالْقِيَامُ وَالْقِرَاءَةُ
الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ وَالْقَعْدَةُ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ مَقْدَارُ
الشَّهْدِ وَمَا رَأَى عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ سُنَّةٌ . وَمَنْ رَأَى الدُّخُولَ
فِي الصَّلَاةِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ مَعَ التَّكْبِيرِ حَتَّى
يُخَافِي بِأَيْهَا مَيَّهٍ شَجَعَتِي أَذُنِيهِ فَإِنْ قَالَ بَدَلًا مِنَ التَّكْبِيرِ
اللَّهُ أَجَلٌ أَوْ أَعْظَمُ أَوْ الرَّحْمَنُ أَكْبَرُ أَجزأه عِنْدَ
أَبِي خَنِيْفَةَ وَمُحَمَّدٍ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ لَا يَجْزِيهِ إِلَّا بِلَظْمٍ

التكبير ويعتمد يديه اليمنى على اليسرى ويضعهما
 تحت سترته ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك
 وتعالى جدك ولا إله غيرك ويستعيد بالله من الشيطان
 الرجيم ويقول بسم الله الرحمن الرحيم ويسر بهما ثم يقرأ
 فاتحة الكتاب وسورة معها أولئك آيات من أي سورة شاء
 وإذا قال لا إله إلا الله قال آمين ويقولها المؤتمرون
 ويخفونها ثم يكبر ويركع ويعتمد يديه على ركبتيه
 ويفرج أصابعه ويسطط ظهره ولا يرفع رأسه ولا يركب
 ويقول في ركوعه سبحان ذي العظم ثلثا وذلك أدناه ثم
 يرفع رأسه ويقول سمع الله لمن حمده ويقول المؤتمرون ربنا لا إله
 إلا الله يستوي قائما كبر وسجد واعتمد يديه على
 الأرض ووضع وجهه بين كفيته وسجد على أنفه وجهته
 فإن اقتصر على أحدهما جاز عند أي حنيفة وقال أبو يوسف
 ومحمد لا يجوز الاقتصار على الأنف إلا من عذر وإن سجد على
 كور عمامته أو فاضل ثوبه جاز ويبدئ بضعيته ويجافي

في الركعة الأولى
 في الركعة الثانية
 في الركعة الثالثة
 في الركعة الرابعة

طه

في الركعة الأولى
 في الركعة الثانية
 في الركعة الثالثة
 في الركعة الرابعة

نطئه عن فخذه ويوجه أصابع رجله نحو القبلة ويقول
 في سجوده سبحان ذي العظم ثلثا وذلك أدناه ثم يرفع
 رأسه ويكبر فإذا أظلم جالساً كبر وسجد فإذا أظلم
 سجد أكثر واستوى قائما على ضد ورقدميه ولا يقعد
 ولا يعتمد يديه على الأرض ويفعل ذلك في الركعة
 الثانية مثل ما فعل في الأولى إلا أنه لا يستفتح ولا يتعوذ
 ولا يرفع يديه إلا في التكبير الأولى فإذا أرفع رأسه من
 السجدة الثانية في الركعة الثانية افترش رجله اليسرى
 فجلس عليها ونصب اليمنى نصبا ووجهه أصابعه نحو القبلة
 ووضع يديه على فخذه وبسط أصابعه وتشهد والتشهد
 التحيات لله والصلوات والطيبات والسلام عليها
 أيها النبي ورحمة الله وبركاته والسلام علينا وعلى عباد
 الله الصالحين شهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً
 عبده ورسوله ولا يزيد على هذا في القعدة الأولى
 ويقرأ في الركعتين الأخريين فاتحة الكتاب خاصة

في الركعة الأولى
 في الركعة الثانية
 في الركعة الثالثة
 في الركعة الرابعة

وإذا جلس في آخر الصلاة جلس كما جلس في الأولى وتشهد
 وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا بما شاء مما يشبه
 الفاظ القرآن والأدعية الماثورة ولا يدعو بما يشبه
 كلام الناس ثم يسلم عن يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة
 الله ويسلم عن يساره مثل ذلك وتجهر الإمام بالقراءة
 في الفجر والركعتين الأولىين من المغرب والعشاء إن كان أماماً
 وتخفي فيما بعد الأولىين وإن كان منفرداً فهو مخير إن شاء
 جهراً وأسمع نفسه وإن شاء خافت وتخفي الإمام القراءة في
 الظهر والعصر والوتر ثلاث ركعات لا يفصل بينهما
 يسلم ويقنت في الركعة الثالثة قبل الركوع في جميع السنة
 ويقرا في كل ركعة من الوتر بفاتحة الكتاب وسورة
 معها فإذا أراد أن يقنت كبر ورفع يديه ثم قنت ولا يقنت
 في صلاة غيرها وليس في شيء من الصلوات قراءة سورة
 بعينها لا تجزئ فيها غيرها ويكره أن يتخذ سورة بعينها
 لصلاة لا يقرا فيها غيرها وأذني ما تجزئ من القرآن في

وإذا جلس في آخر الصلاة جلس كما جلس في الأولى وتشهد
 وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا بما شاء مما يشبه
 الفاظ القرآن والأدعية الماثورة ولا يدعو بما يشبه
 كلام الناس ثم يسلم عن يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة
 الله ويسلم عن يساره مثل ذلك وتجهر الإمام بالقراءة
 في الفجر والركعتين الأولىين من المغرب والعشاء إن كان أماماً
 وتخفي فيما بعد الأولىين وإن كان منفرداً فهو مخير إن شاء
 جهراً وأسمع نفسه وإن شاء خافت وتخفي الإمام القراءة في
 الظهر والعصر والوتر ثلاث ركعات لا يفصل بينهما
 يسلم ويقنت في الركعة الثالثة قبل الركوع في جميع السنة
 ويقرا في كل ركعة من الوتر بفاتحة الكتاب وسورة
 معها فإذا أراد أن يقنت كبر ورفع يديه ثم قنت ولا يقنت
 في صلاة غيرها وليس في شيء من الصلوات قراءة سورة
 بعينها لا تجزئ فيها غيرها ويكره أن يتخذ سورة بعينها
 لصلاة لا يقرا فيها غيرها وأذني ما تجزئ من القرآن في

الصلوة

الصلوة ما يتناوله اسم القرآن عند أي خيفة وقال
 أبو يوسف ومحمد لا تجزئ أقل من ثلاث آيات قصاراً وأية طو
 لا يقرا الموتر خلف الإمام ومن أراد الدخول في صلاة
 غيره احتاج إلى تيسير نية الصلوة ونية المتابعة
 والجماعة سنة مؤكدة وأولى الناس بالإمامة أعلمهم
 بالسنة قال تساووا فأقره فقراووا فافوا ورغبر قال
 تساووا فأستتم وبكره تقدم العبد والأعرابي والفاخي
 وولد الزنا فان تقدموا جاز ونبغي للإمام أن لا يطول
 في الصلوة ويكره للنساء أن تصلين وجد هن جماعة
 فان فعلن وقفت الإمام وسطهن ومن صلى مع واحد
 أقامه عن يمينه فان كان مع اثنين تقدم عليهما ولا
 يجوز للرجال أن يقتدوا بإمرأة ويصنف الرجال خلف
 الإمام ثم الصبيان ثم النساء فان قامت امرأة إلى جنب
 رجل وهما مشتركان في صلاة واحدة أفسدت صلاته
 إذا تولى الإمام امامتهما وان لم يزلن تضر ولا يجوز صلاتهما

وإذا جلس في آخر الصلاة جلس كما جلس في الأولى وتشهد
 وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا بما شاء مما يشبه
 الفاظ القرآن والأدعية الماثورة ولا يدعو بما يشبه
 كلام الناس ثم يسلم عن يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة
 الله ويسلم عن يساره مثل ذلك وتجهر الإمام بالقراءة
 في الفجر والركعتين الأولىين من المغرب والعشاء إن كان أماماً
 وتخفي فيما بعد الأولىين وإن كان منفرداً فهو مخير إن شاء
 جهراً وأسمع نفسه وإن شاء خافت وتخفي الإمام القراءة في
 الظهر والعصر والوتر ثلاث ركعات لا يفصل بينهما
 يسلم ويقنت في الركعة الثالثة قبل الركوع في جميع السنة
 ويقرا في كل ركعة من الوتر بفاتحة الكتاب وسورة
 معها فإذا أراد أن يقنت كبر ورفع يديه ثم قنت ولا يقنت
 في صلاة غيرها وليس في شيء من الصلوات قراءة سورة
 بعينها لا تجزئ فيها غيرها ويكره أن يتخذ سورة بعينها
 لصلاة لا يقرا فيها غيرها وأذني ما تجزئ من القرآن في

وإذا جلس في آخر الصلاة جلس كما جلس في الأولى وتشهد
 وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا بما شاء مما يشبه
 الفاظ القرآن والأدعية الماثورة ولا يدعو بما يشبه
 كلام الناس ثم يسلم عن يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة
 الله ويسلم عن يساره مثل ذلك وتجهر الإمام بالقراءة
 في الفجر والركعتين الأولىين من المغرب والعشاء إن كان أماماً
 وتخفي فيما بعد الأولىين وإن كان منفرداً فهو مخير إن شاء
 جهراً وأسمع نفسه وإن شاء خافت وتخفي الإمام القراءة في
 الظهر والعصر والوتر ثلاث ركعات لا يفصل بينهما
 يسلم ويقنت في الركعة الثالثة قبل الركوع في جميع السنة
 ويقرا في كل ركعة من الوتر بفاتحة الكتاب وسورة
 معها فإذا أراد أن يقنت كبر ورفع يديه ثم قنت ولا يقنت
 في صلاة غيرها وليس في شيء من الصلوات قراءة سورة
 بعينها لا تجزئ فيها غيرها ويكره أن يتخذ سورة بعينها
 لصلاة لا يقرا فيها غيرها وأذني ما تجزئ من القرآن في

وإذا جلس في آخر الصلاة جلس كما جلس في الأولى وتشهد
 وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا بما شاء مما يشبه
 الفاظ القرآن والأدعية الماثورة ولا يدعو بما يشبه
 كلام الناس ثم يسلم عن يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة
 الله ويسلم عن يساره مثل ذلك وتجهر الإمام بالقراءة
 في الفجر والركعتين الأولىين من المغرب والعشاء إن كان أماماً
 وتخفي فيما بعد الأولىين وإن كان منفرداً فهو مخير إن شاء
 جهراً وأسمع نفسه وإن شاء خافت وتخفي الإمام القراءة في
 الظهر والعصر والوتر ثلاث ركعات لا يفصل بينهما
 يسلم ويقنت في الركعة الثالثة قبل الركوع في جميع السنة
 ويقرا في كل ركعة من الوتر بفاتحة الكتاب وسورة
 معها فإذا أراد أن يقنت كبر ورفع يديه ثم قنت ولا يقنت
 في صلاة غيرها وليس في شيء من الصلوات قراءة سورة
 بعينها لا تجزئ فيها غيرها ويكره أن يتخذ سورة بعينها
 لصلاة لا يقرا فيها غيرها وأذني ما تجزئ من القرآن في

وإذا جلس في آخر الصلاة جلس كما جلس في الأولى وتشهد
 وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا بما شاء مما يشبه
 الفاظ القرآن والأدعية الماثورة ولا يدعو بما يشبه
 كلام الناس ثم يسلم عن يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة
 الله ويسلم عن يساره مثل ذلك وتجهر الإمام بالقراءة
 في الفجر والركعتين الأولىين من المغرب والعشاء إن كان أماماً
 وتخفي فيما بعد الأولىين وإن كان منفرداً فهو مخير إن شاء
 جهراً وأسمع نفسه وإن شاء خافت وتخفي الإمام القراءة في
 الظهر والعصر والوتر ثلاث ركعات لا يفصل بينهما
 يسلم ويقنت في الركعة الثالثة قبل الركوع في جميع السنة
 ويقرا في كل ركعة من الوتر بفاتحة الكتاب وسورة
 معها فإذا أراد أن يقنت كبر ورفع يديه ثم قنت ولا يقنت
 في صلاة غيرها وليس في شيء من الصلوات قراءة سورة
 بعينها لا تجزئ فيها غيرها ويكره أن يتخذ سورة بعينها
 لصلاة لا يقرا فيها غيرها وأذني ما تجزئ من القرآن في

ويكره للنساء حضور الجماعات ولا باس بان تخرج الجوز في
الفجر والمغرب والغشاء ولا يصلي الطاهر خلف من به
سلس البول ولا الطاهرات خلف المستحاضة ولا
القاري خلف الأمي ولا المكنتي خلف العريان
وجوز ان يؤمر المتيمم المتوضعين والماسح على الخفين
الغاسلين ويصلي القائم خلف القاعد ولا يصلي الذي يركع
ولسجد خلف المومي ولا يصلي المفترض خلف المستقل ولا من
يصلي فرضا خلف من يصلي فرضا آخر ويصلي المستقل خلف
المفترض ومن اقتدى بآء ما يرم ثم علم أنه على غير طهارة
أعاد الصلوة ويكره للمصلي ان يعثب بثوبه أو يحسد
ولا يقبل الجصا إلا ان لا يركنه السجود عليه فيسويه
مرة واحدة ولا يفرقع أصابعه ولا يتخصر ولا يستدل
ثوبه ولا يعقب شعرة ولا يكف ثوبه ولا يلتفت ولا يقعي
ولا يستيك أصابعه ولا يرد السلام بلسانه ولا يحد ولا
يتربع إلا من عذر ولا يأكل ولا يشرب فإن سبقه الحدث

وقد جاز في
الجماعات
ولا بأس بان تخرج
الجوز في الفجر
والمغرب والغشاء

ولا بأس بان
تخرج الجوز في
الفجر والمغرب
والغشاء ولا بأس
بان تخرج الجوز في
الفجر والمغرب
والغشاء

السجود في غير
الطهارة والركوع
في غير الطهارة

على الأرض
ولا بأس بان
تخرج الجوز في
الفجر والمغرب
والغشاء

المز

انصرف فان كان إماما استخلف وتوضأ وتبني على
صلاته والاستيناف افضل فان نام فاجتلم أو جئ أو اغشى
عليه أو فقهه استأنف الصلوة والوضوء جميعا فان تكلم
في صلاته عامدا أو ساهيا بطلت صلاته وان سبقه الحدث
بعد التشهد توضأ وسلم وان تعدل الحدث في هذه الحالة
أو تكلم أو عمل عملا ينافي الصلوة تمت صلاته وان راي المتيمم
الماء في صلاته بطلت وان رآه بعد ما قدم قد ازال التشهد
او كان ماسحا على الخفين فانقضت مده مسح او خلع خفيه
بعمل قليل أو كان أميّا فتعلم سورة أو عربيا فوجد ثوبا أو
موميّا فتدبر على الركوع والسجود أو تذكر ان عليه صلوة
قبل هذه أو أحدث الاء امام القاري فاستخلف أميّا أو
طلعت الشمس في صلوة الفجر أو دخل وقت العصر في الجمعة
او كان ماسحا على الجبيرة فسقطت عن برء بطلت
صلاته في قول اي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد تمت صلاته

باب قضاء الفوائت

الخروج من الصلوة
بإمام أو غيره
فرضه عند
الخروج من الصلوة

أو نظر إلى امرأة فأنزل

فانقضت هذه المسألة
بأنه لا يفسد

بأنه لا يفسد
بأنه لا يفسد

أو كانت مستحاضة
فكانت مستحاضة

أو كانت امرأة فاعتقت
وعلى مكشوفة الرأس أو
صاحب عذر خرج وقت
الصلوة

أو كان من غير
الطهارة أو كان
من غير الطهارة

وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَوةٌ قَضَاهَا إِذَا ذَكَرَهَا وَقَدَّمَهَا عَلَى صَلَوةِ الْوَقْتِ
إِلَّا أَنْ تَخَافَ نَوْتَ صَلَوةِ الْوَقْتِ فَيُقَدِّمُ صَلَوةَ الْوَقْتِ
ثُمَّ يَقْضِي الْفَائِتَةَ وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَوةٌ رَتَّبَهَا فِي الْقَضَاءِ كَمَا
وَجَبَتْ فِي الْأَصْلِ إِلَّا أَنْ تَزِيدَ الْفَوَائِتَ عَلَى سِتِّ صَلَواتٍ

فَيَسْقُطُ التَّرْتِيبُ فِيهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ
بَابُ الْأَوْقَاتِ الَّتِي تُكْرَهُ فِيهَا الصَّلَاةُ

لَا جُوزَ الصَّلَاةُ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا عِنْدَ قِيَامِهَا فِي الظُّهْرِ
وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا وَلَا يَصَلِّي عَلَى حَنَازَةٍ وَلَا يَسْجُدُ لِلثَّلَاوَةِ الْأَعْيَنَةِ
يَوْمَهُ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَنَقَّلَ بَعْدَ
صَلَاةِ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَبَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ
الشَّمْسُ وَلَا يَأْسُرَ أَنْ يَصَلِّيَ فِي هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ الْفَوَائِتَ وَيَسْجُدَ
لِلثَّلَاوَةِ وَلَا يَصَلِّي رَكْعَتِي الطَّوَافِ وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَنَقَّلَ بَعْدَ
طُلُوعِ الْفَجْرِ بِأَكْثَرِ مِنْ رَكْعَتِي الْفَجْرِ وَلَا يَتَنَقَّلَ قَبْلَ الْمَغْرِبِ وَإِذَا
خَرَجَ الْإِمَامُ لِلْخُطْبَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَى أَنْ يَضْرُغَ

بَابُ النَّوَافِلِ

وَيُصَلِّي عَلَى طَلَبِ الْإِمَامِ

السنة

وَالصَّلَاةُ

السَّنَةِ أَنْ يَصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَأَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ
وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا وَأَرْبَعًا قَبْلَ الْعَصْرِ وَأَنْ شَاءَ رَكْعَتَيْنِ
وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَأَرْبَعًا قَبْلَ الْعِشَاءِ وَأَرْبَعًا بَعْدَهَا وَأَنْ
شَاءَ رَكْعَتَيْنِ فَإِنْ صَلَّى بِاللَّيْلِ صَلَّى ثَمَانِ رَكَعَاتٍ وَتَوَافَلَ النَّهَارَ
أَنْ شَاءَ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ وَأَنْ شَاءَ صَلَّى أَرْبَعًا
وَتَكَرَّرَ الزَّيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ فَمَا نَافِلَةُ اللَّيْلِ فَقَالَ الْبُخَارِيُّ
أَنْ صَلَّى ثَمَانِ رَكَعَاتٍ بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ جَازٍ وَتَكَرَّرَ الزَّيَادَةُ
عَلَى ذَلِكَ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ لَا يَزِيدُ بِاللَّيْلِ عَلَى رَكْعَتَيْنِ
بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ وَالْقِرَاءَةُ وَاجِبَةٌ فِي الْفَرْضِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ
وَهُوَ مُخْتَارٌ فِي الْأَخْرَيْنِ أَنْ شَاقَرَاءُ وَإِنْ شَاءَ سَبَّحَ وَإِنْ شَاءَ
سَكَتَ وَالْقِرَاءَةُ وَاجِبَةٌ فِي جَمِيعِ رَكَعَاتِ النَّفْلِ وَفِي جَمِيعِ الْوُثْرِ
وَمَنْ دَخَلَ فِي صَلَاةٍ نَفَلَ ثُمَّ أَفْسَدَهَا قَضَاهَا فَإِنْ صَلَّى أَرْبَعَ
رَكَعَاتٍ وَقَعَدَ فِي الْأَوَّلَيْنِ ثُمَّ أَفْسَدَ الْأَخْرَيْنِ قَضَى
رَكْعَتَيْنِ وَيُصَلِّي النَّافِلَةَ قَاعِدًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ
فَإِنْ افْتَحَهَا قَائِمًا ثُمَّ قَعَدَ جَازٍ عِنْدَ أَيِّ حَنِيْفَةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَأَنْ شَاءَ رَكْعَتَيْنِ

وقال لا يجوز الا من عذر ومن كان خارج المصر
يتنقل على دابته الى اي جهة توجهت يومئذ ايماء ٥

باب سجود السهو

سجود السهو واجب في الزيادة والنقصان بعد السلام
بِسَجْدَتَيْنِ ثم يتشهد وسلم والسهو يلزم المصلي اذا
زاد في صلواته فعلا من جلسها ليس منها او ترك فعلا مستنونا
او ترك قراءة فاتحة الكتاب او القنوت او التشهد او تكبيرات
العبدن او جهر الامام فيما خافت او خافت فيما يجهر فيه
وسهو الامام يوجب على المومنين السجود فان لم يسجد الامام
لم يسجد المومنون وان سعى المومنون لم يلزم الامام ولا المومنون السجود
ومن سعى عن القعدة الاولى ثم تذكر وهو الى حال القعود اقرب
عاد فجلس وتشهد وان كان الى حال القيام اقرب لم
يعد ويسجد للسهو ٥ وان سعى عن القعدة الاخيرة فقام
الى الخامسة رجع الى القعدة ما لم يسجد والغي الخامسة وسجد
للسهو وان قيد الخامسة بسجدة بطل فرضه وتحولت صلواته

عند السهو

تفلا وكان عليه ان يضم اليها ركعة سادسة وان
تعد في الرابعة مقدار التشهد ثم قام ولم يسلم يظنها
القعدة الاولى عاد الى القعود ما لم يسجد في الخامسة ويسلم ويسجد للسهو
فان قيد الخامسة بسجدة ضم اليها ركعة اخرى وقد
تمت صلواته والركعتان له نافلة ٥ ومن شك في
فلم يد رأتلا ثانيا صلى امرارعا وذلك اول ما عرض له استأنف
الصلوة فان كان الشك يعرض له كثيرا بنى على غالب
ظنه ان كان له ظن فان لم يكن له ظن بنى على اليقين

باب صلاة المريض

اذا تعذر على المريض القيام صلى قاعدا يركع ويسجد فان
لم يستطع الركوع والسجود او مئ ايماء وجعل السجود انخفض
من الركوع ولا يرفع الى جهته شيئا يسجد عليه فان لم
يستطع القعود استلقى على ظهره وجعل رجليه الى القبلة
ويومئ بالركوع والسجود فان اضطر على جنبه وجهه
الى القبلة واوماء جاز فان لم تستطع الايماء براسه

اخرا الصلوة ولا يؤمى بعينه ولا بقلبه ولا بحاجبيه
 فان قدر على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود لم يلزمه
 القيام وجاز ان يصلي قاعدا يؤمى ايما وان صلى الصحيح
 بعض صلواته قائما ثم حدث به مرض تسمى قاعدا يركع
 ويسجد او يؤمى ان لم يستطع الركوع والسجود او
 مستلقيا ان لم يقعد **و** من صلى قاعدا المريض به
 يركع ويسجد ثم صح بنى على صلواته قائما فان صلى بعض صلواته
 بايماء ثم قدر على الركوع والسجود استأنف الصلوة
 ومن اغشى عليه خمس صلوات فادونها قضا ما اذا صح
 فان فاتته بالاعشاء اكثرت من ذلك لم يقض والله اعلم

باب سجود التلاوة

سجود التلاوة في القرآن اربع عشرة سجدة سجدة في
 الاعراف وسجدة في الرعد وسجدة في النحل وسجدة في
 بنى اسرائيل وسجدة في مريم والاولى في الحج والفرقان
 والنمل والبرتنزيل ومن وجهر السجدة والنجم واذا السماء

السجدة

انشقت واقرأ باسم ربك والسجود واجب في هذه المواضع
 على التالى والشافع سوا قصد سماع القرآن او لم يقصد
 واذا تلى الامامية سجدة سجدها وسجد المأموم معه وان
 تلى الموتر لم يسجد الا مافرولا الموتر وان سمعوا وهو في
 الصلوة اية سجدة من رجل ليس هو معهم في الصلوة
 لم يسجدوها في الصلوة وسجدوها بعد الصلوة وان
 سجدوها في الصلوة لم تجزهم واعادوها ولم تفسد
 الصلوة **و** من تلى اية سجدة فلم يسجد لها حتى دخل
 في الصلوة فتلاها وسجد اجزائه السجدة عن التلاوتين
 وان تلاها في غير الصلوة فسجد ثم دخل في الصلوة فتلا
 سجدة لها ولم تجزه السجدة الاولى عن التلاوتين **و**
 ومن كرر تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد اجزائه
 سجدة واحدة ومن اراد السجود كبر ولم يرفع يديه
 ثم سجد ثم كبر ورفع راسه ولا تشهد عليه ولا سلام

باب صلوة المسافر

وان لم يسجد الا مافرولا الموتر

السفر الذي يتغير به الأحكام أن يقصد الإتيان
موضعاً بينه وبين مظهره مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً يسير
الابل ومشي الأقدام ولا يعتبر في ذلك السير في الماء
وفرض المسافر عندنا في كل صلاة رباعية ركعتان لا
يجوز له الزيادة عليهما فان صلى أربعاً فقد مقدار الشاهد
اجزائه ركعتان عن فرضه وكانت الأخرى ان له
نافلة وان لم يقعد مقدار الشاهد في الركعتين الأولى بطلت
صلوته ومن خرج مسافراً صلى ركعتين اذا فارق بيوت
المصر ولا يزال على حكم السفر حتى ينوي الإقامة في بلد خمسة
عشر يوماً فصاعداً فيلزمه الإتمام وان نوى الإقامة اقل من
ذلك لم يتيمة الصلاة وإذا دخل المسافر بلداً ولم ينو أن يقيم
فيه خمسة عشر يوماً وإنما يقول غداً أخرج او بعد غداً أخرج
حتى أقام على ذلك سنين صلى ركعتين وإذا دخل
المعسكر أرض الحرب ونوى الإقامة خمسة عشر يوماً لم
يتموا الصلاة وإذا دخل المسافر في صلاة المقيم مع بقا الوقت

اتم الصلاة وان دخل معه في فائته لم تجز صلوته خلفه وإذا
صلى المسافر بالمقيم ركعتين ركعتين وسلم ثم أتم المقيمون
صلاتهم واستحب له اذا سلم ان يقول التماما صلاتكم فانما
قوم سفره وإذا دخل المسافر منصرفاً أتم الصلاة وان لم ينو
الإقامة فيه ومن كان له وطن فانتقل عنه واستوطن
غيره ثم سافر فدخل وطنه الأول لم يتيمة الصلاة وإذا نوى
المسافر أن يقيم بمكة او منى خمسة عشر يوماً لم يتيمة
الصلاة ومن فاتته صلاة في السفر قضاها في الحضر ركعتين
ومن فاتته صلاة في الحضر قضاها في السفر أربعاً والعاصي
والمطيع في سفرهما سواء في الرخصة والله اعلم

باب صلاة الجمعة

لا يصح الجمعة الا في مصر جامع او في مصلى المصر ولا تجوز
في القرى ولا تجوز اقامتها الا للسلطان او من أمره السلطان
ومن شريطها الوقت فصيح في وقت الظهر ولا يصح بعده
ومن شريطها الخطبة بخطب لا يماز خطبتين يفصل بينهما

قبل الصلاة

بقعدة وتخطب قائما على طهارة فإن اقتصر على ذكر الله تعالى جاز عند أي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة وإن خطب قاعدا أو على غير طهارة جاز ويكره **هـ** ومن شرايطها الجماعة وأقلهم عند أي حنيفة ومحمد ثلثة سوى الإمام وقال أبو يوسف إثنان سوى الإمام ومجهر الإمام بقراءته في الركعتين وليس فهما قراءة سورة بعينها ولا تحب الجمعة على مسافر ولا امرأة ولا مريض ولا عبد فإِنْ حضر وأصلوا مع الناس جزأهم عن فرض الوقت **هـ** ويجوز للعبد والمريض والمسافر أن يؤثروا في الجمعة ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة قبل صلاة الإمام ولا عذر له كره له ذلك وجازت صلواته وإن بداله أن يحضر الجمعة فتوجه إليها بطلت صلواته عند أي حنيفة بالسعي وقال أبو يوسف ومحمد لا تبطل حتى يدخل مع الإمام في صلواته **هـ** ويكره أن يصلي المعدورون الظهر بجماعة يوم الجمعة وكذلك أهل السجن ومن أدرك الإمام يوم الجمعة صلى معه ما أدرك وبني

عليها

عليها الجمعة فإن أدركه في الشهاد أو في سجود السهو بني عليها الجمعة عند أي حنيفة وإني يوسف وقال محمد إن أدرك معه أكثر الركعة الثانية بني عليها الجمعة وإن أدرك أقلها من ذلك بني عليها الظهر **هـ** وإذا أخرج الإمام يوم الجمعة ترك الناس الصلوة والكلام حتى يفرغ من خطبته وإذا أدرك المؤذنون يوم الجمعة الأذان الأول ترك الناس البيع والشراء وتوجهوا إلى الجمعة وإذا صعد الإمام المنبر جلس وأذن المؤذنون بين يدي المنبر فإذا فرغ من خطبته أقاموا **ن**

باب صلوة العيد
يستحب في يوم الفطر أن تطعم الإنسان شيئا قبل أن يخرج إلى المصلى ويغتسل ويتطيب ويتوجه إلى المصلى ولا يكثر عند أي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يكره في طريق المصلى ولا يتنقل في المصلى قبل صلوة العيد فإذا حلت الصلوة بارتفاع الشمس دخل وقتها إلى الزوال فإذا زالت الشمس خرج وقتها ويصلي الإمام بالناس ركعتين يكره في

تشریف اللہ تعالیٰ تعظیہ واخرہ

باب صلوة الكسوف

باب الاستسقاء

قال أبو حنيفة ليس في الاستسقاء صلوة مسنونة في جماعة
فإن صلاها الناس فرادى جاز وإنما هو دعاء وأستغفار

الامام رداه ولا يقلب القوم ارضيتهم ولا تحضر اهل الذمة الاستسقا
 مات فقام شهر رمضان

جَمَاعَةٌ فِي غَيْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ

۱۱۵۹

قال الجنائز

عندنا وعن الشاه
انه بفصل
في قيص
ثم فيه

2202-30 1884
2202-30 1884
2202-30 1884

عنونا خلافاً لما في
كتابهم من أن
وشتين وخرقاً
يلقى على الصبي ويسمى رأسه
في ظاهر الرواية وهو

أمر أمير المؤمنين بالوجود في سنة
ادفعا إليها

لقد اصابنا ما اصابنا من قضاة
كبره العلماء والوزراء
توقنا من ذكركم بقلوبنا
الصفى حلاله وشفقكم
شرفه وكرمه

أَوْ بِالْجُرْضِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَاَلْمَاءُ الْقَرَّاحُ وَيُغْسَلُ رَأْسُهُ وَحِجَّتُهُ
 بِالْخَطْمِيِّ ثُمَّ يُصْبَحُ عَلَى شِقِّهِ الْاَيْسَرِ وَيَغْسَلُ بِاَلْمَاءِ وَالسِّدْرِ
 حَتَّى يَرَأَى اَلْمَاءَ قَدْ وَصَلَ اِلَى مَا بِلَى التَّخْتِ مِنْهُ ثُمَّ يُصْبَحُ عَلَى
 شِقِّهِ الْاَيْمَنِ فَيَغْسَلُ حَتَّى يَرَأَى اَلْمَاءَ قَدْ وَصَلَ اِلَى مَا بِلَى التَّخْتِ
 مِنْهُ ثُمَّ يُجْلِسُهُ وَيُسَيِّدُهُ اِلَيْهِ وَيَمْسَحُ بِطَنِهِ مَسْحًا رَفِيقًا فَإِنْ
 خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ غَسَلَهُ وَلَا يُعِيدُ غَسْلَهُ ثُمَّ يَشْفِئُهُ فِي ثَوْبٍ
 وَيَجْعَلُهُ فِي الْكَفَانَةِ وَالْحَنُوطِ فِي رَأْسِهِ وَحِجَّتِهِ وَالْكَافُورُ
 عَلَى مَسَاجِدِهِ . وَالسُّنَّةُ أَنْ يَكْفَنَ الرَّجُلَ فِي ثَلَاثَةِ اَثْوَابٍ
 إِنْ ارْتَقِيصَ وَلِفَافَةٌ فَإِنْ اقْتَصِرَ وَاعْلَى ثَوْبَيْنِ جَازَ وَإِذَا ارَادُوا
 لَفَ اللَّفَافَةَ عَلَيْهِ ابْتَدَوْا بِالْجَانِبِ الْاَيْسَرِ فَالْقُوَّةُ عَلَيْهِ
 ثُمَّ الْاَيْمَنِ فَإِنْ خَافُوا أَنْ يَنْشُرَ الْكَفْنُ عَنْهُ عَقْدُوهُ .
 وَتَكْفِنُ الْمَرْأَةَ فِي خَمْسَةِ اَثْوَابٍ إِنْ ارْتَقِيصَتْ وَخَمَارٌ
 وَخُرْقَةٌ تُرَبِّطُ بِهَا ثَدْيُهَا وَلِفَافَةٌ فَإِنْ اقْتَصِرُوا عَلَى ثَلَاثَةِ
 اَثْوَابٍ جَازَ وَتَكُونُ الْحَارُفُوقُ الْقَمِيصُ تَحْتَ اللَّفَافَةِ
 وَتَجْعَلُ شَعْرَهَا عَلَى صَدْرِهَا وَلَا يَسْرَحُ شَعْرُ الْمَيِّتِ وَلَا حِجَّتُهُ

ولا

وَلَا يَقْصُ ظَفْرُهُ وَلَا شَعْرُهُ وَتَحْتَمُّ الْاَكْفَانُ قَبْلَ أَنْ يُدْرَجَ فِيهَا
 وَتَرَأْفَاهُ ذَا فَرَعُوا مِنْ غَسْلِهِ صَلُّوا عَلَيْهِ وَأَوَّلَى النَّاسِ بِالصَّلَاةِ
 عَلَيْهِ السُّلْطَانُ إِنْ حَضَرَ فَإِنْ لَمْ يَحْضَرْ فَيَسْتَحْتُ تَقْدِيمُ إِمَامٍ
 الْحَيِّ ثُمَّ الْوَلِيِّ فَإِنْ صَلَّى عَلَيْهِ غَيْرُ الْوَلِيِّ أَوِ السُّلْطَانُ أَعَادَ
 الْوَلِيُّ وَإِنْ صَلَّى الْوَلِيُّ لَمْ يَجْزِ أَنْ يُصَلِّيَ أَحَدٌ بَعْدَهُ وَإِنْ دُفِنَ وَلَمْ
 يُصَلَّ عَلَيْهِ صَلَّى عَلَى قَبْرِهِ اِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ . وَالصَّلَاةُ أَنْ يُكَبِّرَ
 تَكْبِيرَةً وَتَحْمَدُ اللَّهَ عَقِيْبَهَا ثُمَّ يُكَبِّرُ تَكْبِيرَةً وَيُصَلِّي عَلَى
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ يُكَبِّرُ تَكْبِيرَةً وَيَدْعُو فِيهَا
 لِنَفْسِهِ وَلِلْمَيِّتِ وَلِلْمُسْلِمِينَ ثُمَّ يُكَبِّرُ الرَّابِعَةَ وَيُسَلِّمُ وَلَا يُصَلِّي عَلَى
 مَيِّتٍ فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ فَإِذَا أَجْلَوْهُ عَلَى سَرِيرِهِ أَخَذُوا بِقَوَائِمِهِ
 الْاَرْبَعِ وَنَمَشُونَهُ بِمُسْرَعَيْنِ دُونَ الْجَنْبِ فَإِذَا وَصَلُوا اِلَى
 قَبْرِهِ كَرِهَ لِلنَّاسِ أَنْ يَجْلِسُوا قَبْلَ أَنْ يُوضَعَ مِنْ عُنَاقِ الرِّجَالِ
 وَيُحْفَرُ الْقَبْرُ وَيُلْحَذُ وَيَدْخُلُ الْمَيِّتُ الْقَبْرَ اِلَى مَا بِلَى الْقَبْلَةِ فَإِذَا
 وَضَعَ فِي جِدِّهِ قَالَ الَّذِي يَضَعُهُ بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ وَبِوَجْهِ
 اِلَى الْقَبْلَةِ وَيَحِلُّ الْعُقْدَةُ وَيُسَوَّى اللَّيْنُ عَلَيْهِ وَيُكْرَهُ الْاَجْرُ

ثم يغسله عليه من كفائه وسنن الشيا
 فلا يجوز دفنه في الجحيم
 التكبيرة
 سورة
 فأنما نزل

من غير أن يقول شيئاً فظاهر
 الرواية وقيل يقول
 ربنا آتيناك خالداً
 حسنة وفاتحة
 حسنة وقفاً عذاباً
 الدنيا

في موضعين من الحديث
 في موضعين من الحديث
 في موضعين من الحديث

جده
 بمنزلة

غير مطبوع أدل أن طبع

في موضعين من الحديث
 في موضعين من الحديث
 في موضعين من الحديث

والخشب ولا بأس بالقصب ثم يهيل التراب عليه ويسمى القبر
ولا يسطح. ومن استهل بعد الولادة سمي وغسل وصلى عليه
فإن لم يستهل درج في خرقه ولم يصل عليه. ه. ح.

باب الشهيد

الشهيد من قتل المشرك أو وجد في المعركة وبه أثر القتل
أو قتل المسلمون ظلما ولم تحب بقتله دية وبكفر وصل
عليه ولا يغسل. وإذا استشهد الجنب غسل عند أي خيفة
وكذلك الصبي وقال أبو يوسف ومحمد لا يغسلان ولا يغسل
عن الشهيد دمه ولا ينزع عنه ثيابه وينزع عنه القرو والحق
والجشوء والسلاح. ومن أرتت غسل وصلى عليه والارتثات
أن يأكل ويشرب أو يداوي أي يندمل أو يبقى حيا حتى يمضي
عليه وقت صلاة وهو يعقل أو ينقل من المعركة وفيه حيوة
أجزاء من الجسد ومن قتل في جد أو قصاص غسل وصلى عليه
ومن قتل من البغاة أو قطاع الطريق لم يصل عليه.

باب الصلاة في الكعبة

الصلاة في الكعبة جائزة فرضها ونفلها فإن صلى الإمام
جماعة فجعل منهم ظهرا إلى ظهر الإمام ما مر جازت صلواته
ومن جعل ظهرا إلى وجه الإمام ما مر لم تجز صلواته وإذا صلى
الإمام في المسجد الحرام تحلق الناس حوله الكعبة وصلوا
بصلوة الإمام فمن كان منهم أقرب إلى الكعبة جازت
صلواته إذا لم يكن في جانب الإمام ومن صلى على ظهر الكعبة
جازت صلواته والله أعلم.

كتاب الزكاة

الزكاة واجبة على الحر المسلم العاقل البالغ إذا ملك نصابا
ملكًا تامًا وحال عليها الجول. وليس على صبي ولا مجنون
ولا مكاتب زكاة. ومن كان عليه دين يحيط بماله فلا
زكاة عليه وإن كان ماله أكثر من الدين زكى الهاضل
إذا بلغ نصابا. وليس في دور السكنى وثياب البدن
وآثاث المنازل ودواب الركوب وعبيد الخدمة وسلاح
الاستعمال زكاة ولا تجوز أداء الزكاة الأبنية مقارنته.

ومن جعل منهم وجهه إلى وجه الإمام ما مر جازت صلواته

عند نزع الكراوية وما لا يجوز أصلا وعند النسيئة
والجود لا يجوز ما لم يكن بين يديه
سنة ذكر الله تعالى

معدا ما يجب من الزكاة
وهو من ثمنه
وعشر من ثمنه

فإن جاز على المسلم العاقل البالغ إذا ملك نصابا
ملكًا تامًا وحال عليها الجول. وليس على صبي ولا مجنون
ولا مكاتب زكاة. ومن كان عليه دين يحيط بماله فلا
زكاة عليه وإن كان ماله أكثر من الدين زكى الهاضل
إذا بلغ نصابا. وليس في دور السكنى وثياب البدن
وآثاث المنازل ودواب الركوب وعبيد الخدمة وسلاح
الاستعمال زكاة ولا تجوز أداء الزكاة الأبنية مقارنته.

الصلاة

للاداء او مقارن ليعزل مقدار الواجب ومن تصدق بجميع
ماله سقط فرضها عنه . والله تعالى اعلم .

باب في زكاة الابل

ليس في اقل من خمس كود صدقة فاذا بلغت خمسا سائمة وجاه
عليها الحول ففيها شاة الى تسع فاذا بلغت عشرين ففيها
شاة الى اربع عشرة فاذا بلغت خمسة عشر ففيها ثلثة شياه
الى تسع عشرة فاذا كانت عشرين ففيها اربع شياه الى اربع وعشرين
فاذا كانت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض الى خمس وثلاثين
فاذا كانت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون الى خيس واربعين
فاذا كانت ستا واربعين ففيها حقة الى ستين فاذا
كانت احدى وستين ففيها جدة الى خمس وسبعين
فاذا كانت ستا وسبعين ففيها بنتا لبون الى تسعين
فاذا كانت احدى وتسعين ففيها حقتان الى مائة
وعشرين ثم تستأنف الفريضة فيكون في الخمس شاة
مع الحقتين وفي العشر شاتان وفي خمس عشرة ثلثة شياه

وفي العشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين ثلثة مخاض الى مائة
وخمسين فيكون فيها ثلث حقا ثم تستأنف الفريضة
ابدا في الخمس شاة وفي العشر شاتان وفي الخمس عشرة ثلثة شياه
وفي العشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين ثلثة مخاض وفي ست
وثلاثون بنت لبون فاذا بلغت مائة وستة وتسعين ففيها
اربع حقا ثم تستأنف الفريضة ابدا كما استؤنفت في
الخمس التي بعد المائة والخمسين والثلث والاربع سواها في
وجوب الزكاة . والله اعلم .

باب في زكاة البقر

ليس في اقل من ثلثين من البقر صدقة فاذا كانت ثلثين سائمة
وخال عليها الحول ففيها ببيع او ببيعة وفي اربعين مسنة
فاذا اذادت على الاربعين وجب في الزيادة بقدر ذلك الى
ستين عند اي حنفية ففي الواحدة ربع عشر مسنة وفي الاربين
نصف عشر مسنة وفي الثلث ثلثة ارباع عشر مسنة وقال
ابو يوسف ومحمد لا شيء في الزيادة حتى تبلغ ستين فيكون فيها

وفي اربعين مسنة
وفي اربعين مسنة
وفي اربعين مسنة

وفي اربعين مسنة
وفي اربعين مسنة
وفي اربعين مسنة

كتاب صدقة الخبز

باب زكاة الخيل

12

مِنْهَا وَرَدَ الْفَضْلُ وَاحِدًا وَنَهَا وَاحِدَ الْفَضْلِ ۝ وَجُوزُ دَفْعِ

الْقِيمِ فِي الزَّكَاةِ وَلَيْسَ فِي الْعَوَامِلِ وَالْمَعْلُوفَةِ صَدَقَةٌ ۝

وَلَا يَأْخُذُ الْمَصَدِّقُ خِيَارَ الْمَالِ وَلَا رِزْقَ اللَّهِ وَيَأْخُذُ الْوَسْطَى

ومن كان له نصاب فاستفاد في ثبائ الجول من جنسه

ضَمُّهُ إِلَى مَالِهِ وَرِكَاهُ بِهِ. وَالسَّائِمَةُ الَّتِي تَكْتَفِي بِالرَّعْيِ فِي

اكثر حولا لها فان علفها نصف الجول واكثر فلا ركة فيها

وَالزَّكَاةَ عِنْدَ إِيْحَنَسَةَ وَابِي يُوسُفَ فِي النَّصَابِ

دُونَ الْعَفْوَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ فَهِيَ ۝. وَاذَا هَلَكَ الْمَالُ بَعْدَ وَجُوبِ

الزَّكَاةَ سَقَطَتْ وَإِنْ قَدَّمَ الزَّكَاةَ عَلَى الْحَبْلِ وَهُوَ مَالُكَ

الزكوة سقطت والقدم الزكوة على احوال ركوعه

للتصاب جاز: والله اعلم

ما زكاة الفضة

وسن نفق صاح رطل متقال من درهم عشرة دراهم
او ذاك في درهم عشرة دراهم
او ذاك في درهم عشرة دراهم
او ذاك في درهم عشرة دراهم
او ذاك في درهم عشرة دراهم

ليس في اقل من مائتي درهم صدقة فان كانت مائتي درهم
وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم ولا شيء في الزيادة
حتى تبلغ اربعين فيكون فيها درهم ثم في كل اربعين
درهما درهم عند اي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد
ما زاد على المائتين فزكاته بحسابه فان كان الغالب على
الورق والفضة فهي في حكم الفضة وان كان الغالب عليها
الفضة فهي في حكم الغرضين يعتبر ان بلغت قيمتها نصابا

باب زكوة الذهب

ليس فيما دون عشرين مثقالا من الذهب صدقة فاء ذا
كانت عشرين مثقالا وحال عليها الحول ففيها نصف
مثقال ثم في كل اربعة مثاقيل فيرا طان وليس فيما
دون اربعة مثاقيل صدقة عند اي حنيفة او في يتر الذهب

باب زكوة العروص

والفضة وخليتهما والاهية منهما الزكوة
ما زكوة واحدة في العروص اذا كانت للتجارة كايئة

العروص هي
عروض نفقة
وهو متاع التيسار

ما كانت اذا بلغت قيمتها نصابا من الورق والذهب
يقومها بما هو انفع للفقراء والمساكين منها واذا كان
النصاب كاملا في طر في الحول فنقصانه فيما بين ذلك
لا يسقط الزكاة ويضم قيمة العروض الى الذهب والفضة
وكذلك الذهب يضم الى الفضة بالقيمة حتى يتم النصاب
عند اي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يضم الذهب الى

باب زكوة الدرر والثمار

قال ابو حنيفة رحمه الله في قليل ما اخرجته الارض وكثير
العشر سواء سقي سحبا او سقيته السماء الا الحطب والقصب
والجشيش وقال ابو يوسف ومحمد لا تجب العشر الا فيما له
ثمرة باقية اذا بلغ خمسة اوسق والوسق ستون صاعا
بصاع النبي صلى الله عليه وسلم وليس في الخضروات عندهما
عشر وما سقي مغرب او دالية او سانية ففيه نصف العشر
في القولين وقال ابو يوسف فيما لا يوسق كالزعفران والقطن

والله اعلم
ونصفها بغير السنة بالية
ثلثة ارباع العشر

من درهم عشرة دراهم
او ذاك في درهم عشرة دراهم
او ذاك في درهم عشرة دراهم
او ذاك في درهم عشرة دراهم
او ذاك في درهم عشرة دراهم

والله اعلم
ونصفها بغير السنة بالية
ثلثة ارباع العشر

والله اعلم
ونصفها بغير السنة بالية
ثلثة ارباع العشر

والله اعلم
ونصفها بغير السنة بالية
ثلثة ارباع العشر

والله اعلم
ونصفها بغير السنة بالية
ثلثة ارباع العشر

والله اعلم
ونصفها بغير السنة بالية
ثلثة ارباع العشر

عجب فيه العشاء اذا بلغت قيمته خمسة اوسق من اذني ما يدخل
تحت الوسق وقال محمد عجب العشاء اذا بلغ الخارج خمسة امثال
من اعلاما يقدر به نوعه واعتبر في القطن خمسة احمال
وفي الزعفران خمسة امنايا وفي العسل العشاء اذا اخذ
من ارض العشر قل او كثر وقال ابو يوسف لاشي فيه
حتى تبلغ عشرة ارقاق وقال محمد خمسة اراق والفرق
سنة وثلثون رطلا بالجراني وليس في الخارج من ارض الخراج
عشر فان من محذور مع الصدقة له ولا يجوز
قال الله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية
فقد ثمانية اصناف قد سقط منها الموءلفة لان الله
تعالى اعز الاسلام واعني عنهم فالفقير من له اذني شيء
والمسكين من لا شيء له والعامل يدفع اليه الا ما فر
بقدر عمله ان عمل وفي الرقاب يعان المكاتبون في
فك رقابهم والغارم من لزمه دين وفي سبيل الله منقطع
الغداة وابن السبيل من كان له مال في وطنه وهو

هذا الحديث في العشاء اذا بلغت قيمته خمسة اوسق من اذني ما يدخل تحت الوسق وقال محمد عجب العشاء اذا بلغ الخارج خمسة امثال من اعلاما يقدر به نوعه واعتبر في القطن خمسة احمال وفي الزعفران خمسة امنايا وفي العسل العشاء اذا اخذ من ارض العشر قل او كثر وقال ابو يوسف لاشي فيه حتى تبلغ عشرة ارقاق وقال محمد خمسة اراق والفرق سنة وثلثون رطلا بالجراني وليس في الخارج من ارض الخراج

هذا الحديث في العشاء اذا بلغت قيمته خمسة اوسق من اذني ما يدخل تحت الوسق وقال محمد عجب العشاء اذا بلغ الخارج خمسة امثال من اعلاما يقدر به نوعه واعتبر في القطن خمسة احمال وفي الزعفران خمسة امنايا وفي العسل العشاء اذا اخذ من ارض العشر قل او كثر وقال ابو يوسف لاشي فيه حتى تبلغ عشرة ارقاق وقال محمد خمسة اراق والفرق سنة وثلثون رطلا بالجراني وليس في الخارج من ارض الخراج

هذا الحديث في العشاء اذا بلغت قيمته خمسة اوسق من اذني ما يدخل تحت الوسق وقال محمد عجب العشاء اذا بلغ الخارج خمسة امثال من اعلاما يقدر به نوعه واعتبر في القطن خمسة احمال وفي الزعفران خمسة امنايا وفي العسل العشاء اذا اخذ من ارض العشر قل او كثر وقال ابو يوسف لاشي فيه حتى تبلغ عشرة ارقاق وقال محمد خمسة اراق والفرق سنة وثلثون رطلا بالجراني وليس في الخارج من ارض الخراج

هذا الحديث في العشاء اذا بلغت قيمته خمسة اوسق من اذني ما يدخل تحت الوسق وقال محمد عجب العشاء اذا بلغ الخارج خمسة امثال من اعلاما يقدر به نوعه واعتبر في القطن خمسة احمال وفي الزعفران خمسة امنايا وفي العسل العشاء اذا اخذ من ارض العشر قل او كثر وقال ابو يوسف لاشي فيه حتى تبلغ عشرة ارقاق وقال محمد خمسة اراق والفرق سنة وثلثون رطلا بالجراني وليس في الخارج من ارض الخراج

في مكان اخر لاشي له فيه فصدته جهات الزكاة
وللمالك ان يدفع الى كل واحد منهم وله ان يقتصر على
صنف واحد ولا يجوز ان يدفع الزكاة الى ذمي ولا
يبنى منها مسجد ولا يشتري بها ربة تعتق ولا يكفن
منها ميتا ولا تدفع الى غني ولا يدفع المزكي زكوة الى ابيه
وجده وان علا ولا الى ولده ولا الى ولد ولده وان سفل
ولا الى امراته ولا تدفع المرأة الى زوجها عند احي حنفية
وقال ابو يوسف ومحمد تدفع اليه ولا يدفع الى مكاتبه
ولا الى مملوكه ولا الى مملوك غني ولا الى ولد غني اذا
كان صغيرا ولا يدفع الزكاة الى بني هاشم وهم
العلي والعباس والعتق والجعفر والهارث بن
عبد المطلب ومواليهم وقال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله
اذا دفع الزكاة الى رجل نظنه فقيرا ثم بان انه غني او هاشمي
او كافرا او دفع في ظلمة الى شخص ثم بان انه ابوه او ابنه
فلا اعادة عليه وقال ابو يوسف عليه الاعادة ولو دفع

هذا الحديث في العشاء اذا بلغت قيمته خمسة اوسق من اذني ما يدخل تحت الوسق وقال محمد عجب العشاء اذا بلغ الخارج خمسة امثال من اعلاما يقدر به نوعه واعتبر في القطن خمسة احمال وفي الزعفران خمسة امنايا وفي العسل العشاء اذا اخذ من ارض العشر قل او كثر وقال ابو يوسف لاشي فيه حتى تبلغ عشرة ارقاق وقال محمد خمسة اراق والفرق سنة وثلثون رطلا بالجراني وليس في الخارج من ارض الخراج

هذا الحديث في العشاء اذا بلغت قيمته خمسة اوسق من اذني ما يدخل تحت الوسق وقال محمد عجب العشاء اذا بلغ الخارج خمسة امثال من اعلاما يقدر به نوعه واعتبر في القطن خمسة احمال وفي الزعفران خمسة امنايا وفي العسل العشاء اذا اخذ من ارض العشر قل او كثر وقال ابو يوسف لاشي فيه حتى تبلغ عشرة ارقاق وقال محمد خمسة اراق والفرق سنة وثلثون رطلا بالجراني وليس في الخارج من ارض الخراج

هذا الحديث في العشاء اذا بلغت قيمته خمسة اوسق من اذني ما يدخل تحت الوسق وقال محمد عجب العشاء اذا بلغ الخارج خمسة امثال من اعلاما يقدر به نوعه واعتبر في القطن خمسة احمال وفي الزعفران خمسة امنايا وفي العسل العشاء اذا اخذ من ارض العشر قل او كثر وقال ابو يوسف لاشي فيه حتى تبلغ عشرة ارقاق وقال محمد خمسة اراق والفرق سنة وثلثون رطلا بالجراني وليس في الخارج من ارض الخراج

هذا الحديث في العشاء اذا بلغت قيمته خمسة اوسق من اذني ما يدخل تحت الوسق وقال محمد عجب العشاء اذا بلغ الخارج خمسة امثال من اعلاما يقدر به نوعه واعتبر في القطن خمسة احمال وفي الزعفران خمسة امنايا وفي العسل العشاء اذا اخذ من ارض العشر قل او كثر وقال ابو يوسف لاشي فيه حتى تبلغ عشرة ارقاق وقال محمد خمسة اراق والفرق سنة وثلثون رطلا بالجراني وليس في الخارج من ارض الخراج

انما الصدقة على من كان له مال في يوم الفطر
او يوم النحر من كل قوم فيهم الا ان ينقلها الى قرابته الضعفاء
او الى قومهم احوج من اهل بيته

الى شخص شر بان انه عبده او مكاثبه لم يجز في قولهم جميعا ولا
يجوز دفع الزكاة الى من يملك نصابا من اى مال كان **كان**
ويجوز دفعها الى من يملك اقل من ذلك وان كان حرجا
مكتسبا **ب** وبكره نقل الزكاة من بلد الى بلد اخر وانما
تفرق صدقة كل قوم فيهم الا ان ينقلها الى قرابته الضعفاء
او الى قومهم احوج من اهل بيته

باب صدقة الفطر

صدقة الفطر واجبة على الحر المسلم اذا كان مالا المقدار
النصاب فاضلا عن مسكنه وثيابه واثائه وعبده
تخرج ذلك عن نفسه وعن اولاده الصغار وعن مماليكه
للخدمة ولا يودى عن زوجته ولا عن اولاده الكبار
وان كانوا في عياله ولا تخرج عن مكاتبه ولا عن
مماليكه للتجارة **ب** والعبد بين شريكين لا فطرة على
واحد منهما عند اى حنيفة وعندهما يوجب على كل واحد
منهما ويودى المسلم صدقة الفطر عن عبده الكافر

والنظا

انما الصدقة على من كان له مال في يوم الفطر
او يوم النحر من كل قوم فيهم الا ان ينقلها الى قرابته الضعفاء
او الى قومهم احوج من اهل بيته

والفطرة نصف صاع من تيرا او صاع من تمر او شعيرا او
رقيم **ب** والصاع عند اى حنيفة ومحمد ثمانية ارطال
بالعراقي وقال ابو يوسف خمسة ارطال وثلاث رطل **ب**
وجوب الفطرة يتعلق بطول الفجر من يوم الفطر فمن مات
قبل ذلك لم تجب فطرته ومن اسلم او ولد بعد طلوع الفجر لم
تجب فطرته **ب** ويستحب للناس ان يخرجوا الفطرة يوم
الفطر قبل الخروج الى المصل فان قدموها قبل يوم الفطر
جاز وان اخروها عن يوم الفطر لم تسقط وكان عليهم اخراجها

كتاب الصوم

الصوم ضربان واجب ونفل فالواجب ضربان منه ما يتعلق
بزمان بعينه كصوم رمضان والنذر المعين فيجوز صومه
بنية من الليل فان لم ينو حتى أصبح فنوى اجزائه النية ما بينه
وبين الزوال **ب** والضرب الثاني ما ثبت في الذمة كقضاء
رمضان والنذر المطلق فلا يجوز الا بنية من الليل والنفل
كله يجوز نية قبل الزوال وينبغي للناس ان يلتزموا الهلا

كله

في اليوم التاسع والعشرين من شعبان فان راؤهُ صاموا وان
غفر عليهم اكلوا عدة شعبان ثلثين يوما ثم صاموا. ومن
راى هلال رمضان وجدّه صام وان لم يقبل الامام شهادته
وان كان في السماء علة قبل الامام شهادته الواحد العدل
في روية الهلال رجلا كان او امرأة جُرّا كان او عبدا
وان لم يكن في السماء علة لم يقبل الشهادة حتى يراه جمع
كثير يقع العلم بخبرهم. ووقت الصوم من حين طلوع
الفجر الثاني الى غروب الشمس والصوم هو الامساك عن الاكل
والشرب والجماع لها راع النية فان اكل الصائم او
شرب او جامع ناسيا لم يفطر فان ناسيا فاجتلم او نظر
الى امرأة فانزل واذهن او اجتم او كحل او قبل لم يفطر
فان انزل بقبلة او لمس عليه القضاء ولا بأس بالقبلة اذا
امن على نفسه ويكره ان لم يامن فان ذرعه القى لم يفطر
وان استقأ غامدا ملاء فيه فعليه القضاء. ومن ابتلع
الحصاة او الحديد افطر ومن جامع غامدا في احد السيلين

الحلال

منه في شهر رمضان
منه في شهر رمضان
منه في شهر رمضان
منه في شهر رمضان

او النواة
فعليه القضاء ولا كفارة عليه

او اكل

او اكل او شرب ما يتغذى به او يتداوى به فعليه القضاء
والكفارة مثل كفارة الظهار. ومن جامع فيما دون
الفرج فانزل فعليه القضاء ولا كفارة عليه وليس في
افساد غير رمضان كفارة ومن استعظ او احتقن او اقطر
في اذنه او دوى جيفة او آمة بدوى فوصل الى جوفه او دما
افطر وان اقطر في اجليه لم يفطر عند اي حنيفة وقال
ابو يوسف يفطر. ومن ذاق شيئا بفمه لم يفطر ويكره له
ذلك ويكره للمرأة ان تمضغ لصبيها الطعام اذا كان لها منه
بذرة ومضغ العلك لا يفطر الصائم ويكره. ومن كان مريضا
في شهر رمضان فحاف ان صام اذ اذ مرضه افطر وقضاوان
كان مسافرا لا يستصبر بالصوم فصومه افضل وان افطر
وقضي حازه وان مات المريض والمسافر وهما على حالهما لم
يلزمهما القضاء وان صح المريض واقام المسافر ثم ماتا
لزمهما القضاء بقدر الصحة والاقامة. وقضا رمضان
ان شاء فرقه وان شاء تابعه فان اخره حتى دخل رمضان

منه في شهر رمضان
منه في شهر رمضان

منه في شهر رمضان
منه في شهر رمضان

أَخْرَصَامَ الثَّانِي وَتَقْيَ الْأَوَّلُ بَعْدَهُ وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ .
 وَالْحَامِلُ وَالْمَرْضِعُ إِذَا خَافَا عَلَى وَلَدَيْهِمَا أَفْطَرَا وَقَضَّيَا
 وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِمَا وَالشَّيْخُ الْفَاقِي الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى الصَّوْمِ
 يُفْطِرُ وَيُطْعِمُ لِكُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا كَمَا يُطْعِمُ فِي
 الْكَفَّارَاتِ . وَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ قَضَاءُ رَمَضَانَ فَأَوْصِي
 بِهِ أَطْعَمَ عَنْهُ وَلِيَّهُ لِكُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا نِصْفَ صَاعٍ
 مِنْ تَرَاوِصًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ . وَمَنْ دَخَلَ فِي صَوْمِ
 التَّطَوُّعِ ثُمَّ أَفْسَدَهُ قَضَاهُ وَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ أَوْ اسْلَمَ
 الْكَافِرُ فِي رَمَضَانَ امْسَكَ بِقِيَّةِ يَوْمَيْهِمَا وَصَامَا مَا
 مَابَعْدَهُ وَلَمْ يَقْضِيَا مَا مَضَى . وَمَنْ أَعْمِيَ عَلَيْهِ فِي
 رَمَضَانَ لَمْ يَقْضِ الْيَوْمَ الَّذِي حَدَّثَ فِيهِ الْأَعْمَاءُ
 وَتَقْيَ مَا بَعْدَهُ وَإِذَا أَفَاقَ الْمَجْنُونُ فِي بَعْضِ رَمَضَانَ
 قَضَا مَا مَنَّهُ وَصَامَ مَا بَقِيَ . وَإِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ أَفْطَرَتْ
 وَقَضَّتْ وَإِذَا قَدِمَ الْمَسَافِرُ أَوْ ظَهَرَتِ الْحَائِضُ فِي
 بَعْضِ النَّهَارِ امْسَكَ عَنِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ بِقِيَّةِ

يومها

فإن أنزلت عليه أو ليس فسد اعتكافه فعليه القضاء

يَوْمَهُمَا وَمَنْ تَسَجَّرَ وَهُوَ يَنْظُرُ أَنْ الْفَجْرَ لَمْ يَطْلُعْ أَوْ أَفْطَرَ
 وَهُوَ يَرَى أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غَرَبَتْ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّ الْفَجْرَ كَانَ
 قَدْ طَلَعَ أَوْ أَنَّ الشَّمْسَ لَمْ تَغْرُبْ قَضَى ذَلِكَ الْيَوْمَ وَلَا
 كَفَّارَةَ عَلَيْهِ . وَمَنْ رَأَى هِلَالَ الْفِطْرِ وَحْدَهُ
 لَمْ يَقْضِ وَإِنْ كَانَ بِالسَّمَاءِ عَلَّةٌ لَمْ يَقْبَلْ فِي هِلَالِ
 الْفِطْرِ إِلَّا شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ
 بِالسَّمَاءِ عَلَّةٌ لَمْ يَقْبَلْ إِلَّا شَهَادَةَ جَمَاعَةٍ يَقَعُ الْعِلْمُ

بَابُ الْإِعْتِكَافِ

الْإِعْتِكَافُ مُسْتَحَبٌّ وَهُوَ اللَّبَثُ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ الصَّوْمِ
 وَنِيَّةُ الْإِعْتِكَافِ . وَتَحْرُمُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ الْوُطْئُ وَالْمَسُّ
 وَالْقُبْلَةُ وَلَا تَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ أَوْ
 الْجَمْعَةِ . وَلَا يَأْسُرُ أَنْ يَبِيعَ وَيَشْتَعَ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ غَيْرِ أَنْ
 تَخْصُرَ السَّلْعَةَ وَلَا يَتَكَلَّمَ إِلَّا خَيْرًا وَيَكْرَهُ لَهُ الصَّمْتُ
 وَإِنْ جَامَعَ الْمُعْتَكِفُ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا بَطُلَ إِعْتِكَافُهُ . وَمَنْ
 أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ إِعْتِكَافَ أَيَّامٍ لَزِمَهُ إِعْتِكَافُهَا بِمِلْيَالِهَا

وَمَنْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ سَاعَةً
 بَعْدَ عَدْرِ فُسْطَاتِكَ فَهُوَ
 وَقَالَ لَا يَفْسُدُ بِمُخْرَجِهِ
 نِصْفَ يَوْمٍ

وَكَاثَتْ مُتَابَعَةً وَإِنْ لَمْ يُشْرَطِ الشَّابِعُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

كِتَابُ الْحَجِّ

الْحَجُّ وَاجِبٌ عَلَى الْأَجْرَارِ الْبَالِغِينَ الْعُقُلَاءِ الْأَحْيَاءِ إِذَا قَدَرُوا عَلَى الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ فَاصْلًا عَنِ الْمَسْكَنِ وَمَا لَا يَدْرِمُهُ وَعَنْ نَفَقَةِ عِيَالِهِ إِلَى حِينَ عَوْدِهِ وَكَانَ الطَّرِيقُ أَمْنًا وَبُعْتَبَرُ فِي الْمَرْأَةِ أَنْ يَكُونَ لَهَا مَحْرَمٌ مَحْجٌّ بِهَا أَوْ زَوْجٌ وَلَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَحْجَّ مَعَ غَيْرِهِمَا إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ مَكَّةَ مَسِيرَةٌ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيْلًا لَهَا وَالْمَوَاقِيتُ الَّتِي لَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ تَجَاوَزَهَا إِلَّا مَحْرَمًا لَا مِلَّ الْمَدِينَةِ ذَا الْحَلِيفَةِ وَلَا مِلَّ الْعِرَاقِ ذَاتِ عَرِيقٍ وَلَا مِلَّ الشَّامِ الْجَحْفَةِ وَلَا مِلَّ الْيَمَنِ يَمْلِكُ فَإِنْ قَدَّمَ الْأَجْرَامَ عَلَى هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ جَازٍ وَمَنْ كَانَ بَعْدَ الْمَوَاقِيتِ فَمِيقَاتُهُ أَيْحَلُ وَمَنْ كَانَ بِمَكَّةَ فَمِيقَاتُهُ فِي الْحَجِّ الْحَرَمِ وَفِي الْعُمْرَةِ الْحِلِّ وَإِذَا أَرَادَ الْإِحْرَامَ اغْتَسَلَ أَوْ تَوَضَّعَ وَالْفُسْلُ أَفْضَلُ وَلَيْسَ تَوْبِيلُ جَدِيدَيْنِ أَوْ غَسِيلَيْنِ أَرَادَ وَرَدَّ أَوْ مَسَّ طَبِيبًا إِنْ كَانَ لَهُ وَصَلِيٌّ كَعَيْنٍ وَقَالَ اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ

الحج فَيَسِّرْهُ لِي وَتَقَبَّلْهُ مِنِّي ثُمَّ لَبَّيْ عَقِيبَ صَلَوَتِهِ فَإِنْ كَانَ مُضْرِدًا بِالْحَجِّ نَوَى تَلْبِيسَهُ بِالْحَجِّ وَالتَّلْبِيَةَ الْبَتِيَّةَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ كَيْتُكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ إِنْ أَلْحَدَ وَالنِّعْمَةُ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْلَلَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ فَإِنْ رَأَى فِيهَا جَارًا فَإِذَا لَبَّيْ فَقَدْ أَجْرَمَ فَلْيَتَّقِ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ مِنَ الرَّفَثِ وَالْفُسُوقِ وَالْجِدَالِ وَلَا يَقْتُلْ صَيْدًا وَلَا يُشِيرَ إِلَيْهِ وَلَا يَذُلْ عَلَيْهِ وَلَا يَلْبَسَ قِمِصًا وَلَا سُرَاوِيلَ وَلَا عِمَامَةً وَلَا قُلُوسًا وَلَا قُبَا وَلَا خَفَيْنَ إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ النِّعْلَيْنِ فَيَقْطَعُهُمَا مِنْ اسْتِغْلَالِ الْكَعْبَيْنِ وَلَا يَغْطِي رَأْسَهُ وَلَا وَجْهَهُ وَلَا يَمَسُّ طَبِيبًا وَلَا يَخْلُقُ رَأْسَهُ وَلَا شَعْرَ بَدَنِهِ وَلَا يَقْضِ مِنْ أَظْفَارِهِ وَلَا مِنْ لَحْيَتِهِ وَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا بِوَرَسٍ وَلَا زَعْفَرَانٍ وَلَا عَصْفَرَانٍ إِنْ يَكُونُ غَسِيلًا لَا يَنْقُضُ وَلَا بَاسًا أَنْ يَغْتَسِلَ وَيَدْخُلَ الْحِمَامَ وَيَسْتَظِلَّ بِالْبَيْتِ وَالْمِحْلِ وَيَشُدُّ فِي وَسْطِهِ الْهَيْبَانَ وَلَا يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَلَا لَحْيَتَهُ بِالْخَطِيمِ وَيَكْثُرُ مِنَ التَّلْبِيَةِ عَقِيبَ الصَّلَوَاتِ وَكَلَّمَاءَ لَا شَرَفًا أَوْ هَبَطَ وَادِيًا أَوْ لَقِيَ رَكْبًا أَوْ بَالًا سَجَّارًا فَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ ابْتَدَأَ

بالمسجد الحرام فاذا غاب البيت كبر وهلل ثم ابتدأ بالحجر الاسود
 فاستقبله كبر ورفع يديه واستلمه وقبله ان استطاع من غير
 ان يؤذي مسلماً ثم يأخذ عن يمينه مماساً الى الباب وقد اضطلع رداءه
 قبل ذلك فيطوف بالبيت سبعة اشواط يجعل طوافه من وراء
 الحطيم ويرمل في الاشواط الثلاثة الاولى ويمشي فيما بقي على
 هيئته ويستلم الحجر كلما مر به ان استطاع ويختم بالاستلام
 الطواف ثم يأتي المقام فيصلي عنده ركعتين او حيث ^{تيسر} _ج
 من المسجد وهذا الطواف القدوم وهو سنة وليس بواجب
 وليس على اهل مكة طواف القدوم ثم يخرج الى الصفا
 فيصعد عليها ويستقبل البيت وكبر وهلل ويصلي على
 النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى حاجته ويحيط بحجوه
 المروة ويمشي على هيئته فاذا بلغ الى بطن الوادي سمعي بن
 الميلين لا خضرين سعياً حتى يأتي المروة فيصعد عليها
 فيفعل كما فعل على الصفا وهذا شوط فيطوف سبعة اشواط
 مبتدئ بالصفا ويختم بالمروة ثم يقيم بمكة حراماً فيطوف

بالبيت كلما بدا له فاذا كان قبل التروية يوم خطب الائمة
 يعلم الناس فيها الخروج الى منى والصلوة بعرفات والوقوف
 والامام فاضة فاذا صلى الفجر يوم التروية خرج الى منى واقام بها
 حتى يصلي الفجر من يوم عرفة ثم يتوجه الى عرفات فيقيم بها فاذا
 زالت الشمس من يوم عرفة صلى الامام بالناس الظهر والعصر
 مبتدئ فيخطب قبل الصلوة خطبة يعلم الناس فيها الوقوف
 والصلوة بعرفة والمزدلفة ورئي الجمار والحجر وطواف
 الزيارة ويصلي بعد الظهر والعصر في وقت الظهر باذان
 واقامتين ومن صلى في رجله وجهه صلى كل واحدة منهما في
 وقتها عند اي حيفة وقال ابو يوسف ومحمد يجمع بينهما المنفرد
 ثم يتوجه الى الموقف فيقف بقرب الجبل وعرفات كلها موقف
 الا بطن عرنة وينبغي للامة ان يقف بعرفة على راجلته ويدعو
 ويعلم الناس المناسك • ويستحب ان يغتسل قبل الوقوف بعرفة
 ويحشد في الدعاء فاذا غربت الشمس افاض الامة بالامام والناس معه
 على هينهم حتى باتوا المزدلفة فينزلون بها والمستحب ان ينزل

بقرب الجبل الذي عليه الميمنة يقال له قَرْحُ وَيُصَلِّيُ الْإِمَامُ
 بِالنَّاسِ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَأَقَامَةٍ وَمَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ فِي
 الطَّرِيقِ لَمْ يَجْزِهِ عِنْدَ أَيِّ حَنِيْفَةٍ فَإِذَا أَطْلَعَ الْفَجْرُ صَلَّى الْإِمَامُ
 بِالنَّاسِ الْفَجْرَ بَغْلَسَ ثُمَّ وَقَفَ وَوَقَفَ النَّاسُ مَعَهُ وَدَعَا وَمَزْدَلِفَةَ
 كُلُّهَا مَوْقِفُ الْآبِطِينَ مُحْتَسِرٌ ثُمَّ أَفْضَلَ الْإِمَامُ وَالنَّاسُ مَعَهُ قَبْلَ
 طُلُوعِ الشَّمْسِ حَتَّى يَأْتُوا مَنًى فَيَتَدَيُّ حِمْرَةَ الْعَقْبَةِ فَيَرْمِيهَا مِنْ
 بَطْنِ الْوَادِي بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ مِثْلُ حَصِيٍّ الْخَذْفِ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ
 حَصَاةٍ وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ مَعَ أَوَّلِ حَصَاةٍ ثُمَّ يَذْخُرُ
 إِنْ أَحْبَبَ ثُمَّ يَخْلُقُ أَوْ يَقْصُرُ وَالْخَلْقُ أَفْضَلُ وَقَدْ جَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ
 إِلَّا النِّسَاءَ ثُمَّ يَأْتِي مَكَّةَ مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ أَوْ مِنْ بَعْدِ الْعَدَا
 فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ فَإِنْ كَانَ سَعْيُ بَيْنَ الصَّفَا
 وَالْمَرْوَةِ عَقِيبَ طَوَافِ الْقُدُومِ لَمْ يَرْمِلْ فِي هَذَا الطَّوَافِ سَعْيَ
 بَعْدَهُ عَلَى مَا قَدَّمَ مِنْهُ وَقَدْ جَلَّ لَهُ النِّسَاءُ وَهَذَا الطَّوَافُ هُوَ الْمَفْرُوضُ
 فِي الْحَجِّ وَتَكْرَرُهُ تَأْخِيرٌ عَنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ فَإِنْ أَخْرَجَتْ عَنْهَا لَزِمَتْهُ
 دَمٌ عِنْدَ أَيِّ حَنِيْفَةٍ ثُمَّ يَعُودُ إِلَى مَنًى فَيَقِيمُ بِهَا فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ مِنْ

خلق رآه
 بابه ضرب
 صلاه

ولا سعي عليه وإن
 لم يكن قد سعى
 رمل في هذا الطواف

الْيَوْمَ الثَّانِي مِنْ يَوْمِ الْفَجْرِ رَمَى الْجَمَارَ الثَّلَاثَةَ يَتَدَيُّ بِأَيِّ يَدٍ إِلَى الْمَسْجِدِ
 فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ وَيَقِفُ عِنْدَهَا ثُمَّ
 يَرْمِي الَّتِي تَلِيهَا مِثْلَ ذَلِكَ وَيَقِفُ عِنْدَهَا ثُمَّ يَرْمِي حِمْرَةَ الْعَقْبَةِ
 كَذَلِكَ وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا وَإِذَا كَانَ مِنَ الْعَدَا رَمَى الْجَمَارَ الثَّلَاثَ
 بَعْدَهُ وَالشَّمْسُ كَذَلِكَ فَإِذَا ارَادَ أَنْ يَتَجَلَ النَّفَرُ نَفَرَ إِلَى مَكَّةَ
 وَإِنْ ارَادَ أَنْ يَقِيمَ رَمَى الْجَمَارَ الثَّلَاثَ يَوْمَ الرَّابِعِ بَعْدَهُ وَالْإِمَامُ
 الشَّمْسُ فَإِنْ قَدِمَ الرَّمْيَ فِي هَذَا الْيَوْمِ قَبْلَ الزَّوَالِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ
 جَازَ عِنْدَ أَيِّ حَنِيْفَةٍ وَتَكْرَرُهُ أَنْ يُقَدِّمَ الْإِنْسَانُ ثِقْلَهُ إِلَى
 مَكَّةَ وَيَقِيمُ إِلَى أَنْ يَرْمِيَ فَإِذَا نَفَرَ إِلَى مَكَّةَ نَزَلَ بِالْمَحْصَبِ
 ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ لَا يَرْمِلُ فِيهَا وَلَا يَطُوفُ وَهَذَا
 طَوَافُ الصَّدْرِ وَهُوَ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُرِيدٍ ثُمَّ يَعُودُ إِلَى
 أَهْلِهِ فَإِنْ لَمْ يَدْخُلِ الْحَرَمَ مَكَّةَ وَتَوَجَّهَ إِلَى عَرَافَاتٍ وَوَقَفَ بِهَا
 عَلَى مَا قَدَّمَ مِنْهُ فَقَدْ سَقَطَ عَنْهُ طَوَافُ الْقُدُومِ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ
 لِتَرْكِهِ وَمِنْ أَدْرَاقِ الْوُقُوفِ بَعْرِفَةُ مَا بَيْنَ زَوَالِ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمِ
 عَرَفَةَ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ الْفَجْرِ فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ وَمِنْ أَجْزَائِهِ

بعرفة وهو نايماً أو مغمى عليه أو لم يعلم أنها عرفة اجزأه
 ذلك عن الوقوف والمرأة في جميع ذلك كالرجل غير أنها
 لا تكشف وجهها ولا ترفع صوتها بالتلبية ولا ترمل ولا
 تسعي بين الميادين الأخضرين ولا تخلق ولكن تقصر والله أعلم

بعرفة

باب القران

القران عندنا افضل من التمتع والافراد وصفة القران
 ان تسلي بالعمرة والحج معا من الميقات ويقول عقيب الصلوة
 اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسترهما لي وتقبلهما مني فاذا
 دخل مكة ابتدا بطواف البيت سبعة اشواط وهذا
 افعال العمرة ثم يطوف بعد السعي طواف القدوم ويسعى
 بين الصفا والمروة برمل في الثلاثة الاولى منها ويسعى بعدها
 كما ينشأ في المفرد فاذا رمي الجمرة يوم النحر ذبح شاة او
 بدنة او بقرة او سبع بدنة او سبع بقرة وهذا دم القران
 فان لم يجد ما يذبح صام ثلاثة ايام في الحج اخرها يوم عرفة
 فان فاتته الصوم حتى اتي يوم النحر لم يجز الا الدم ثم يصوم

بعرفة في الثلاث الا في منها ويسعى

بعرفة

بعرفة

سبعة ايام اذا رجع الى امله وان صامها بمكة بعد فراغه
 من الحج جاز وان لم يدخل القارن مكة وتوجه الى عرفات
 فقد صار من افضا العمرته بالوقوف وسقط عنه دم القران
 وعليه دم القران والعمرة وعليه قضاء وما والله أعلم

باب التمتع

التمتع افضل من الافراد عندنا والتمتع على وجهين متمتع
 يسوق الهدي وتمتع لا يسوق الهدي وصفة التمتع
 ان يبتدي الميقات فيحرم بعمرة ويدخل مكة فيطوف
 لها ويسعى ويحلق او يقصر وقد جاز من عمرته ويقطع التلبية
 اذا اتم ابتداء الطواف ويقيم بمكة جلا لا فاذا كان يوم
 التروية احرم بالحج من المسجد وفعل ما يفعله الحاج المفرد
 وعليه دم التمتع فان لم يجد صام ثلاثة ايام في الحج وسبعة
 اذا رجع ~~الله~~ واذا اراد التمتع ان يسوق الهدي احرم
 وساق هديه فان كانت بدنة قلدها بمزادة او نعل
 واشعر البدنة عند ابي يوسف ومحمد وهو ان يشق سنامها



من الجانب الايمن ولا يشعر عند اي حنيفة واذا دخل مكة
 طاف وسعى ولم يتحلل حتي يحرم بالحج يوم التروية وان قدم
 الاحرام قبله جاز وعليه دم **•** واذا اخلق يوم النحر فقد حل
 من الاجرامين وليس لهل مكة تمتع ولا قران وانما للسر
 الافراد خاصة واذا عاد الممتع الي بلده بعد فراغه من العمرة
 ولم يكن ساق الهدي بطل تمتعه **•** ومن اجر دم بالعمرة قبل شهر
 الحج فطاف لها اقل من اربعة اشواط ثم دخلت اشهر الحج فتمتها
 واجرم بالحج كان متمتعاً فان طاف لعمرة قبل اشهر الحج اربعة
 اشواط فصاعداً اخرج من عامه ذلك لم يكن متمتعاً **•**
 واشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة وان قدم
 الاحرام بالحج عليها جاز اجرامه وانعقد حجه **•** واذا حاضت
 المرأة عند الاحرام اغتسلت واجرمت وصنعت كما يصنع
 الحاج غير انها لا تطوف بالبيت حتي تطهر واذا حاضت بعد
 الوقوف وطواف الزيارة انصرفت من مكة ولا شي عليها
 لثرك طواف الصدر **•**



باب الجنائيات

اذا تطيب المحرم فعليه الكفارة وان تطيب عضواً كاملاً
 فما زاد عليه فعليه دم وان طيب اقل من عضو فعليه صدقة **•**
 وان لبس ثوباً مخيطاً او غطاراسه يوماً كاملاً فعليه دم
 وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة وان خلق ذنغ راسه
 فصاعداً فعليه دم وان خلق اقل من الربع فعليه صدقة وان
 خلق مواضع المجامع فعليه دم عند اي حنيفة وقال ابو يوسف
 ومحمد عليه صدقة وان قصر اظافر يديه او رجله فعليه دم
 وان قصر يداً او رجلاً فعليه دم وان قصر اقل من خمسة اظافر
 فعليه صدقة **•** وان قصر خمس اظافر متفرقات من يديه ورجليه
 فعليه صدقة وان تطيب او خلق او لبس من عذر فهو مخير
 ان شاء ذبح شاة وان شاء تصدق على ستة مساكين بثلاثة
 اصوع من طعام وان شاء صام ثلاثة ايام وان قبل او لم يسهو
 فعليه دم ومن جامع في احد السبلين قبل الوقوف بعرفة
 فسد حجه وعليه شاة ومضي في الحج الفاسد كما مضى من لم يفسد

عند سحابة
 وقال محمد
 عليه دم
 صحيح

الحج وعليه القضاء وليس عليه ان يفارق امرأته اذا حَجَّ لَهَا
 في القضاء. ومن جامع بعد الوقوف بعرفة لم يفسد حجه
 وعليه بدنة وان جامع بعد الحلق فعليه شاة. ومن جامع في
 العمرة قبل ان يطوف اربعة اشواط افسدها ومضى فيها
 وقضاها وعليه شاة ولا يفسد عمرته. ^{ولا يلزم قضاءها} ومن جامع ناسيا فهو
 كمن جامع عامدا في الحكم ومن طاف طواف الزيارة محدثا فعليه
 شاة وان كان جنبًا فعليه بدنة والا فضل ان يعيد الطواف
 ما دام بمكة ولا يذبح. ومن طاف طواف القدوم محدثا
 فعليه صدقة وان طاف جنبًا فعليه شاة. ومن طاف طواف
 الصدر محدثا فعليه صدقة وان كان جنبًا فعليه شاة
 ومن ترك من طواف الزيارة ثلاثة اشواط فمادونه فعليه
 شاة وان ترك اربعة اشواط بقي محرما ابدا حتى يطوفها
 ومن ترك ثلاثة اشواط من طواف الصدر فعليه صدقة وان
 ترك طواف الصدر او اربعة اشواط منه فعليه شاة.
 ومن ترك السعي بين الصفا والمروة فعليه شاة وحجته تام

وان طاف بعد طواف اربعة اشواط فعليه شاة

ومن افاض قبل الاء ما من عرفه فعليه دم ومن ترك الوقوف
 بالمزدلفة فعليه دم ومن ترك رمي الجمار في الايام كلها
 فعليه دم وان ترك رمي يوم واحد فعليه دم ومن ترك رمي
 احد الجمار الثلاثة فعليه صدقة وان ترك رمي جمره العقبة
 في يوم النحر فعليه دم. ومن اخر الحلق حتى مضت ايام النحر
 فعليه دم عند اي حنيفة وكذلك ان اخر طواف الزيارة
 واذا قتل المحرم صيدا او ذل عليه من قتله فعليه الجزا يستوي
 في ذلك العامد والناسي والمبتدي والعائد. والجزا عند
 اي حنيفة واي يوسف ان يقوم الصيد في المكان الذي
 قتله فيه او في اقرب المواضع منه ان كان في بوقومه ذوي
 عدل ثم هو محبتر في القيمة ان شأ اتباع بها هديا فذبحه
 ان بلغت قيمته هديا وان شأ اشترى بها طعاما فتصدق به
 على كل مسكين نصف صاع من بر او صاعا من تمر
 او صاعا من شعير وان شأ صام عن كل نصف صاع من
 بر يوما وعن كل صاع من شعير يوما فان فضل من الطعام

في الصيد

اقل من نصف صاع فهو مخير ان شاء تصدق به وان شاء صام
عنه يوما كاملا وقال محمد بن حبيب في الصيد النظيف فيما له
نظير ففي الطهي شاة وفي الصنع شاة وفي الاربع عنق وفي
النعامة بدنة ومن جرح صيدا او نتف شقه او قطع
عضوا منه ضمن ما نقص وان نتف بشر طيرا او قطع قوائم صيد
فخرج من حيز الامتناع فعليه قيمته كاملا ومن كسر بصر
صيد فعليه قيمته وان خرج من البيضة فرخ ميت فعليه
قيمته حيا وفي التيربوع جفيرة وليس في قتل الخراب
والجدأة والذيب والحية والعقرب والفارة جزاء
وليس في قتل البعوض والبراغيث والقراد شي ومن قتل قملة
تصدق بما شاء ومن قتل جرادة تصدق بما شاء وتمريرة خير
من جرادة ومن قتل مالا لا يؤكل لحمه من الصيد كالسباع والطيور
ونحوها فعليه الجزاء ولا يتحنأ وقيمته ما شاء وان صال
السبع على محرم فقتله فلا شيء عليه وان اضطر المحرم الى اكل
لحم الصيد فقتله فعليه الجزاء ولا بأس ان يذبح المحرم

الساة

الشاة والبقرة والبعير والدجاج والبط الكسكري
وان قتل حماما مسرولا او طيئا مستانسا فعليه الجزاء واذا
ذبح المحرم صيدا فذبحته ميتة لا يحل اكلها ولا بأس ان ياكل
المحرم لحم صيد اصطادة جلال وذبحه اذا لم يدله عليه
ولا امره بصيده وفي صيد الحرم اذا ذبحه الجلال الجزاء
وان قطع خشيش الحرم او شجرة الذي ليس بمملوك ولا هو
مما يئس منه الناس فعليه قيمته وكل شيء فعله القار
بما ذكرنا من انه على المفرد وما فعله دمان دم وبجته
ودم لمخرته الا ان تجاوز الميقات ثم خرج بالعمرة والحج
فيلزمه دم واحد واذا اشترك بمحرمان في قتل صيد فعلى
كل واحد منهما الجزاء كاملا واذا اشترك
جلالان في قتل صيد الحرم فعليه الجزاء واحد واذا
باع المحرم صيدا او ابتاعه فالبيع باطل ع

باب الاحصار

اذا احصر المحرم بعد واصابه مرض منعه من المضى

في الإجماع محل له التحلل وقيل له أبعث شاة
تذبح في الحرم وواعد من يحملها بيوم بعينه يذبحها فيه
وإن كان قارنًا بعث بدمين ولا يجوز ذبح دم الإحصار
إلا في الحرم ويجوز ذبحه قبل يوم النحر عند أي حنيفة وقال
أبو يوسف ومحمد لا يجوز الذبح للمحصر بالحج إلا في يوم النحر
وجوز للمحصر بالعمرة أن يذبح متى شاء والمحصر بالحج إذا
تحلل فعليه حجة وعمره. وعلى المحصر بالعمرة القضاء
وعلى الفسار حجة وعمران وإذا بعث المحصر هديًا وواعد
أن يذبحه في يوم بعينه شرذال الإحصار فإن قدر على إدراك
الهدي والحج لم يحز له التحلل ولزمه المضي وإن قدر على
إدراك الحج دون الهدي جاز له التحلل استحسانًا وإن قدر
على إدراك الهدي دون الحج جاز له التحلل ومن أحصر مكة
وهو ممنوع من الوقوف والطواف كان محصرًا وإن
قدر على أحدهما فليس بمحصر.

باب الفوات

ومن أجزم بالحج ففاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر
من يوم النحر فقد فاته الحج وعليه أن يطوف ويسعي وتحلل
ويقضي من قابل ولأدوم عليه والعمرة لا يفوت وهي جائزة
في جميع السنة إلا في خمسة أيام يكره فعلها فيها يوم عرفة
ويوم النحر وأيام التشريق. والعمرة سنة وهي الإجماع
والطواف والسعي والله أعلم.

باب الهدي والحلق

الهدي أدناه شاة وهو من ثلاثة أنواع الأبل والبقر والغنم
تجزي في ذلك الشيء فصاعدًا إلا من الضأن فإن الجذع منه
تجزي. ولا يجوز في الهدي مقطوع الأذن أو أكثرها ولا
مقطوعة الذنب ولا اليد ولا الرجل ولا الذاهية العيز ولا
العنقا ولا العرجاء التي لا تمشي إلى المنسك والشاة جائزة في كل
شيء إلا في موضعين من كفاف طواف الزيارة جنبًا ومن جامع
بعد الوقوف بعرفة فانه لا يجوز الأبدنة والبدنة والبقرة
تجزي كل واحدة منهما عن سبعة من الغنم إذا كان كل

واحد من الشركاء يريد القرية فان اراد احدهم نصيبه اللحم
 لم يجز للباقين ويجوز الاكل من هدي المتعة والتطوع والقران
 ولا يجوز الاكل من بقية الهدايا ولا يجوز ذبح هدي التطوع
 والمتعة والقران الا في يوم النحر ويجوز ذبح بقية الهدايا ولا
 يجوز ذبح الهدايا الا في الحرم ويجوز ان يتصدق على مساكين الحرم
 وغيرهم ولا يجب التعريف بالهدايا. والافضل في البدل النحر
 وفي البقر والغنم الذبح. والاولى ان تولى الانسان ذبحها
 نفسه اذا كان يحسن ذلك ويتصدق بحلالها وخطاياها ولا
 يعطي اجرة الجزاء منها. ومن ساق بدنة فاضطر الى ركوبها
 ركبتها وان استغنى عن ذلك لم يركبها وان كان لها
 لبن لم يحلبها وينضح صرعها بالماء البارد حتى ينقطع اللبن
 ومن ساق هديا فعطب فان كان تطوعا فليس عليه غيره
 وان كان عن واجب فعليه ان يقيم غيره مقامه وان
 اصابه عيب كبير اقام غيره مقامه وصنع بالمعيب ما شاء
 واذا اعطيت البدنة في الطريق فان كان تطوعا فحرقها

وصنع نعلها بدنها وضربت به سنامها ولم ياكل منها هو ولا
 غيره من الاغنياء وان كانت عن واجب اقام غيرهما مقاما
 وصنع لها ما شاء فيقلد هدي المتعة والتطوع والقران
 ولا يقلد دم الا حصار ولا دم الجنائيات

كتاب البيوع

البيع يعقد بالاجاب والقبول اذا كانا بلفظ الماضي فاذا
 اوجب احد المتعاقدين البيع فالآخر بالخيار ان شاء قبل
 في المجلس وان شاء رده وانهما قام من المجلس قبل القبول بطل
 الاجاب واذا حصل الاجاب والقبول لزما البيع ولا خيار
 لو اوجد منهما الا من عيب او عذر روية والاعراض المشار اليها
 لا تحتاج الى معرفة مقدارها في جواز البيع والاثمان المطلقة
 لا تبطل الا ان تكون معلومة القدر والصفة. ويجوز
 البيع بضمن حال او مؤجل اذا كان الاجل معلوما ومن اطلق
 الثمن في البيع كان على غالب نقد البلد وان كانت النقود
 مختلفة فالبيع فاسد الا ان يبين احدها ويجوز بيع الطعام والجوب

مكايلاً ومجازفة وباء ناء بعينه لا يعرف مقداره وبور
 حجر بعينه لا يعرف مقداره. ومن باع صبرة طعام كل
 قفيز بدرهم جازا البيع في قفيز واحد عند أبي حنيفة إلا أن
 يستقي حمله قفزانها ومن باع قطيع غنم كل شاة بدرهم فالبيع
 فاسد في جميعها وكذلك من باع ثوباً مدارة كل ذراع
 بدرهم ولم يسم حمله الذرعان. ومن باع صبرة على أنها مائة
 قفيز بمائة درهم فوجدها أقل من ذلك كان المشتري
 بالخيار أن شاء أخذ الموجود بحصته وإن شاء فسخ البيع وإن
 وجدها أكثر فالزيادة للبائع. ومن اشترى ثوباً على أنه عشرة
 أذرع أو أرضاً على أنها مائة ذراع بمائة درهم فوجدها أقل
 فالمشتري بالخيار أن شاء أخذها بجميع الثمن وإن شاء ترك
 وإن وجدها أكثر من الذرع الذي سماه فهي للمشتري ولا
 خيار للبائع وإن قال يبتكها على أنها مائة ذراع بمائة كل
 ذراع بدرهم فوجدتها ناقصة فهو بالخيار أن شاء أخذها
 بحصتها من الثمن وإن شاء ترك وإن وجدها زائدة فالمشتري

خلاف البائع

الحار

بالخيار أن شاء أخذ الجميع كل ذراع بدرهم وإن شاء فسخ البيع
 ومن باع داراً دخل بناؤها في البيع وإن لم يسمه. ومن باع
 أرضاً دخل ما فيها من الشجر والنخل في البيع وإن لم يسمه ولا يدخل
 الذرع في بيع الأرض إلا بالتسمية. ومن باع نخلاً أو شجرة فيه
 ثمرة فثمره للبائع إلا أن يشترطها المبتاع ويقال للبائع إقطاعها
 وسلم المبيع. ومن باع ثمرة لمرئيد صلاحها أو قد بدا جاوز البيع
 ووجب على المشتري قطعها في الحال وإن شرط تركها على النخل ففسد
 البيع. ولا يجوز أن يبيع ثمرة ويستثنى منها الرطال معلومة.
 ويجوز بيع الحنطة في سنبليها والبقالة في قشورها ومن باع داراً
 دخل مقاييح أغلاقها في البيع واجرة الكيال وبقا الثمن
 على البائع واجرة وران الثمن على المشتري. ومن باع سلعة بثمن
 قيل للمشتري ادفع الثمن أولاً فإذا دفع الثمن قيل للبائع سلم
 المبيع ومن باع سلعة بسلعة أو ثمناً بثمن قيل لهما سلماً معاً.

باب خيار الشرط

خيار الشرط جائز في البيع للبائع والمشتري ولهما خيار ثلثة

أيام فمادونها ولا يجوز أكثر منها عند أي حنيفة وقال أبو يوسف
ومحمد يجوز إذا سمي مدة معلومة وخيار البائع يمنع خروج
المبيع عن ملكه فإن قبضه المشتري فذلك في يده ضمنه بالقيمة
وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع من ملك البائع إلا أن
المشتري لا يملكه ولا يدخل في ملكه عند أي حنيفة فإن
هلك في يده يملك في الثمن وكذلك أن دخله غيب من شرط
له الخيار لنفسه فله أن يفسخ في مدة الخيار وله أن يجيزه فإن أجاز
بغير خضرة صريح جاز وإن فسخ لم يجز إلا أن يكون الآخر
حاضرا وإذا مات من له الخيار بطل خياره ولم ينتقل إلى ورثته
ومن باع عيونا على أنه خيار أو كاتبا وكان خلاف ذلك
فالمشتري بالخيار أن يأخذ بجميع الثمن وإن شاء ترك

باب خيار الرجوع

ومن اشترى ما لم يره فالبيع جائز وله الخيار إذا رآه أن شاء
أخذه وإن شأ رده ومن باع ما لم يره فلا خيار له وإن نظر
إلى وجه الصبرة أو إلى ظاهر الثوب مطوياً أو إلى وجه الجارية

أو إلى وجه الدابة وكفها فلا خيار له إن رأى صحن الدار فلا
خيار له وإن لم تشاهد بيوتها وبيع الأعمى وشراؤه جائز وله
الخيار إذا اشترى ويسقط خياره إن بحث المبيع إذا كان يعرف
بالجنس ويشمه إذا كان يعرف بالشئ ويدوقه إذا كان
يعرف بالدوق ولا يسقط خياره في العقار حتى يوصف له
ومن باع ملك غيره فملك بالخيار أن شا أجاز البيع وإن شاء فسخ
وله الأجازة إذا كان المعقود عليه باقيا والمتعاقدان حيا
ومن رأى أحد الثوبين فاشترى أحدهما ثم رأى الآخر جاز له أن
يردهما ومن مات وله خيار الرؤية بطل خياره ومن رأى
شيئا ثم اشتراه بعد مدة فإن كان على صفته التي رآه فلا
خيار له وإن وجد متغيرا فله الخيار والله أعلم

باب خيار العيب

إذا أطلع المشتري على عيب في المبيع فهو بالخيار أن شا أخذه
بجميع الثمن وإن شاء رده وليس له أن يمسه ويأخذ
النقصان وكل ما أوجب نقصان الثمن في عادة التجار

فهو عيبٌ والا باقٍ والبول في الفراش والسرقة عيبٌ في الصغير
 ما لم يبلغ فاذا بلغ فليس ذلك بعيبٍ حتى يعاوده بعد البلوغ
 والخمر والدفع عيبٌ في الجارية وليس بعيبٍ في الغلام الا ان يكون
 مزداءً والزنا وولد الزنا عيبٌ في الجارية دون الغلام واذا
 حدث عند المشتري عيبٌ ثم اطلع على عيب كان عند البائع
 فله ان يرجع بنقصان العيب ولا يرد المبيع الا ان يرضا البائع ان
 يأخذه بعيبه وان قطع الثوب او صبغه اولت السويق سمن
 ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه وليس للبائع ان يأخذه ومن
 اشترى عبداً فاعتقه او مات ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه
 وان قتل المشتري العبد او كان طعاماً فاكله لم يرجع عليه بشيء
 في قول ابي حنيفة ومن باع عبداً فباعه المشتري ثم رد عليه
 بعيب فان قبله بقضاء القاضي فله ان يردّه على بايعه الاول
 وان قبله بغير قضاء القاضي فليس له ان يردّه على بايعه الاول
 ومن اشترى عبداً او شرط البراءة من كل عيب فليس له
 ان يردّه بعيب وان لم يسم العيوب ولم يعد بها

وإذا

وإذا كان

باب البيع

باب البيع الفاسد

اذا كان احد العوضين او كلاهما محرماً فالبيع فاسد كالبيع
 بالميته او بالدم او بالخنزير او بالخمر وكذلك اذا كان
 غير مملوك كالحر وام الولد والمدبر والمكاتب فاسد
 ولا يجوز بيع السمك في الماء قبل اصطياده ولا بيع الطير في الهواء
 ولا يجوز بيع الحمل والشاة ولا بيع اللبن في الضرع ولا الصوف
 على ظهر الغنم ولا ذراع من ثوب ولا جذع من شقف وضرية
 القانص ولا بيع المزابنة وهو بيع التمر على النخل بخرصة تمر ولا
 البيع بالقاء الحجر والملازمة ولا يجوز بيع ثوب من ثوبين ولا من
 باع عبداً على ان يعتقه المشتري او يدبره او يكاتبه او باع أمة
 على ان يستولدها فالبيع فاسد وكذلك لو باع عبداً على ان
 يستخدمه البائع شهراً او ذراعاً على ان يسكنها البائع مدة
 معلومة او على ان يقرضه المشتري دراهم او على ان يهدي له
 هدية ومن باع جارية الا حبلها فسد البيع ومن اشترى ثوباً
 على ان يقطعه البائع ويخيطه ثوباً او قميصاً او نعلان على ان يحدوها

على الارض صح

او يشترها فالبيع فاسد والبيع الى النيزوز والمهرجان
وصوم النصارى وفطر اليهود اذا لم يعرف المتبايعان
فالبيع فاسد ولا يجوز البيع الى الجصاد والدياس والقطاف
وقدوم الحاج فان راضيا باسقاط الاجل قبل ان ياخذ
الناس في الجصاد والدياسة وقبل قدوم الحاج جاز البيع
واذا قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد بامر البائع وفي
العقد عو ضان كل واحد منهما مال المبيع ولزمته
قمنته ولكل واحد من المتعاقدين نسخة فان باعه
المشتري نقد بيعه ^{وان اعتق عبدا ففد نفسه} ومن جمع بين حرة وعبد وبين شاة
ذكية وميتة بطل البيع فيهما وان جمع بين عبد ومدبر
وبين عبد وعبد غيره صح العقد في العبد حصته من الثمن
ونهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النجش وعن السوم على
سوم غير وعن تلقي الحلب وعن بيع الحاضر للبادي وعن
البيع عند اذان الجمعة وكل ذلك يكره ولا يفسد به
العقد ومن ملك مملوكين صغيرين اجد هما ذورا محرما

من الاخر لم يفرق بينهما وكذلك اذا كان اجد هما
كبيراً والاخر صغيراً فان فرق بينهما كره ذلك وجاز
البيع وان كانا كبيرين فلا بأس بالتفرق بينهما

باب الاقالة

الاقالة جائزة في البيع بمثل الثمن الاول فان شرط اقل منه
او اكثر فالشرط باطل ويرد بمثل الثمن الاول وهي فسخ
في حق المتعاقدين وبيع جديد في حق غيرهما في قول
ابن حنيفة وهلاك الثمن لا يمنع صحة الاقالة وهلاك
المبيع يمنع منها وان هلك بعض المبيع جازت الاقالة في باقيه

باب المراجعة والتولية

المراجعة نقل مملوكة بالعقد الاول بالثمن الاول
مع زيادة ربح والتولية نقل مملوكة بالعقد الاول بالثمن
الاول من غير زيادة ولا يقع المراجعة ولا التولية حتي
يكون العوض مماله مثل ويجوز ان يضيف الى ماله مال
اجرة القصار والصباغ والطراز والقتل واجرة حمل

المملوك
طه ادبي

الطعام ويقول قام علي بكذا ولا يقول اشترته بكذا فاء ان
اطلع... المشتري على خيانة في المراجعة فهو بالخيار عند ابي حنيفة
ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شأده وان اطلع على خيانة في
التولية اسقطها من الثمن وقال ابو يوسف يحفظ فيهما وقال
محمد لا يحفظ فيهما. ومن اشترى شيئا مما يتقل او يحول لم يجز
بيعه حتى يقبضه. ويجوز بيع العقار قبل القبض عند ابي حنيفة
وابي يوسف وقال محمد لا يجوز. ومن اشترى مكيلا مكايلا
او موازنة لم يجز للمشتري منه ان يبيعه ولا ان ياكله
حتى يعيد الكيل والوزن فيه والتصرف في الثمن قبل
القبض جائز ويجوز للمشتري ان يزيد البائع في الثمن ويجوز
للبيع ان يزيد في المبيع ويجوز ان يحط من الثمن ويتعلق الاستحقا
بجميع ذلك. ومن باع بثمر حال ثم اجله اجلا معلوما صار مؤجلا
وكل دين حال اذا اجله صا حبه صار مؤجلا الا القرض
فان تاجيله لا يصح والله اعلم

باب الريا

الرياء محرم في كل مكيل وموزون يبيع بحسنه متفلا ضللا
فالعلة فيه الكيل مع الجنس والوزن مع الجنس فاذا بيع المكيل
بحسنه او الموزون بحسنه مثالا بمثل جاز البيع وان تفاضلا
لم يجز البيع. ولا يجوز بيع الجيد بالردي متافيه الرياء الامثالا
بمثل فاذا غدر الوصفان الجنس والمعني المضموم اليه كل
التفاضل والنساء واذا وجد اجرهما التفاضل واذا وجد
احدهما وعدم الآخر لجل التفاضل وجرم النساء وكل
شيء نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على تحريم التفاضل فيه
كيلا فهو كيل ابدا وان ترك الناس فيه الكيل مثل
الحنطة والشعير والتمر والملح وكل ما نص على تحريمه
التفاضل فيه وزنا فهو موزون ابدا مثل الذهب والفضة
وما لم ينص عليه فهو محمول على عادة الناس. وعقد الصرف
ما وقع عليه جنس الاثمان يعتبر فيه قبض عوضه في المجلس
وما سواه مما فيه الربا يعتبر فيه التعيين ولا يعتبر فيه
التفاضل ولا يجوز بيع الحنطة بالدقيق ولا بالسويق ويجوز



يسع اللحم بالحيوان عند أي حنيفة وإي يوسف وقال محمد
 لا يجوز إلا إذا كان من جنس واحد. ويجوز يسع الرطب
 بالتمر مثلاً مثل العنب بالزبيب. ولا يجوز يسع الزيتون
 بالزيت والتمسح بالشيرج حتى يكون الزيت والشيرج أكثر
 مما في الزيتون والتمسح. فيكون الدهن مثله والزيادة
 بالخبير. ويجوز يسع اللحم أن بعضها بعض متفاضلاً وكذلك
 البان البقر والغنم بعضها بعض وخل الدقل بخل العنب
 ويجوز يسع الخبز والحنطة والدقيق متفاضلاً. ولا ربا بين
 المولى وعبده ولا ربا بين المسلم والحر في دار الحرب
باب السلم
 السلم جائز في المكيلات والموزونات والمعدودات
 والمذروعات ولا يجوز السلم في الحيوان ولا في أطرافه ولا
 يجوز في الجلود عددًا ولا في الحطب جزماً ولا في الرطبة
 جزراً. ولا يجوز السلم حتى يكون المسلم فيه موجوداً من
 حين العقد إلى حين المحل ولا يصح السلم إلا مؤجلاً ولا يجوز

إلا بأجل معلوم ولا يصح السلم مكيال رجل معلوم بعينه
 ولا بذراع رجل بعينه ولا في طعام قرية بعينها ولا في ثمرة نخلة
 بعينها. ولا يصح السلم عند أي حنيفة إلا بسبع شرايط تذكر
 في العقد جنس معلوم. ونوع معلوم. وصفة معلومة. ومقدار
 معلوم. وأجل معلوم. ومعرفة مقدار رأس المال إذا كان مما
 يتعلق العقد على قدره كالمكيل والموزون والمعدود.
 وتسمية المكان الذي فيه إذا كان له محل وموتنة
 وقال أبو يوسف ومحمد لا يحتاج إلى تسمية رأس المال إذا كان
 معيّنًا ولا إلى مكان التسليم ويسلم في موضع العقد
 ولا يصح السلم حتى يقبض رأس المال ولا في المسلم فيه قبل قبضه
 ولا يجوز الشركة ولا التولية في المسلم فيه. ويجوز السلم في
 الثياب إذا سمي طولاً وعرضاً ورفعة. ولا يجوز السلم في الجواهر
 ولا في الحرز ولا بأس بالسلم في اللبن والجر إلا إذا سمي ملبساً
 معلوماً. وكل ما أمكن ضبط صفته ومعرفة مقداره
 جاز السلم فيه وما لا يضبط صفته ولا يعرف مقداره لا يجوز

قبل أن يقبضه ولا يجوز التسليم في رأس المال

التسلم فيه ويجوز بيع الكلب والفهد والسباع ولا يجوز بيع
الخمر والخنزير ولا يجوز بيع دود القتر الامع القتر ولا الخيل
الامع الكوارب. واهل الذمة في البيعة كالمسلمين الا في
الخمر والخنزير خاصة فان عقدهم على الخمر كعقد المسلم على العَصِيرِ
وعقدهم على الخنزير كعقد المسلم على الشاة. والله اعلم.

كتاب الصرف

الصرف هو بيع اذا كان كل واحد من العوضين من جنس الاثما
فان باع فضة بفضة او ذهباً بذهب لم تجز الاثماً بمثل وان
اختلفا في الجودة والضياع فلا بد من قبض العوضين قبل الاتفاق
فان باع الذهب بالفضة جاز المتفاضل ووجب التقابض فان
افترقا في الصرف قبل قبض العوضين واحدهما بطل العقد.
ولا يجوز التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه ولا يجوز بيع الذهب
بالفضة مجازفة. ومن باع سيفاً بمجلا بمائة درهم وجليته
خمسون فدفع من ثمنه خمسين جاز البيع وكان المقبوض
من حصة الفضة وان لم يبين ذلك وكذلك ان قال اخذ هذه

الخمر

الخمس من ثمنها وان لم يتقابضاً حتى افترقا بطل العقد في
الجليّة والسيف جميعاً ان كانت الجليّة لا تخلص الا بضرة
وان كانت تخلص بغير ضرة جاز البيع في السيف وتطل في قد
الجليّة. ومن باع اناء فضة بفضة ثم افترقا وقد قبض بعض ثمنه
بطل البيع فيما لم يقبض وصح فيما قبض وكان الاثماً شريكاً
بينهما وان استحق بعض الاثماً كان المشتري بالخيار ان شاء
اخذ الباقي حصته وان شاء رده. وان باع قطعة نقرة فان
بعضها اخذ ما بقي حصته ولا خيار له ومن باع درهمين
وديناراً بدينارين ودرهم جاز البيع وجعل كل واحد
من الجنسيتين بالجندر الاخر. ومن باع احد عشر درهماً بعشرة
ودينار جاز البيع وكانت العشرة مثلاً والدينار درهم
ويجوز بيع درهمين صححين ودرهم غلت بدرهم صحیح ودرهمين
غلت واذا كان الغالب على الدرهم الفضة فهي دراهم
واذا كان الغالب على الدينار الذهب فهو ذهب
ويعتبر فيهما من تجزير المتفاضل ما يعتبر في الجياد فانه

كَانَ الْغَالِبُ عَلَيْهِمَا الْخَشْفَلَيْسَا فِي حُكْمِ الدَّرَاهِمِ وَالْدَنَانِيرِ
وَإِذَا بَاعَتْ بِحُسْنِهَا مُتَّفَاعًا لَاجَازًا وَإِذَا اشْتَرَى بِهَا سَلْعَةً ثُمَّ
كَسَدَتْ وَتَرَكَ النَّاسُ الْمُعَامَلَةَ بِهَا قَبْلَ الْقَبْضِ بَطَلَ الْبَيْعُ
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ عَلَيْهِ قِيمَتُهَا يَوْمَ الْبَيْعِ وَقَالَ
مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ قِيمَتُهَا آخِرُ مَا يُعَامَلُ النَّاسُ بِهَا وَتَجُوزُ الْبَيْعُ
بِالْفُلُوسِ النَّافِقَةِ وَإِنْ لَمْ تَتَّعَيَنَّ وَإِنْ كَانَتْ كَاسِدَةً لَمْ تَجُزْ
الْبَيْعُ حَتَّى يُعَيَّنَ وَإِذَا بَاعَ بِالْفُلُوسِ النَّافِقَةِ ثُمَّ كَسَدَتْ
بَطَلَ الْبَيْعُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَنْ اشْتَرَى شَيْئًا بِنِصْفِ دَرَاهِمٍ
فُلُوسًا جَازَ الْبَيْعُ وَعَلَيْهِ مَا يَبِيعُ بِنِصْفِ دَرَاهِمٍ مِنَ الْفُلُوسِ
وَمَنْ أَعْطَا لَصِيرٍ فِي دَرَاهِمًا فَقَالَ اعْطِنِي نِصْفَ دَرَاهِمٍ فُلُوسًا
وَبِنِصْفِهِ نِصْفًا لِأَجَبَةٍ بَطَلَ الْبَيْعُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَلَوْ قَالَ
اعْطِنِي نِصْفَ دَرَاهِمٍ فُلُوسًا وَنِصْفَهُ دَرَاهِمًا صَغِيرًا وَ
رَنَّهُ نِصْفَ دَرَاهِمٍ لِأَجَبَةٍ جَازَ الْبَيْعُ فِي الْجَمِيعِ عِنْدَ
أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُونُسَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ الْبَيْعُ جَائِزٌ فِي الْفُلُوسِ
وَلَا يَجُوزُ فِي الدَّرَاهِمِ الصَّغِيرِ وَلَوْ قَالَ اعْطِنِي نِصْفَهُ دَرَاهِمًا

صَغِيرًا وَرَنَّهُ نِصْفَ دَرَاهِمٍ لِأَجَبَةٍ وَالْبَاقِي فُلُوسًا جَازَ
الْبَيْعُ وَكَانَ النِّصْفُ لِأَجَبَةٍ بِإِذَا الدَّرَاهِمِ الصَّغِيرِ
وَالْبَاقِي بِإِذَا الْفُلُوسِ

باب الرهن

الرَّهْنُ يَتَعَقَّدُ بِالْإِجَابِ وَالْقَبُولِ وَيَتِمُّ بِالْقَبْضِ وَإِذَا قَبِضَ
الْمُرْتَهِنُ الرَّهْنَ مَجُوزًا مُفْرَغًا مُمْتَرًا ثُمَّ الْعَقْدُ فِيهِ وَمَا
لَمْ يَقْبِضْهُ فَالرَّاهِنُ بِالْخِيَارِ أَنْ شَاءَ سَلَمَهُ وَأَنْ شَاءَ رَجَعَ عَلَى الرَّهْنِ
فَإِذَا سَلَمَهُ إِلَيْهِ فَقَبِضَهُ دَخَلَ فِي ضَمَانِهِ وَلَا يَصَحُّ الرَّهْنُ
إِلَّا بِدَيْنٍ مَضْمُونٍ وَالرَّهْنُ مَضْمُونٌ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيمَتِهِ وَمِنْ
الدَّيْنِ فَإِذَا هَلَكَ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ وَقِيمَتُهُ وَالَّذِينَ سَوَّاهُ رَ
الْمُرْتَهِنُ مُسْتَوْفِيًا لَدَيْنِهِ جُكْمًا وَإِنْ كَانَ قِيمَةُ الرَّهْنِ أَكْثَرَ
فَالْفَضْلُ أَمَانَةٌ وَإِنْ كَانَ أَقْلَ سَقَطَ مِنَ الدَّيْنِ بِقَدَرِهَا
وَيَرْجَعُ الْمُرْتَهِنُ بِالْفَضْلِ وَلَا يَجُوزُ رَهْنُ الْمَشَاعِ وَلَا رَهْنُ
ثَمَرَةٍ عَلَى رُوسِ النَّحْلِ دُونَ النَّحْلِ وَلَا زَرْعٍ فِي الْأَرْضِ دُونَ
الْأَرْضِ وَلَا يَجُوزُ رَهْنُ الْأَرْضِ وَالنَّحْلُ وَثَمَرُهُمَا وَلَا يَصَحُّ الرَّهْنُ

بالامانات كالودائع والمضاربات ومال الشركة ويصح الرهن
براس مال السلم وثمر الصرف والمسلم فيه فان هلك في مجلس
العقد ^{المسلم} الصرف والسلم وصار المرتهن مستوفيا حقه واذا
اتفقا على وضع الرهن على يد عدل جاز وليس للمرتهن ولا للراهن
اخذة من يده فان هلك في يده هلك من ضمان المرتهن
وبحوزة هذين الدراهم والدنانير والمكيل والموزون فان
ذهبت بحبسها فسلكت هلكت مثلها من الدين وان اختلفا
في الجودة **•** ومن كان له دين على غيره فاخذ منه مثل دينه
فانفقته شرعاً انه كان ريوفاً فلا شيء له عند ابي حنيفة وقالوا
يرد مثل الربوف ويرجع بالجأ **•** ومن رهن عبدين بالف
درهم فقصاه حصّة احدى هما لم يكن له ان يقبضه حتي
يؤدي باقي الدين **•** واذا وكل الراهن المرتهن او العدل
او غيره بما يبيع الرهن عند حلول الدين فالوكالة جائزة
فان شرط في عقد الرهن فليس للراهن عزله عنها وان عزله
لم ينعزل وان مات الراهن لم ينعزل والمرتهن ان يطلب

٢٥
الراهن يدينه ويحبسه به وان كان الرهن في يده وليس
عليه ان يمسكه من يده حتي يوفيه الدين فاذا قضاها الدين
قيل له سلم الرهن اليه واذا باع الراهن الرهن بغير اذن
المرتهن فالبيع موقوف فان اجازة المرتهن جاز وان قضاها
الراهن دينه جاز البيع وان اعتق الراهن عبداً الرهن
فقد عتقه فان كان الدين جالاً والراهن موسراً طلب
بأداء الدين فان كان مؤجلاً اخذ منه قيمة العبد فيكون
رهناً مكانه حتي يحل الدين وان كان موسراً استسعى
العبد في قتمته فيقضي به الدين ويرجع بها على المولى وكذلك
ان استهلك الراهن الرهن وان استهلكه اجنبى فالمرتهن
هو الخصم في تضمينه وياخذ القيمة ويكون رهناً
في يده **•** وجناية الراهن على الرهن مضمونة وجناية المرتهن
عليه تسقط من دينه بقدرها وجناية الرهن على الراهن
والمرتهن وعلى مالهما هدر **•** واجرة البيت الذي يحفظ
فيه الرهن على المرتهن واجرة الراعي على الراهن ونفقة

الرَّهْنُ عَلَى الرَّاهِنِ وَمَاؤُهُ لِلرَّاهِنِ وَيَكُونُ رَهْنًا مَعَ
الْأَصْلِ فَإِنْ هَلَكَ بِلَاكَ بغير شيءٍ وَإِنْ هَلَكَ الْأَصْلُ وَبَقِيَ الْمَاءُ
أَفْتَكَةُ الرَّاهِنِ بِحَصَّتِهِ يُقَسَّمُ الدِّينُ عَلَى قِيمَةِ الرَّهْنِ يَوْمَ
الْقَبْضِ وَقِيمَةِ الْمَاءِ يَوْمَ الْفَكَاكِ فَمَا أَصَابَ الْأَصْلُ سَقَطَ مِنَ
الدِّينِ وَمَا أَصَابَ الْمَاءُ أَفْتَكَةُ الرَّاهِنِ بِهِ وَتَجُوزُ الزِّيَادَةُ
فِي الرَّهْنِ وَلَا تَجُوزُ فِي الدِّينِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ وَلَا يَصِيرُ
الرَّهْنُ رَهْنًا مَرَّةً وَإِذَا رَهْنُ عَيْنٍ لِوَاحِدٍ عِنْدَ رَجُلَيْنِ
بَدَيْنَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جَازٌ وَجَمِيعُهُمَا رَهْنٌ عِنْدَ كُلِّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَالْمُضْمُونُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَقَّتُهُ
دَيْنُهُ مِنْهُمَا وَإِنْ قَضِيَ أَحَدُهُمَا دَيْنُهُ كَانَتْ كُلُّمَا فِي يَدِ
الْآخَرِ حَتَّى يَسْتَوْفَى دَيْنُهُ. وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا عَلَى أَنْ يَرَهْنَهُ
الْمُشْتَرِي بِالْأَمْنِ شَيْئًا بَعِيْنَهُ فَأَمْتَنَعَ الْمُشْتَرِي مِنْ تَسْلِيمِ الرَّهْنِ
لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ وَكَانَ الْبَايْعُ بِالْخِيَارِ أَنْ شَاءَ رَضِيَ بِتَرْكِ
الرَّهْنِ وَرَهْنُ رَهْنًا مَكَائَةً وَإِنْ شَاءَ فَسَخَّ الْبَيْعَ إِلَّا أَنْ
يُدْفَعَ الْمُشْتَرِي التَّمَنُّ حَالًا أَوْ يُدْفَعَ قِيمَةُ الرَّهْنِ وَلِلْمُرْتَهِنِ أَنْ

عَنْ

يَحْفَظُ الرَّهْنُ نَفْسَهُ وَزَوْجَتَهُ وَوَلَدَهُ وَخَادِمَهُ الَّذِي فِي عِيَالِهِ
وَأَنْ يَحْفَظَهُ مَنْ لَيْسَ فِي عِيَالِهِ أَوْ أَدَعَا ضَمَنًا فَإِذَا تَعَدَّى الْمُرْتَهِنُ
فِي الرَّهْنِ ضَمَنَهُ ضَمَانُ الْعَصَبِ بِجَمِيعِ قِيَمَتِهِ وَإِذَا أَعَارَ
الْمُرْتَهِنُ الرَّهْنَ لِلرَّاهِنِ فَقَبْضُهُ خَرَجَ مِنْ ضَمَانِ الْمُرْتَهِنِ فَإِنْ
هَلَكَ فِي يَدِ الرَّاهِنِ هَلَكَ بِغَيْرِ شَيْءٍ وَلِلْمُرْتَهِنِ أَنْ يَسْتَرْجِعَهُ
إِلَى يَدِهِ فَإِذَا أَخَذَهُ عَادَ الضَّمَانُ. وَإِذَا مَاتَ الرَّاهِنُ بَاعَ وَصِيُّهُ
الرَّهْنَ وَقَضَى الدِّينَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَهِيَ نَصَبٌ لِقَاضِي
وَصِيٍّ أَمِينًا لَهُ وَصِيٍّ وَأَمْرُهُ يَتَّبِعُهُ قَضَائِيَّةً.

كتاب المحرر

الأسباب الموجبة للمحرر الصغير والرق والجنون فلا يجوز
تصرف الصغير إلا بإذن وليه ولا تصرف العبد إلا بإذن
سيده ولا يجوز تصرف المجنون المغلوب بحالٍ ومن باع من
هؤلاء شيئًا أو اشتراه وهو يعقل البيع ويقصده فالولي
بالخيار إن شاء أجازة إذا كان فيه مصلحة وإن شاء
فسخه وهذه المعاني الثلاثة توجب المحرر في الأقوال ودول الأفعال

والصبي والمجنون لا يصح عقودهما ولا اقرارهما ولا طلاقهما
ولا اعتاقهما فان اتلفا شيئا لزمهما ضمانه واما العبد
فاقواله نافذة في حق نفسه غير نافذة في حق مولاه فان اقر بما
لزمه بعد الحرية ولم يلزمه في الحال وان اقر بعد اوقاص
لزمه في الحال ونفذ طلاقه وقال ابو حنيفة لا تجزى على السفيه
اذا كان غائبا بالغائرا او تصرفه جاز في ماله وان كان
مبذرا مفسدا اتلف ماله فيما لا عرض له فيه ولا مصلحة الا انه
قال اذا بلغ الغلام غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ
خمسا وعشرين سنة وان تصرف فيه قبل ذلك نفذ تصرفه اذا
بلغ خمسا وعشرين سنة يسلم اليه ماله وان لم يونس منه الرشد
وقال ابو يوسف ومحمد تجزى على السفيه ومنع من التصرف في
ماله فان باع لم ينفذ بيعه وان كان فيه مصلحة اجازة الحاكم
وان اعتق عبدا انفذ عتقه وكان على العبد ان يسعي في قيمته
وان تزوج امرأة جاز نكاحه وان سمي لها مهر اجاز منه مقدار
مهر مثلها وتطل الفضل وقال لا يمين بلغ غير رشيد لا يدفع

اليه ماله ابدا حتى يونس منه الرشد ولا يجوز تصرفه فيه
ويخرج الزكاة من مال السفيه وينفق عليه وعلى اولاده ورؤيته
ومن تجب عليه نفقته من ذوى ارحامه فان اراد حجة الاسلام
لم يمنع منها ولا يسلم القاضي اليه النفقة ولكن يسلمها
الى ثقة من الحاج ينفقها عليه في طريق الحج وان مرض فاقصى
بوصاياها في القرب وابواب الخير جاز ذلك في ثلثه **وبلوغ**
الغلام بالاحتلام والاحبال والانزال اذا وطئ فان لم يوجد
ذلك فحتى يتم له ثمانى عشرة سنة عند ابي حنيفة **وبلوغ**
الجارية بالجيش والاحتلام والحيض فان لم يوجد ذلك
فحتى يتم لها سبع عشرة سنة وقال ابو يوسف ومحمد اذا شتم
للغلام والجارية خمس عشرة سنة فقد بلغا واذا رافق الغلام
او الجارية واشكل امرهما في البلوغ فقالا بلغنا فالقول
قولهما واجكامهما احكام البالغين **وقال ابو حنيفة**
لا ايجزى في الدين اذا وجب الديون على رجل وطلب غرامه
جسه والحجر عليه لم ايجز عليه وان كان له مال لم يتصرف

فيه الحاكم ولكن بحسبه ابدًا حتي بيعه في دينه فإل
 كان له دراهم ودينه دراهم فقضاهما القاضي بغير
 اذنه وان كان له دراهم ودينه دنانير باعها القاضي في
 دينه وقال أبو يوسف ومحمد إذا طلب غرماء المفسل الحجر عليه
 حجر عليه القاضي ومنعه من البيع والتصرف والاقرار حتي لا
 يضرب الغرماء وباع القاضي ماله ان امتنع المفسل من بيعه
 وقسمه بين غرمائه بالخصص فان اقر في حال الحجر باقراره لزمه
 ذلك بعد قضاء الديون • وينفق على المفسل من ماله وعلى اولاده
 الصغار وزوجته وذوي رجايمه وان لم يعرف للمفسل مال
 وطلب غرماء فحبسه وهو يقول لا مال لي حبسه الحاكم في كل دين
 لزمه بدلا عن مال حصل في يده كمن البيع وتدل القرض وفي
 كل دين لزمه بعقد كالمهر والكفالة ولم يحسبه فيما
 سوى ذلك كعوض الغصب وأرض الجناية الا ان يقوم البينة
 ان له مالا واذا حبسه القاضي شهرين او ثلثة سال عن حاله
 فان لم يكن له مال خلى سبيله وكذلك ان اقام البينة

انه لا مال له ولا يحول بينه وبين غرمائه بعد خروجه من السجن
 ولا زموته ولا يمنعونه من التصرف والسفر واخذ وفصل
 كسبه يقسم بينهم بالخصص وقال أبو يوسف ومحمد اذا فلسه
 الحاكم حال بينه وبين غرمائه الا ان يقيموا البينة انه قد حصل
 له مال ولا يحجر على الفاسق اذا كان مصلحا ماله والفسق الطاري
 والاصل سواء ومن افلس وعنده متاع لرجل بعينه ابتاعه
 منه فصاحب المتاع اسوة الغرماء والله اعلم •

كتاب الاقرار

اذا اقر الجزا البالغ العاقل بحق لزمه اقراره مجهولا كان ما
 اقر به او معلوما ويقال له بين المجهول فان قال لفلان علي
 شيء لزمه ان يبين ماله قيمة والقول فيه قوله مع يمينه وان
 ادعى المقر له اكثر منه واذا قال له علي مال فالمرجع اليه
 في بيانه ويقبل قوله في الكثير والقليل وان قال المال
 عظيم لم يصدق في اقل من مائتي درهم وان قال دراهم كثيرة
 لم يصدق في اقل من عشرة دراهم وان قال دراهم فلا ثمة

الا ان يمين اكثر منها وان قال له علي كذا درهم لم يصدق
في شيء اقل من درهم وان قال له علي كذا كذا درهم لم يصدق
في اقل من احد عشر درهما وان قال كذا كذا درهم لم يصدق
في اقل من احد وعشرين درهما وان قال له علي وقد اقرب بيني
وان قال له عندي او في قبلي ^{او في يميني او في يميني} فهو اقرار بامانة في يده واذا قال
له رجل لي عليك الف فقال اتزنها او انتقدتها او اجلني بها
او قد قضيتكها فهو اقرار منه ومن اقرب بين مؤجل فصدقة
المقر له في الدين وكذبه في التاجيل لزمه الدين حالا
ويستخلف المقر له على الاجل ومن اقرب واستثنى متصلا
باقراره صح الاستثناء ولزمه الباقي سواء استثنى القليل او
الكثير فان استثنى الجميع لزمه الاقرار وبطل الاستثناء
وان قال له علي مائة درهم الا دينار او الا قفيز حنطة
لزمه مائة درهم الا قيمة الدينار او القفيز وان قال له علي
مائة ودرهم فالمائة كلها درهم وان قال مائة وثوب
لزمه ثوب واحد والمرجع في تفسير المائة اليه ومن اقرب بحق

وقال ان شاء الله متصلا باقراره لم يلزمه الاقرار ومن اقرب
وشرط الخيار لزمه الاقرار وبطل الخيار ومن اقرب بدار
واستثنى بناؤها لنفسه فليقر له الدار والبناء وان
قال بناء هذه الدار والعرصة لفلان فهو كما قال
ومن اقرب تمر في قوصرة لزمه التمر والقوصرة ومن اقرب
بدابة في اصطبل لزمه الدابة خاصة وان قال غضبت ثوبا
في منديل لزماه جميعا وان قال له علي ثوب في ثوب لزماه
وان قال له علي ثوب في عشرة اثواب لم يلزمه عند اي ثوب
واي يوسف الا ثوب واحد وقال محمد يلزمه احد عشر ثوبا
ومن اقرب بغضب ثوب وجاء ثوب معيب فالقول قوله فيه
وكذلك لو اقرب بدهم وقال هي ربوف وان قال
له علي خمسة في خمسة يريد الضرب والحساب لزمه خمسة
واحدة وان قال اردت خمسة مع خمسة لزمه عشرة وان
قال له ^{مزد} درهم الى عشرة لزمه تسعة عند اي خيفة
يلزمه الابتداء وما بعده وتسقط الغاية وقال ابو يوسف

وَلَمْ يَقْبِضْهُ

وَمَحْدِيلُ زَمَةِ الْعَشْرِ كُلِّهَا وَإِنْ قَالَ لَهُ عَلَى الْفَتْ دَرَاهِمٍ
مِنْ ثَمَنِ عَبْدٍ اشْتَرَيْتَهُ مِنْهُ فَإِنْ ذَكَرَ عَبْدًا بَعِيْنَهُ قِيلَ لِلْمُتَمَرِّ
لَهُ أَنْ شِئْتَ فَسَلِمَ الْعَبْدَ وَخَذَ الْآلِفَ وَالْآفَلَا شَيْءٌ لَكَ وَإِنْ
قَالَ مِنْ ثَمَنِ عَبْدٍ لَمْ يَعْينَهُ لَزِمَهُ الْآلِفُ فِي قَوْلِ أَيْ حَيْفَةً وَلَوْ
قَالَ لَهُ عَلَى الْفَتْ مِنْ ثَمَنِ خَيْرٍ أَوْ خَيْرٍ لَزِمَهُ الْآلِفُ وَلَمْ يَقْبَلْ
تَفْسِيرُهُ وَلَوْ قَالَ لَهُ عَلَى الْفَتْ مِنْ ثَمَنِ مَتَاعٍ وَهِيَ زَيْبُوفٌ وَقَالَ
الْمُقَرَّلُ حَيًّا دَلَزِمَهُ الْحَيَّادُ فِي قَوْلِ أَيْ حَيْفَةً وَقَالَ لَا يَصْدُقُ
إِذَا وَصَلَ. وَمَنْ أَقْرَعَ غَيْرَهُ خَاتَمَ فَلَهُ الْحَلَقَةُ وَالْفَضُّ. وَإِنْ أَقْرَعَ
بَسِيفَ فَلَهُ النِّصْلُ وَالْجَفْنُ وَالْحَمَائِلُ. وَإِنْ أَقْرَعَ بَحْلَةً فَلَهُ الْعِيدَانُ
وَالْكِسْوَةُ. وَإِذَا قَالَ لِحَمَلٍ فَلَانَةَ عَلَى الْفَتْ فَإِنْ قَالَ
أَوْصِي بِنِهَا فَلَانَ أَوْ مَاتَ أَبُوهُ فَوَرَّثَهُ فَإِلَّا أَقْرَعَ صَحِيحٌ وَإِنْ أَتَاهُ
الْأَقْرَعُ لَمْ يَصَحَّ عِنْدَ أَيْ يُوسُفَ. لَوْ أَقْرَعَ حَمَلًا جَارِيَةً أَوْ
حَمَلًا شَاةً صَحَّ الْأَقْرَعُ وَلَزِمَهُ. وَإِذَا أَقْرَعَ الرَّجُلَ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ
بَدِيُونٌ وَعَلَيْهِ دِيُونٌ فِي صِحَّتِهِ وَدِيُونٌ لَزِمَتْهُ فِي مَرَضِهِ بِأَسْبَابِ
مَعْلُومَةٍ فَدَيْنُ الصِّحَّةِ وَالدَّيْنُ الْمَعْرُوفُ بِالْأَسْبَابِ مُقَدَّمُ

فَإِذَا

فَإِذَا تَضَيَّتْ وَفَضَلَ شَيْءٌ كَانَ فِيمَا أَقْرَبَهُ فِي حَالِ الْمَرَضِ وَإِنْ
لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دِيُونٌ فِي صِحَّتِهِ جَازَ أَقْرَاعُهُ وَكَانَ الْمَقْرَلُ
أَوَّلِي مِنَ الْوَرِثَةِ وَأَقْرَارُ الْمَرِيضِ لَوَارِثُهُ بِالْأَهْلِ إِلَّا أَنْ يُصَدَّقَ فِيهِ
فِيهِ بَقِيَّةُ الْوَرِثَةِ. وَمَنْ أَقْرَعَ لَاجِنِي فِي مَرَضِهِ ثُمَّ قَالَ هُوَ
ابْنِي ثَبَتَ نَسَبُهُ مِنْهُ وَبَطَلَ أَقْرَاعُهُ لَهُ. وَمَنْ أَقْرَعَ لَاجِنِيَّةً ثُمَّ
تَزَوَّجَهَا لَمْ يَبْطُلْ أَقْرَاعُهَا وَمَنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثَلَاثًا فِي مَرَضِ
مَوْتِهِ ثُمَّ أَقْرَعَ لَهَا بَدِينَ وَمَاتَ فَلَهَا الْأَقْلُ مِنَ الدَّيْنِ وَمِنْ مِيرَاثِهَا
مِنْهُ. وَمَنْ أَقْرَعَ غُلَامًا يُولَدُ مِثْلَهُ لِمِثْلِهِ وَلَيْسَ لَهُ نَسَبٌ مَعْرُوفٌ
أَنَّهُ ابْنُهُ وَصَدَقَهُ الْغُلَامُ ثَبَتَ نَسَبُهُ. وَإِنْ كَانَ مَرِيضًا
وَتُشَارِكُ الْوَرِثَةَ فِي الْمِيرَاثِ. وَبِحُجُوزِ أَقْرَارِ الرَّجُلِ بِالْوَالِدَيْنِ
وَالْوَلَدِ وَالزَّوْجَةِ وَالْمَوْلَى وَيَقْبَلُ أَقْرَارُ الْمَرْأَةِ بِالْوَالِدَيْنِ
وَالزَّوْجِ وَالْمَوْلَى وَلَا يَقْبَلُ بِالْوَلَدِ إِلَّا أَنْ يُصَدَّقَ فِيهَا الزَّوْجُ أَوْ
تَشْهَدُ بَوْلَادَتِهَا قَابِلَةً. وَمَنْ أَقْرَعَ نَسَبٌ مِنْ غَيْرِ الْوَالِدَيْنِ وَالْوَلَدِ
مِثْلُ الْأَخِ وَالْعَمِّ لَمْ يَقْبَلْ أَقْرَارُهُ فِي النَّسَبِ فَإِنْ كَانَ لَهُ وَارِثٌ
قَرِيبٌ أَمَرَ بِعِيدٍ فَهُوَ أَوَّلِي بِالْمِيرَاثِ مِنَ الْمَقْرَلِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ

وارث معروف استحق المقر له ميراثه ومزمت ابوه فافر
باخ لم يثبت نسب اخيه وشاركه في الميراث والله اعلم

باب الاجارة

الاجارة عقد على المنافع بعوض ولا يصح الاجارة حتى تكون
المنافع معلومة والاجرة معلومة وما جاز ان يكون ممنا
في البيع جاز ان يكون اجرة والمنافع تارة تصير معلومة
بالمدة كما يستجار الدور للسكنى والارضين للزراعة
فيصح العقد على مدة معلومة أي مدة كانت وتارة تصير
معلومة بالعمل والشمية كمن استأجر رجلا على صبح ثوب أو
خياطته أو استأجر دابة ليحمل مقدارا معلوما أو تركبها مسافة
سما وما تارة تصير معلومة بالتعيين والإشارة كمن استأجر رجلا
لينقل له هذا الطعام ويجوز استجار الدور والجوانيت للسكنى
وان لم يعين ما يعمل فيها وله ان يعمل فيها كل شيء إلا الحداد
والقصار والطحان ويجوز استجار الاراضي للزراعة ولا يصح
العقد حتى يسمي ما يزرع فيها ويقول على ان يزرع ما يشاء ويجوز

ان يستأجر الساحة ليبني فيها أو يخرس فيها خلا أو شجرا فإذا
انقضت مدة الاجارة لزمه ان يقلع البناء والغرس ويردها
فارغة الا ان يختار صاحب الارض ان يخرق له قيمة ذلك مقلوبا
فيلزمه أو يرضى بتركه على حاله فيكون البناء لهذا والارض
لهذا ويجوز استجار الدواب للركوب والحمل فان أطلق
الركوب جاز ان تركبها من يشاء وكذلك اذا استأجر
ثوبا للبس وأطلق فان قال على ان تركبها فلان أو يلبس الثوب فلان
فأركبها غيره أو البسه غيره كان ضامنا ان عطيت وكذلك
كل ما يختلف باختلاف المستعمل فاما العقار وما لا يختلف
باختلاف المستعمل اذا شرط سكنى واجل فله ان يسكن غيره
فان سمي قدرا ونوعا تحمله على الدابة مثل ان يقول خمسة اقفزة
جنطة فله ان يحمل ما هو مثل الجنطة في الضرا وأقل كالشعير
والسمسم وليس له ان يحمل ما هو اضر من الجنطة كالملح والحديد
وان استأجر ما يتركبها فاردف خلفه رجلا فعطيت ضمن نصف
قيمتها ولا يعتبر بالثقل وان استأجرها ليحمل عليها مقدارا

من الخنطة فحمل أكثر منه فعطبت ضمن ما زاد من الثقل
وان استاجرها ليحمل عليها فطنا سماء فليس له ان يحمل مثل وزنه
صديدا. واذا كبح الذابة بلجامها او ضررها فعطبت
ضمن عند اي حنيقة. والاجير على ضربين اجير مشترك
واجير خاص فالمشترك من لا يستحق الاجرة حتي يعمل كالتباع
والقصار والمتاع بما انه في يده ان هلك لم يضمن عند اي حنيقة
ويضمن عند اي يوسف ومحمد وما تلف بعمله كتحريق الثوب
من دقه وزلق الجمال وانقطاع الحمل الذي يشد به المكارى
الحمل وغرق السفينة من مدهما مضمون الا انه لا يضمن به
بني آدم من غرق في السفينة او سقط من الذابة لم يضمنه
واذا افسد الفصاد او برغ البراغ ولم يتجاوز الموضع المعتاد
فلا ضمان عليه فيما عطب من ذلك. والاجير الخاص الذي
يستحق الاجرة بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل كمن استوجر
شعرا للخدمة او لرعي الغنم ولا ضمان على الاجير الخاص فيما
تلف في يده ولا ماتلف من عمله والاجارة تفسد بالشرط الفا
الاذ يتعدى

كما تفسد البيع ومن استاجر عبدا للخدمة فليس له ان يسافر به
الا ان يشترط ذلك عليه. ومن استاجر جملا ليحمل عليه محلا
وراكبين الى مكة جازوله الحمل المعتاد فان شاهد
الجمال الحمل فهو اجود. ومن استاجر بعيرا ليحمل عليه مقدارا
من الزاد فاكل منه في الطريق طارا ان يرد عوض ما اكل والاجرة
لا تجب بالعقد وتستحق باحد المعاني الثلاثة اما بشرط التجهيل
او بالتجهيل او باستيفاء العقود عليه. ومن استاجر دارا
فللوجر ان يطالب باجرة كل يوم الا ان يبين وقت الاستحقاق
وقال زفر لا يطالب الا بعد مضي مدة الاجارة. ومن استاجر
بعيرا الى مكة فللجمال ان يطالبه بالاجرة في كل مرحلة
وليس للخياط والقصار ان يطالبوا بالاجرة حتي يفرغوا من العمل
الا ان يشتركا بالتجهيل. ومن استاجر خبازا ليخبز له في بيته
ففي زديق يد رهم لا يستحق الاجرة حتي يخرج الخبز من التور
ومن استاجر طبنا خا ليطبخ له طعاما للوليمة فالغرف عليه.
ومن استاجر رجلا ليضرب له لبنا استحق الاجرة اذا اقامه عند

أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد لا يستحقها حتى يشترزها
وإذا قال ان خطت هذا الثوب فارسيًا بدرهم وان خطته
روميًا فبدرهمين جاز وائي العملين عمل استحق الاجرة وان
قال ان خطته اليوم فبدرهم وان خطته غدًا فنصف درهم
فان خاطه اليوم فله درهم وان خاطه غدًا فله اجر مثله عند
ابي حنيفة لا يتجاوز به نصف درهم وقال أبو يوسف ومحمد
الشرطان جائزان: وان قال ان سكنت هذه الدكان
عطارًا فبدرهم في الشهر وان سكنتها جدًا فبدرهمين
جاز وائي الشرطين فعل استحق المستمي فيه وقال أبو يوسف
ومحمد الاجارة فاسدة: ومن استأجر دارًا اكل شهر بدرهم
فالعقد صحيح في شهر واحد فاسد في بقية الشهر إلا ان
يسمي جملة الشهر فتكون معلومة وان سكن ساعة من
الشهر الثاني صح العقد فيه ولزمه ذلك الشهر ولم يكن
للموخر ان يخرج حتى ينقضي الشهر وكذلك كل شهر
سكن في أوله وإذا استأجر دارًا سنة بعشرة دراهم

جاز وان لم يسم قسط كل شهر من الاجرة ويجوز اخذ اجرة
الحقار والحجار ولا يجوز اخذ اجرة عسب التيس ولا يجوز
الاستيجار على الأذان والحج والغنا والنوح والطاعات
ولا يجوز اجارة المشاع عند ابي حنيفة الا من الشريكين
وقال أبو يوسف ومحمد اجارة المشاع جائزة: ويجوز
استيجار الظير باجرة معلومة ويجوز بطعامها وكسوتها
وليس للمستأجر ان يمنع زوجها من وطئها وان جعلت
كان لهما ان يفسخوا الاجارة اذا خافوا على الصبي من
لبنها وعليها ان تصلح الطعام للصبي فان ارضعته في
المدّة من لبن شاة فلا اجرة لها وكل صباغ يعمل به اثر
في العين كالقصار والصباغ فله ان يحبس العين بعد
الفراغ من العمل حتى يستوفي الاجرة ومن ليس لعمله اثر فليس
له ان يحبس العين للاجرة كالحمال والملاح: وإذا اشترط على
الصانع ان يعمل بنفسه فليس له ان يستعمل غيره وإن اطلق له
العمل فله ان يستأجر من يعمله وإذا اختلف الحياط وصان

الثوب فقال صاحب الثوب امرتك ان تحيطه قبا وقال
 الحياط قميصا او قال صاحب الثوب للصباغ امرتك ان
 تصبغه احمر فصبغته اصفر فالقول قول صاحب الثوب
 مع يمينه فان حلف فالحياط ضامن. وان قال صاحب
 الثوب للصانع عملته لي بغير اجرة وقال الحياط باجرة
 فالقول قول صاحب الثوب مع يمينه عند اي حصة وقال
 ابو يوسف ان كان حريقاله فله الاجرة وان لم يكن حريقال
 فلا اجرة له وقال محمد ان كان الصانع متبذبا فالقول
 قوله انه عملها بالاجرة. والواجب في الاجارة الفاسدة
 اجرة المثل لا يتجاوز به المسمى. واذا قبض المستأجر
 الدار فعليه الاجرة وان لم يستكتمها فان غصبها غاصب
 من يده سقطت الاجرة وان وجد بها عيبا يضر بالسكنى
 فله الفسخ. واذا حُرِبَت الدار او انقطع شرب الضيعة
 او انقطع الماء عن الرجا انفسخت الاجارة. واذا مات
 احد المتعاقدين وقد عقد عقد الاجارة لنفسه انفسخت

وان عقد بما لغيره لم تنفسخ ويصح شرط الخيار في الاجارة
 وتنفسخ الاجارة بالاعذار كمن استأجر دكانا في السوق
 ليتجر فيه فذهب ماله او كمن اجرد دارا او دكانا ثم
 افلس ولزمته ديون لا يقدر على قضائها الا من ضمن ما أجره
 ففسخ القاضي العقد وباعها في الدين. وكمن استأجر دابة
 ليسافر عليها ثم بدله من السفر فله ان يفسخ الاجارة ولا
 يجبر على السفر وان بدا للمكاري فليس ذلك بعذر

كتاب الشفعة

الشفعة واجبة للخليط في نفس المبيع ثم للخليط في حق المبيع
 كالشرب والطريق ثم للحجار وليس للشريك في الطريق والشرب
 والحجار شفعة مع الخليط فان سلم الخليط فالشفعة للشريك
 في الطريق فان سلمها اخذها الحار. والشفعة تجب بعقد
 البيع ويستقر بالاشهاد وتلك بالآخذ اذا سلمها المشتري
 او حكم بها جاكمر. واذا علم الشفيع بالبيع اشهد في مجلسه
 ذلك على المطالبة ثم ينهض منه فيشهد على البايع اذا كان

المبيع في يده أو على المبتاع أو عند العقار فإذا فعل ذلك
 استقرت شفعة ولم تبطل بالتأخير عند أي حفيقة وقال
 أبو يوسف إن تركها مجلساً أو مجلسين بطلت شفعة وقال محمد
 إن تركها شهراً بعد الإشهاد من غير عذر بطلت شفعة
 والشفعة واجبة في العقار وإن كان مما لا يقسم ولا شفعة
 في العروض والسفن والمسلم والذمي في الشفعة سواء وإذا
 ملك العقار بعوض هو مال وجبت فيه الشفعة ولا شفعة
 في الدار تزوج الرجل عليها أو خالغ المرأة بها أو يستأجر
 بها إذا أو يباح بها عن دمر عمار أو يعتق عليها عبداً أو
 يباح عنها بانكار فإن صالح عنها باقرار أو سكوت
 وجبت فيها الشفعة وإذا تقدم الشفيع إلى القاضي فادعى
 الشرا وطلب الشفعة سأل القاضي المدعي عليه فإن اعترف
 بمالكه الذي يشفع به وإلا كلفه إقامة البينة فإن عجز
 عن البينة استخلف المشتري بالله ما يعلم أنه مالك للذي ذكره
 مما يشفع به فإن نكل أو قامت للشفيع بينة سأل القاضي بطل

البناء والنخل إذا بيع دون الأرض

ابتاع أم لا فإن أنكر الإتياع قيل للشفيع أقم البينة فإن عجز
 عنها استخلف المشتري بالله ما ابتاع أو بالله ما يستحق علي في
 هذه الدار شفعة من الوجه الذي ذكره وتجاوز المنازعة
 في الشفعة وإن لم يحضر الشفيع الثمن إلى المجلس القاضي فإذا قضى
 القاضي له بالشفعة لزمه احضار الثمن وللشفيع أن يرد
 الدار بخيار العيب وخيار الرؤية وإن حضر الشفيع البائع والمبيع
 في يده فله أن يخاصمه في الشفعة ولا يسمع القاضي البينة حتى
 يحضر المشتري فيفسخ البيع بمشهد منه ويقضي بالشفعة على
 البائع وتجعل العدة عليه وإذا ترك الشفيع الإشهاد حين
 علم وهو يقدر على ذلك بطلت شفعة وكذلك إن شهد في
 المجلس ولم يشهد على أحد المتبايعين ولا عند العقار وإن
 صالح من شفعة على عوض بطلت شفعة ويرد العوض وإن
 مات الشفيع بطلت شفعة وإن مات المشتري لم تبطل وإن
 باع الشفيع ما يشفع به قبل أن يقضي له بالشفعة بطلت
 ووكيل البائع إذا باع وهو الشفيع فلا شفعة له وكذلك

ان ضمن الدرك عن البايع الشفيع ووكيل المشتري اذا
اتباع فله الشفعة **•** ومن باع بشرط الخيار فلا شفعة للشفيع فان
اسقط البايع الخيار وجبت الشفعة **•** ومن اشترى بشرط الخيار
وجبت الشفعة واذا اشترى ذمي دارا خمر او خنزير وشفيها
ذمي اخذها بمثل الخمر والخنزير وان كان شفيها مسلما
اخذها بقيمة الخمر والخنزير **•** ولا شفعة في الهبة الا ان
تكون بعوض مشروط واذا اختلف الشفيع والمشتري في
التمن والقول قول المشتري فان اقاما البينة فالبينة بينة الشفيع
عند اي حنيقة ومحمد واذا ادعى المشتري تمنا او ادعى البايع اقل
منه ولم يقض التمن اخذها الشفيع بما قال البايع وكان ذلك
خطا عن المشتري وان كان قبض التمن اخذها بما قال المشتري
ولم يثبت الى قول البايع واذا اخط البايع عن المشتري بعض التمن
سقط ذلك عن الشفيع وان اخط جميع التمن لم يسقط ذلك
عن الشفيع واذا اراد المشتري للبايع في التمن لم تلزم الزيادة
الشفيع واذا اجتمع الشفعا فالشفعة بينهما على عدد سهم

ولا يعتبر اختلاف الاملاك ومن اشترى دارا بعرض اخذها
الشفيع بقيمتها فان اشترى بها بمكيل او موزون اخذها
بمثلها **•** واذا باع عقارا بعقار اخذ الشفيع كل واحد منهما بقيمته
الاخر واذا بلغ الشفيع انها بيعت بالف فسلم ثمران انها بيعت
باقل او بحنة او بشعر قيمتهما الف درهم او اكثر فتسليمه
باطل وله الشفعة وان بان انها بيعت بدنانير قيمتها الف فلا
شفعة له **•** واذا قيل ان المشتري فلان فسلم الشفعة ثم علم
انه غيره فله الشفعة **•** ومن اشترى دارا الغريم فهو الخضم
في الشفعة الا ان يسلمها الى الموكيل **•** فاذا باع دارا الا
مقدار ذراع في طول الجدار الذي يلي الشفيع فلا شفعة له **•**
وان ابتاع منها سهما بثمر ثمر ابتاع بقيمتها فالشفعة للجاري
السهم الاول دون الثاني **•** واذا ابتاعها بثمر ثم دفع اليه
ثوبا عنه فالشفعة بالثمر دون الثوب **•** ولا تكره الحيلة
في اسقاط الشفعة عند اي يوسف وتكره عند محمد واذا بنى
المشتري او غرس ثم قضى للشفيع بالشفعة فهو بالخيار ان شاء

أخذ ما بالتمن وقيمة البناء والغراس مقلوعا وإن شاء كلف
المشتري قلعه. وإذا أخذ الشفيع فبنا وغرس ثم استحققت
رجع بالتمن ولا يرجع بقيمة البناء والغراس. وإذا هدمت
الدار واحترق بناؤها أو جفت شجر البستان بغير فعل أحد
فالشفيع بالخيار أن يأخذ بجميع الثمن وإن شاء ترك وإن
نقض المشتري البناء قبل الشفيع أن شئت فخذ العصة بحصتها
وإن شئت فدع وليس له أن يأخذ النقض. ومن ابتاع أرضا وعلى
نخلها ثمرا أخذ ما الشفيع بثمرها وإن أخذها المشتري سقط عن
الشفيع حصته. وإذا قضى للشفيع بالدار ولم يكن راضيا
فله خيار الرؤية فإن وجد بها عيبا فله أن يرد ما به وإن كان
المشتري شرط البراءة منه. وإذا ابتاع ثمن مؤجل فالشفيع
بالخيار أن يأخذ ما بثمر حال وإن شاء صبر حتى ينقضي الأجل
ثم يأخذ ما وإذا قسم الشركاء العقار فلا شفعة لجارهم بالقسم
وإذا اشترى دارا فسلم الشفيع الشفعة ثم ردها المشتري بخيار
رؤية أو شرط أو عيب بقضاء قاض فلا شفعة للشفيع وإن ردها

بغير قضاء أو تقايل فالشفيع الشفعة. والله أعلم.

باب الشركة

الشركة على ضربين شركة أملاك وشركة عقود فشركة الأملاك
العين برئها رجلان أو يشترياها فلا يجوز لأحدهما أن تصرف
في نصيب الآخر إلا بإذنه وكل واحد منهما في نصيب صاحبه
كالاجني. والضرب الثاني شركة العقود وهي على أربعة
أوجه مفادضة وعنان وشركة الصنائع وشركة الوجوه
فالشركة المفادضة هي أن يشترك الرجلان فيسأويان في
مالهما وتصرفهما ودينهما فيجوز بين الحريين المسلمين البالغين
فلا يجوز بين الحر والمملوك ولا بين الصبي والبالغ ولا بين المسلم
والكافر وينعقد على الوكالة والكفالة وما يشترطه كل
واحد منهما يكون على الشركة الاطعام له وكسوتهم وما يلزم
كل واحد منهما من الدين بدلا عن ما يصح فيه الاشتراك
فالأخرضا من له فادأورت أجد ههما لا تفصح به الشركة أو
وهب له ووصل إليه بطلت المفادضة وصارت الشركة عنانا

وَلَا يَنْعَقِدُ الشَّرْكَهُ إِلَّا بِالْإِذْنِ وَالْمُتَّعِدِ وَالْمُتَّعِدِ لِلْمُتَّعِدِ
وَلَا يَجُوزُ مَا سِوَى ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَتَعَاطَلَ النَّاسُ بِغَيْرِ مَا كَانُوا
وَالنَّقَرَةُ فَتَصَحُّ الشَّرْكَهُ بِمَا قَدْ رَأَى الشَّرْكَهُ بِالْعَرَضِ بَاغٍ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَصِيفَ مَالِهِ نَصِيفَ مَالِ الْآخَرِ ثُمَّ عَقْدُ الشَّرْكَهِ
وَأَمَّا شَرْكَهُ الْعَيْنِ فَتُعَقَّدُ عَلَى الْوَكَالَةِ دُونَ الْكَفَالَةِ وَيَصَحُّ
التَّفَاضُلُ فِي الْمَالِ وَيَصَحُّ أَنْ يَتَسَاوَى فِي الْمَالِ وَتَفَاضُلًا فِي الرِّخْ
وَيَجُوزُ أَنْ يُعَقَّدَ مَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَعْضُ مَالَهُ دُونَ الْبَعْضِ
وَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِمَا يَتَنَا أَنْ الْمُقَاوَضَةَ تَصَحُّ بِهِ وَيَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِكَ
وَمِنْ حِفْظِهِ أَحَدُهُمَا دَانِيرٌ وَمِنْ الْآخَرِ دَرَاهِمٌ وَمَا اشْتَرَاهُ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِلشَّرْكَهِ طَوَّلَ بِثَمَنِهِ دُونَ الْآخَرِ ثُمَّ يَرْجِعُ عَلَى شَرِيكِهِ
بِحَصَّتِهِ مِنْهُ. وَإِذَا هَلَكَ مَالُ الشَّرْكَهِ أَوْ أَحَدُ الْمَالِكِينَ قَبْلَ أَنْ
يَشْتَرِيَ بِهِ شَيْئًا بَطَلَتِ الشَّرْكَهُ. وَإِذَا اشْتَرَى أَحَدُهُمَا بِمَالِهِ وَمَالُ
مَالِ الْآخَرِ قَبْلَ الشَّرْكِ فَالْمُشْتَرَايَيْنِهَا عَلَى مَا شَرَّطَا وَيَرْجِعُ عَلَى شَرِيكِهِ
بِحَصَّتِهِ مِنْ ثَمَنِهِ. وَيَجُوزُ الشَّرْكَهُ وَأَنْ لَمْ يَخْلُطَا الْمَالُ وَلَا
تَصَحُّ الشَّرْكَهُ إِذَا اشْتَرَا أَحَدُهُمَا دَرَاهِمَ مُسَمَّاهُ مِنَ الرِّخْ وَلِكُلِّ

وَاحِدٍ مِنَ الْمُقَاوِضِينَ وَشَرِيكِي الْعَيْنِ أَنْ يَبْذُوعَ الْمَالَ وَيَذْفَعَهُ
مُضَارَةً وَيُؤْكَلُ مَنْ تَصَرَّفَ فِيهِ وَيَذْفَعُهُ فِي الْمَالِ يَدُ أَمَانَةٍ. **•**
وَأَمَّا شَرْكَهُ الصَّنَائِعِ فَالْحَيَاطَانُ وَالصَّبَاغَانِ يَشْتَرِكَانِ عَلَى
أَنْ يَتَقَبَّلَا الْأَعْمَالَ وَيَكُونَ الْكَسْبُ بَيْنَهُمَا فَيَجُوزُ ذَلِكَ
وَمَا يَتَقَبَّلُهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ الْعَمَلِ لَزِمَهُ وَيَلْزَمُ شَرِيكَهُ فَإِنْ
عَمِلَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ فَالْكَسْبُ بَيْنَهُمَا نَصْفَيْنِ. **•** وَأَمَّا
شَرْكَهُ الْوُجُوهِ فَالرُّجُلَانِ يَشْتَرِكَانِ وَلَا مَالَ لِهَمَا عَلَى أَنْ يَشْتَرِيَا
بِوُجُوهِهِمَا وَيَبِيعَا فَتَصَحُّ الشَّرْكَهُ عَلَى هَذَا وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَكِيلُ
الْآخَرِ فَيُشْتَرِي بِهِ فَإِنْ شَرَّطَا أَنْ الْمُشْتَرَى بَيْنَهُمَا نَصْفَيْنِ فَالرِّخْ
كَذَلِكَ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَفَاضَلَ فِيهِ وَإِنْ اشْتَرَطَا وَلَا يَجُوزُ الشَّرْكَهُ
فِي الْإِحْطَابِ وَالْإِحْشَاشِ وَالْإِصْطِيَادِ وَمَا اصْطَادَهُ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَوْ إِحْطَبْتَهُ فَمَوْلَاهُ دُونَ صَاحِبِهِ. **•** وَإِنْ اشْتَرَكَ
وَلَا يَجُوزُ بَغْلٌ وَالْآخَرُ رَاوِيَةٌ يَسْتَقِيَانِ عَلَيْهِمَا الْمَاءُ وَالْكَسْبُ
بَيْنَهُمَا لَمْ تَصَحَّ الشَّرْكَهُ وَالْكَسْبُ كُلُّهُ لِلَّذِي اسْتَقَى عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ
اجْرُثُ لِلرَّائِيَةِ أَنْ كَانَ صَاحِبَ الْبَغْلِ وَأَنْ كَانَ صَاحِبَ

أَنْ يَكُونَ الشَّرْكَهُ بَيْنَهُمَا أَوْ لَا

الراوية فعليه اجر مثل البغل وكل شركة فاسدة فالرجح فيها على
قد راس المال ويبطل شرط التفاضل اذا مات احد الشريكين
او ارتد ولحق بدار الحزب بطلت الشركة وليس لواحد من الشريكين
ان يؤدي زكاة مال الاخر الا باذنه فان اذن كل واحد منهما
لصاحبه ان يؤدي زكاة ماله فاذا كان كل واحد منهما فالثاني ضامن
علم باذائه الاول ولم يعلم

كتاب المضاربة

المضاربة عقد على الشركة بمال من احد الشريكين وعمل من الاخر ولا
يصح المضاربة الا بالمال الذي يتينا ان الشركة تصح به ومن شرطها
ان يكون الرجح بينهما مشاعا لا يستحق احدهما منه ذراهم مسماة
ولا بد ان يكون المال مسلما الى المضارب ولا يد لرب المال
فيه . واذا صحت المضاربة مطلقة جاز للمضارب ان يشتري
وبيع ويسافر ويوكل وليس له ان يدفع المال مضاربة الا ان
ياذن له رب المال في ذلك وان حصل له رب المال التصرف في بلد
بعينه او في سلعة بعينها لم يجز له ان يتجاوز ذلك وكذلك

ان وقت المضاربة في مدة بعينها جاز وبطل العقد بمضيها
وليس للمضارب ان يشتري ابا رب المال ولا ابنه ولا من يعتق
عليه فان اشتراهم كان مشتريا لنفسه دون المضاربة وان كان
في المال ربح فليس له ان يشتري من يعتق عليه وان اشتراهم ضمن
مال المضاربة وان لم يكن في المال ربح جاز ان يشتريهم فان زادت
قيمتهم عتق نصيبه منهم . لم يضمن لرب المال شيئا ولا سعي
المعتق لرب المال في قيمة نصيبه . واذا دفع المضارب المال
مضاربة ولم ياذن له رب المال في ذلك لم يضمن بالدفع ولا
يتصرف المضارب الثاني حتي يربح فاذا ربح ضمن المضارب
الاول المال لرب المال . واذا دفع اليه مضاربة بالنصف
فاذن له ان يدفعها مضاربة فدفعها بالثلث فان كان قال له
على انما رزق الله تعالى مننا نصفين فلرب المال نصف الربح
وللمضارب الثاني ثلث الربح وللأول السدس . وان كان قال له
على انما رزقك الله مننا نصفين فالمضارب الثاني الثلث وما بقي
بين رب المال والمضارب الاول نصفين وان قال له على انما

رزق الله فلنصفه فدفع المال الى اخر مضاربة بالنصف والثاني
 نصف الربح ولزت المال نصف الربح ولا شيء للمضارب الاول
 وان شرط للمضارب الثاني ثلثي الربح فلزت المال نصف الربح
 وللمضارب الثاني نصف الربح ويضمن المضارب الاول للمضارب
 الثاني مقدرا سدس الربح من ماله . واذا مات رب المال
 او المضارب بطلت المضاربة وان ارتد رب المال عن الاسلام
 ولحق بدارا الحزب بطلت المضاربة . واذا عزل رب المال للمضارب
 ولم يعلم بعزله حتى اشترى وباع فتصرفه جائز وان علم بعزله والمال
 عروضا في يده فله ان يبيعها ولا يمنع العزل عن ذلك ثم لا يجوز
 ان يشتري بتمتعها شيئا اخر . وان عزل ورأس المال دراهم او
 دنانير قد نصت فليس له ان يتصرف فيه وان افرقا وفي المال
 دينون وقد ربح المضارب فيه اجبره الحاكم على قضا الديون
 وان لم يكن في المال ربح لم يلزمه الاقتصا ويقال له وكل
 رب المال في الاقتصا . وما هلك من مال المضاربة فهو من
 الربح دون رأس المال فان زاد على الربح فلا ضمان على المضارب

فيه وان كانا اقسما الربح والمضاربة بحالها ثم هلك المال
 او بعضه ثراة الربح حتى يستوفي رب المال رأس المال فان فضل
 شيء كان بينهما وان عجز عن رأس المال لم يضمن المضارب وان كانا
 اقسما الربح وفسخا المضاربة ثم عقدا بما هلك المال لم يثراة الر
 الاول . ويجوز للمضارب ان يبيع بالنقد والنسيئة ولا يزوج
 امه ولا عبدا من مال المضاربة . والله اعلم .

باب الوكالة

كل عقد جاز ان يعقده الانسان بنفسه جاز ان يوكل به ويجوز
 التوكيل بالخصومة في سائر الحقوق وبأشياء ويجوز التوكيل
 بالاستيفاء الا في الجدود والقصاص فان الوكالة لا تصح
 باستيفائهما مع غيبة الموكل عن المجلس . وقال ابو حنيفة لا يجوز
 التوكيل بالخصومة الا برضى الخصم الا ان يكون الموكل مريضا
 او غائبا مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا وقال ابو يوسف ومحمد يجوز
 التوكيل بغير رضى الخصم . ومن شرط الوكالة ان يكون الموكل
 بمالك التصرف ويلزمه الاحكام والتوكيل بمن يملك العقد

وَيَقْصِدُهُ فَإِذَا وَكَّلَ الْحَرَّ الْبَالِغَ أَوْ الْمَآذُونَ مِثْلَهُمَا جَازٍ وَأَنْ
وَكَّلَ صَبِيًّا يَعْقِلُ الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ أَوْ عَبْدًا مَحْجُورًا جَازٌ وَلَا
يَتَعَلَّقُ بِهِمَا الْحَقُوقُ وَيَتَعَلَّقُ بِمُوكَلَّمَا وَالْحَقُودَ الَّذِي يَعْقِدُهَا
الْوَكِيلُ لَا غَاضِرِينَ كُلَّ عَقْدٍ يُضَيِّفُهُ الْوَكِيلُ إِلَى نَفْسِهِ
مِثْلَ الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ فَحَقُوقُ ذَلِكَ الْعَقْدِ تَتَعَلَّقُ بِالْوَكِيلِ دُونَ
الْمُوكَلَّمِ فَيُسَلِّمُ الْمُبِيعُ وَيَقْبِضُ الثَّمَنُ وَيُطَالَبُ بِالثَّمَنِ إِذَا اشْتَرَى وَيَقْبِضُ
الْمُبِيعُ وَيَخَاضِعُ فِي الْعَيْبِ. **وَكُلُّ عَقْدٍ يُضَيِّفُهُ إِلَى مُوكَلَّمِهِ كَالنِّكَاحِ**
وَالْخَلْعِ وَالضَّلْعِ مِنْ دَمِ الْعَمَلِ فَحَقُوقُهُ تَتَعَلَّقُ بِالْمُوكَلَّمِ دُونَ الْوَكِيلِ
وَلَا يُطَالَبُ وَكِيلُ الزَّوْجِ بِالْمَهْرِ وَلَا يُلْزَمُ وَكِيلُ الْمَرْأَةِ
تَسْلِيمَهَا. وَإِذَا طَالَبَ الْمُوكَلَّمُ الْمُشْتَرِيَ بِالثَّمَنِ فَلَهُ أَنْ يَمْنَعَهُ
إِذَا يَأْتِيهِ فَإِنْ دَفَعَهُ إِلَيْهِ جَازٌ وَلَمْ يَكُنْ لِلْوَكِيلِ أَنْ يُطَالِبَهُ ثَانِيًا.
وَمَنْ وَكَّلَ رَجُلًا بِشَيْءٍ فَلَا يَدْرِي تَسْمِيَةً جَنْسِهِ وَصِفَتِهِ
أَوْ جَنْسِهِ وَمَبْلَغَ ثَمَنِهِ إِلَّا أَنْ يُوَكَّلَهُ وَكَالَةً عَامَّةً فَيَقُولُ اشْتَرِ
لِي مَا رَأَيْتَ وَإِذَا اشْتَرَى الْوَكِيلُ وَقَبِضَ ثَمْرَ الطَّلَعِ عَلَى عَيْبٍ
فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِالْعَيْبِ مَا دَامَ الْمُبِيعُ فِي يَدِهِ فَإِنْ سَلَّمَهُ إِلَى الْمُوكَلَّمِ

لَمْ يَرُدَّهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَتَحْوِزُ الْوَكِيلِ بِعَقْدِ الصَّرْفِ وَالسَّلَمِ فَإِنْ
فَارَقَ الْوَكِيلُ صَاحِبَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ بَطُلَ الْعَقْدُ وَلَا يَحْتَسِبُ مَفَارَقَةُ الْمُوكَلَّمِ
وَإِذَا دَفَعَ الْوَكِيلُ بِالشِّرَاءِ الثَّمَنَ مِنْ مَالِهِ وَقَبِضَ الْمُبِيعُ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ
بِهِ عَلَى الْمُوكَلَّمِ فَإِنْ هَلَكَ الْمُبِيعُ فِي يَدِهِ قَبْلَ حَبْسِهِ بِمَالٍ مِنَ الْمُوكَلَّمِ
وَلَمْ يَسْقُطِ الثَّمَنُ وَلَهُ أَنْ يَحْبِسَهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الثَّمَنَ فَإِنْ حَبَسَهُ فَمَالُهُ
كَانَ مَضْمُونًا ضَمَانِ الرَّهْنِ عِنْدَ أَيِّ يَوْسَفَ وَضَمَانِ الْمُبِيعِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ
وَإِذَا وَكَّلَ رَجُلَيْنِ فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهَا وَكَلاهُنَّ دُونَ
الْآخَرِ إِلَّا أَنْ يُوكَلَّمَا فِي الْخَصُومَةِ أَوْ بِطَلَاقِ زَوْجَتِهِ بِغَيْرِ عَوَضٍ
أَوْ بِعَتَقِ عَبْدٍ بِغَيْرِ عَوَضٍ أَوْ بِرَدِّ وَدِيْعَةٍ عِنْدَهُ أَوْ بِقَضَائِهِ مِنْ
عَلَيْهِ وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يُوَكَّلَ بِمَا وَكَّلَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَأْذُنَ لَهُ الْمُوكَلَّمُ
أَوْ يَقُولَ لَهُ أَعْمَلْ بِرَأْيِكَ فَإِنْ وَكَّلَ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُوكَلَّمِ فَعَقْدُ وَكِيلِهِ
يَحْضَرُهُ جَازٌ وَأَنْ عَقْدَ بِغَيْرِ حَضَرِهِ فَاجَازُهُ الْوَكِيلُ الْأَوَّلُ جَازٌ
وَلِلْمُوكَلَّمِ أَنْ يَعْزِلَ الْوَكِيلَ عَنِ الْوَكَالَةِ فَإِنْ عَزَلَهُ وَلَمْ يُلْغِ عَزْلَهُ
الْعَزْلُ فَهُوَ عَلَى وَكَالَتِهِ وَتَصَرُّفُهُ جَائِزٌ حَتَّى يَعْلَمَ وَتَبْطُلُ الْوَكَالَةُ
بِمَوْتِ الْمُوكَلَّمِ وَجَنُونِهِ جَنُونًا مُطَبَّقًا وَكَافَّةً بِدَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا

فاذا وكل المكاتب ثم عجزوا والمادون فحجر عليهم او الشريكان فافترقا
 فهذه الوجوه تبطل الوكالة علم الوكيل او لم يعلم واذا مات
 الوكيل او جن جنونا مطبقا بطلت وكالته وان لحق بدار الحرب
 مرتد لم يحز تصرفه الا ان يعود مسلما. ومن وكل بشيء
 ثم تصرف الموكل فيما وكل به بطلت الوكالة والوكيل بالبيع والشراء
 لا يجوز ان يعقد عداي حنيفة مع ابيه ووجه وولده وولد ولده
 وزوجه وعبد ومكاتبه وقال ابو يوسف ومحمد يجوز بيعهم
 منه بمثل القيمة الا في عبد ومكاتبه والوكيل بالبيع يجوز
 بيعه بالقليل والكثير عداي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد
 لا يجوز بيعه بنقصان لا يتغابن الناس فيه. والوكيل بالشراء
 يجوز عقده بمثل القيمة وزيادة يتغابن الناس في مثلها ولا
 يجوز فيما لا يتغابن الناس في مثله والذي لا يتغابن الناس فيه
 ما لا يدخل بين تقويم المتقويمين واذا ضمن الوكيل بالبيع الثمن
 المبتاع فضمانه بالحل واذا وكله ببيع عبد نصفه جاز
 عند اي حنيفة وقال الشافعي لا يجوز واذا وكله بشراء

عبد فاشترى نصفه فالشراء موقوف وان اشترى باقية لزم
 الموكل. واذا وكله بشراء عشرة ارطال حم بدرهم فاشترى
 عشر بن درهم من لحم يباع مثله عشرة ارطال بدرهم لزم الموكل
 منه عشرة ارطال بنصف درهم عند اي حنيفة وقال ابو يوسف
 ومحمد يلزمه العشرون. واذا وكله بشراء شيء بعينه فليس
 له ان يشتريه لنفسه وان وكله بشراء عبد بغير عينه لمشتري
 عبدا فهو للوكيل الا ان يقول نويت الشراء للموكل واشتريته
 بمال الموكل. والوكيل بالخصومة وكيل بالقبض عداي حنيفة
 وابي يوسف ومحمد لا يجوز والوكيل بقبض الدين وكيل
 بالخصومة فيه. واذا اقر الوكيل بالخصومة على موكله عند
 القاضي جاز اقراره ولا يجوز اقراره عليه عند غير القاضي عند
 اي حنيفة ومحمد الا انه يخرج من الخصومة وقال ابو يوسف
 يجوز اقراره عليه عند غير القاضي. ومن ادعى انه وكيل
 الغائب في قبض دينه فصدقه الغريم امر بتسليم الدين اليه
 وان حضر الغائب فصدقه والادفع اليه الغريم الدين ثانيا

عداي حنيفة

وَرَجَعَ بِهِ عَلَى الْوَكِيلِ أَنْ كَانَ بَاقِيًا فِي يَدِهِ وَإِذَا قَالَ
أَنِّي وَكِيلُ فَلَانٍ يَقْبِضُ الْوَدِيعَةَ فَصَدَّقَهُ الْمَوْدِعُ لَمْ يَوْمَرْ بِتَسْلِيمِ
الْوَدِيعَةِ إِلَيْهِ . وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ .

كَابُ الْكِفَالَةِ

الْكِفَالَةُ ضَرْبَانِ كِفَالَةٌ بِالنَّفْسِ وَكِفَالَةٌ بِالْمَالِ فَالْكِفَالَةُ
بِالنَّفْسِ حَازِرَةٌ وَالْمَضْمُونُ بِهَا أَحْضَارُ الْمَكْفُولِ بِهِ وَتَنْعَقِدُ إِذَا
قَالَ تَكْفَلْتُ بِنَفْسِ فَلَانٍ أَوْ بِرَقَبَتِهِ أَوْ بِرُوحِهِ أَوْ بِوَجْهِهِ أَوْ بِجَسَدِهِ
أَوْ بِرَأْسِهِ أَوْ بِنُصْفِهِ أَوْ بِثُلَاثِهِ وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ ضَمَنْتُهُ أَوْ عَلَيَّ أَوْ أَلِيَّ
أَوْ أَنَا زَعِيمٌ بِهِ أَوْ قَبِيلٌ بِهِ أَوْ كَفِيلٌ فَإِنْ شَرَطَ فِي الْكِفَالَةِ
تَسْلِيمَ الْمَكْفُولِ بِهِ فِي وَقْتٍ بَعَيْنِهِ لِرْمَةِ إِحْضَارِهِ إِذَا
طَالَبَهُ بِهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فَإِنْ أَحْضَرَهُ وَالْإِجْبَسَهُ الْجَاكِمَ
فَإِذَا أَحْضَرَهُ وَسَلِمَهُ فِي مَكَانٍ يَقْدِرُ الْمَكْفُولُ لَهُ عَلَى مَحَاسِنِهِ
بَرَأَى الْكَفِيلُ مِنَ الْكِفَالَةِ فَإِذَا تَكْفَّلَ عَلَى أَنْ يُسَلِّمَهُ فِي
مَجْلِسِ الْقَاضِي فَسَلِمَهُ فِي الشُّوقِ بَرَأَ وَإِنْ سَلِمَهُ فِي بَرِيَّةٍ لَمْ يَبْرَأْ
وَإِذَا مَاتَ الْمَكْفُولُ عَنْهُ بَرَأَ الْكَفِيلُ بِالنَّفْسِ مِنَ الْكِفَالَةِ

فَإِنْ تَكْفَّلَ نَفْسَهُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُؤَافِ بِهِ فِي وَقْتٍ كَذَا فَهُوَ ضَامِنٌ
لِمَا عَلَيْهِ وَهُوَ الْفَقْدَانُ لَمْ يَحْضُرْهُ فِي الْوَقْتِ لِرْمَةِ ضَمَانِ الْمَالِ
وَلَمْ يَبْرَأْ مِنَ الْكِفَالَةِ بِالنَّفْسِ . وَلَا يَجُوزُ الْكِفَالَةُ بِالنَّفْسِ
فِي الْحَدِّ وَدَى الْقَصَاصِ عِنْدَ أَيِّ حَنِيفَةٍ وَأَمَّا الْكِفَالَةُ بِالْمَالِ
فَحَازِرَةٌ مَعْلُومًا كَانَ الْمَالُ الْمَكْفُولُ بِهِ أَوْ مَجْهُولًا إِذَا كَانَ
دَيْنًا صَحِيحًا مِثْلَ أَنْ يَقُولَ تَكْفَلْتُ عَنْهُ بِأَلْفٍ أَوْ بِمَالِكٍ عَلَيْهِ
أَوْ بِمَا يَدْرِكُكَ فِي هَذَا الْبَيْعِ وَالْمَكْفُولُ لَهُ بِالْخِيَارِ أَنْ شَاءَ
طَالَبَ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَصْلُ وَإِنْ شَاءَ طَلَبَ كَفِيلَهُ وَيجوزُ تَعْلِينُ
الْكِفَالَةِ بِالشَّرْطِ مِثْلَ أَنْ يَقُولَ مَا بَايَعْتُ فَلَانًا فَعَلِيَّ
أَوْ مَا ذَابَ لَكَ عَلَيْهِ فَعَلِيَّ أَوْ مَا غَضَبَكَ فَعَلِيَّ وَإِذَا قَالَ تَكْفَلْتُ
بِمَالِكٍ عَلَيْهِ فَقَامَتِ الْبَيْتَةُ عَلَيْهِ بِأَلْفٍ ضَمْنَهَا الْكَفِيلُ فَإِنْ لَمْ
يَقْمُرْ بَيْتُهُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْكَفِيلِ مَعَ بَيْتِهِ فِي مَقْدَارِ مَا يَعْرِفُ
بِهِ وَإِنْ اعْتَرَفَ الْمَكْفُولُ عَنْهُ بِأَكْثَرٍ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يُصَدَّقْ
عَلَى كَفِيلِهِ وَيجوزُ الْكِفَالَةُ بِأَمْرِ الْمَكْفُولِ عَنْهُ وَبِغَيْرِ أَمْرٍ
فَإِنْ كَفَلَ بِأَمْرٍ رَجَعَ بِمَا يُؤَدِّي عَلَيْهِ فَإِنْ كَفَلَ بِغَيْرِ أَمْرٍ .

لم يرجع بما يؤدى وليس للكفيل ان يطالب المكفول عنه بالمال
 قبل ان يؤدى عنه الاصيل فان لوزم بالمال فله ان يلزمه
 بالمال. واذا ابرأ الطالب المكفول عنه واستوفى منه
 برئ الكفيل وان ابرأ الكفيل لم يبرأ المكفول عنه
 ولا يجوز تعليق البراءة من الكفالة بشرط وكل حق لا يمكن
 استيفاء من الكفيل لا تصح الكفالة به كالحديد والقضا
 واذا تكفل عن المشتري بالتمن جاز وان تكفل عن البائع
 بالمبيع لم يصح. ومن استأجر دابة للحمل فان كانت بعينها
 لم تصح الكفالة بالحمل وان كانت بغير عينها جازت
 الكفالة. ولا تصح الكفالة الا بقبول المكفول له في مجلس
 العقد الا في مسألة واحدة وهو ان يقول المريض لو ارثت
 تكفل عني بما علي من الدين فتكفل به مع غيبة الغرماء
 جاز واذا كان الدين على اثنين فكل واحد منهما ضامن وكفيل عن
 الآخر فما ادى كل واحد منهما لم يرجع به على شريكه حتي
 يزيد ما يؤدى على النصف فيرجع بالزيادة فاذا تكفل اثنان

عن رجل ائلف وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فما اذاه احدهما
 يرجع بنصفه على شريكه قليلا كان او كثيرا ولا يجوز الكفالة
 بمال الكتابة جرت تكفله او عبد واذا مات الرجل وعليه
 ديون ولم يترك شيئا فتكفل عنه رجل للغرماء لم تصح الكفالة عند اى حيفه

كتاب الحوالة

الحوالة جائزة بالديون وتصح برضى المحيل والمحال له والمحال عليه
 واذا تمت الحوالة برئ المحيل من الدين ولم يرجع المحال له على
 المحيل الا ان يتوي حقه والتوي عند اى حيفه احدا من
 اما ان يتجدد الحوالة فيحلف ولا يئنه عليه او يموت مقلسا
 وقال ابو يوسف ومحمد هذان ووجه ثالث وهو ان يحكم الحاكم
 بفلسه حال حياته. واذا طالب المحال عليه بمثل مال الحوالة
 فقال المحيل اجلت بدين لي عليك لم يقبل قوله وكان عليه مثل
 الدين واذا طالب المحيل المحال له بما احاله به وقال انما اجلتك
 لتقبضه لي وقال المحال بل اجلتني بدين لي عليك فالقول قول
 المحيل. وتكون السفاح وهو قرض استفاد فيه المقرض من

كتاب الصلح

الصلح على ثلاثة أضرب صلح مع اقرار وصلح مع سكوت وهو ألا
يقتر المدعي عليه ولا ينكر وصلح مع الإنكار وكل ذلك جائز
وان وقع الصلح عن اقرار اعتبر فيه ما يعتد به في البياعات ان
وقع عن مال بمال فان وقع عن مال بمنافع فيعتبر بالاجازات
والصلح عن السكوت والانكار في حق المدعي عليه لاقتدار اليمين
وقطع الخصومة وفي حق المدعي بمعنى المعاوضة فاذا صالح عن
دار لم تجب فيها الشفعة وان صالح على دار وجبت فيها الشفعة
واذا كان الصلح عن اقرار فاستحق بعض المصالح عنه رجع المدعي
عليه بحصة ذلك من العوض واذا وقع الصلح عن سكوت او انكار
فاستحق المتنازع فيه رجع المدعي بالخصومة ورد العوض
وان استحق بعض ذلك ود حصته ورجع بالخصومة فيه واذا
ادعى حقاً في دار لم يمينه فصول من ذلك ثم استحق بعض الدار
لم يرد شيئاً من العوض لان دعواه يجوز ان يكون فيما بقي والصلح
جائز من دعوى المال والمنافع وحماية العهد والخطأ ولا

جوز من دعوى جد واذا ادعى رجل على امرأة نكاحاً وهي تجحد فصالحته
على مال بدلت له حتى يترك الدعوى جاز وكان في معنى الخلع وان
ادعت امرأة نكاحاً على رجل فصالحها على مال بدله لها لم يجز وان
ادعى على رجل انه عبده فصالحه على مال اعطاه جاز وكان في حق
المدعي في معنى العتق على مال وكل شيء وقع عليه الصلح
وهو مستحق بتقيد المداينة لم يحمل على المعاوضة وانما يحمل على انه
استوفى في بعض حقه واسقط باقيه كمن له على رجل الف درهم جاز
فصالحه على خمس مائة زبوف جاز وصار كانه ابراءه من بعض
حقه ولو صالحه على الف مؤجلة جاز وصار كانه اجل نفسه
الحق ولو صالحه على دينار الى شهر لم يجز ولو كان الف مؤجلة
وصالحه على خمس مائة حالية لم يجز ولو كان له الف سود فصالحه
على خمس مائة يرضى لم يجز ومن وكل رجلاً بالصلح عنه فصالح لم يلزم
الوكيل ما صالح عليه الا ان يضمنه والمال لازم للموكل وان صالح
عنه على شيء بغير امره فهو على اربعة اوجه ان صالحه بمال
وضمنه ثم الصلح وكذلك ان قال صالحتك على الف في هذه ثم الصلح

وَنَبِيٍّ يُسَلِّمُهَا وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ صَاحِبُكَ عَلَى الْفِ وَسَلَّمَهَا وَإِنْ قَالَ
صَاحِبُكَ عَلَى الْفِ وَلَمْ يُسَلِّمَهَا فَالْعَقْدُ مُوقُوفٌ فَإِنْ أَجَازَهُ الْمَدْعَى
عَلَيْهِ جَازَ وَلَزِمَهُ الْآلُفُ وَإِنْ لَمْ يَجْزِهِ بَطُلٌ. وَإِذَا كَانَ الدِّينُ بَيْنَ
شَرِيكَيْنِ فَصَاحُ أَحَدُهُمَا مِنْ نَصِيبِهِ عَلَى ثَوْبٍ فَشَرِيكُهُ بِالْخِيَارِ أَنْ يَتَّبِعَ
الَّذِي عَلَيْهِ الدِّينُ نِصْفَهُ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ نِصْفَ الثَّوْبِ إِلَّا أَنْ
يُضْمَنَ لَهُ شَرِيكُهُ رُبْعَ الدِّينِ وَلَوْ اسْتَوْفِيَ نِصْفُ نَصِيبِهِ
مِنَ الدِّينِ كَانَ لَشَرِيكِهِ أَنْ يَشَارَكَهُ فِيمَا قَبَضَ ثُمَّ يَرْجِعُ عَلَى الْغَرَمِ
بِالْبَاقِي وَلَوْ اشْتَرَى نَصِيبَهُ مِنْ عَلَيْهِ الدِّينِ سَلْعَةً كَانَ لَشَرِيكِهِ أَنْ
يُضْمِنَهُ رُبْعَ الدِّينِ. وَإِذَا كَانَ السَّلَمُ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ فَصَاحُ أَحَدُهُمَا
مِنْ نَصِيبِهِ عَلَى رَأْسِ الْمَالِ لَمْ يَجْزِ عِنْدَ أَيِّ حَنِيفَةٍ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ
وَمُحَمَّدٌ بِجَوْرِ الصُّلْحِ وَإِذَا كَانَتِ الشَّرَكَةُ بَيْنَ وَرَثَةٍ فَأَخْرَجُوا أَحَدَهُمْ
بِمَالٍ أَعْطَوْهُ أَبَاهُ وَالْثَرَكَةُ عَقَارًا أَوْ غَرَضًا قَلِيلًا كَانَ
مَا أَعْطَوْهُ أَوْ كَثِيرًا. وَإِنْ كَانَتِ الثَّرَكَةُ فَضَّةً فَأَعْطَوْهُ
ذَهَبًا أَوْ كَانَتْ ذَهَبًا فَأَعْطَوْهُ فَضَّةً فَهُوَ كَذَلِكَ وَإِنْ كَانَتِ
الثَّرَكَةُ ذَهَبًا وَفُضَّةً فَصَاحُ عَلَى فَضَّةٍ أَوْ ذَهَبٍ فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ

مَا أَعْطَوْهُ أَكْثَرَ مِنْ نَصِيبِهِ مِنْ ذَلِكَ الْجَنَسِ حَتَّى يَكُونَ نَصِيبُهُ
مِثْلَهُ وَالزِّيَادَةُ بِحَقِّهِ مِنْ نَقِيَّةِ الْمِيرَاثِ وَإِنْ كَانَ فِي الثَّرَكَةِ دَيْنٌ
عَلَى النَّاسِ فَأَدْخَلُوهُ فِي الصُّلْحِ عَلَى أَنْ يَخْرُجُوا بِمَصَالِحِ عَنْهُ وَيَكُونَ الدِّينُ
لَهُمْ فَالصُّلْحُ بِالْحُلِّ وَإِنْ شَرَطُوا أَنْ يَتَبَرَّأَ الْغَرَمَاءُ مِنْهُ وَلَا يَرْجِعَ عَلَيْهِمْ
بِنَصِيبِ الْمَصَالِحِ فَالصُّلْحُ جَائِزٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

كِتَابُ الْهَبَةِ

الْهَبَةُ تَقَعُ بِالْأَجَابِ وَالْقَبُولِ وَتَتَرَكُ بِالْقَبْضِ فَإِنْ قَبِضَ الْمَوْهُوبُ
لَهُ فِي الْمَجْلِسِ بغيرِ أَمْرِ الْوَاهِبِ جَازَ وَإِنْ قَبِضَ بَعْدَ الْفِتْرِاقِ لَمْ يَصَحَّ
إِلَّا أَنْ يَأْذِنَ الْوَاهِبُ فِي الْقَبْضِ وَتَنْعَقِدُ الْهَبَةُ بِقَوْلِهِ وَهَبْتُ
وَجَلَّتْ وَاعْطَيْتُ وَأَطَعْتُ بِهَذَا الطَّعَامِ وَجَعَلْتُ بِهَذَا الثَّوْبِ
لَكَ وَأَعْمَرْتُكَ بِهَذَا الشَّيْءِ وَجَلَّتْكَ عَلَى هَذِهِ الدَّابَّةِ إِذَا تَوَيَّ
بِالْجَمَلِ إِنْ الْهَبَةُ. وَلَا يَجُوزُ الْهَبَةُ فِيمَا يُقَسَّمُ إِلَّا بِجَوْرِ أَمْقَسُومًا
وَهَبَةُ الْمَشَاعِ فِيمَا لَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ جَائِزَةٌ وَمِنْ وَهَبَ شَقًّا مِثْلًا
فَالْهَبَةُ فَاسِدَةٌ فَإِنْ قَسَمَهُ وَسَلَّمَ جَازَ وَلَوْ وَهَبَ دَقِيقًا لَمْ
يَحْطُطْ أَوْ دُهْنًا فِي سَمْسِمٍ فَالْهَبَةُ فَاسِدَةٌ فَإِنْ طَحَنَ وَسَلَّمَ لَمْ يَحْطُطْ

وان كانت العين في يد الموهوب له ملكها بالهبة وان لم يجد ذبيحتها
قبضا فاذا وهب الاب لابنه الصغير هبة تمت ملكها الاب
بالعقد وان وهب له اجنبي هبة تمت بقبض الاب . واذا
وهب لليتيم هبة قبضها وليه له جاز فان كان في حجره
فقبضها له جاز وكذلك ان كان في حجر اجنبي يرضيه فقبضه له جاز
وان قبض الصبي الهبة بنفسه جاز فاذا وهب الاثنان من واحد
دارا جاز وان وهب واحد من اثنين لم تجز عند اى حنيفة وقال
ابونوسف ومحمد تفصح . واذا وهب هبة لاجنبي فله الرجوع فيها
الا ان يعوضه عنها او يزيد ريادة متصلة او يموت احد المتعاقدين
او يخرج الهبة من ملك الموهوب له . وان وهب هبة لذي رحم
محرم منه فلا رجوع فيها وكذلك ما وهبه احدا الزوجين
للآخر . واذا قال الموهوب له للواهب خذ هذا عوضا عن
هبتك او بدلا عنها او في مقابلتها فقبضه الواهب سقط
الرجوع واذا استحق نصف الهبة رجع بنصف العوض وان
استحق نصف العوض لم يرجع في الهبة بشيء الا ان يرد ما بقي من

هذا هو الذي عليه الجمهور
في الرجوع في الهبة
ان كان في يد الموهوب له
او في يد من قبضه له
او في يد من قبضه له



العوض ثم يرجع بالهبة ولا يصح الرجوع في الهبة الا بتراضيهما
او حكم الحاكم وان تلفت العين الموهوبة واستحقها مستحق
فضمن الموهوب له لم يرجع على الواهب شيء . واذا وهب
بشرط العوض اعتبر التقابض في العوضين واذا تقابضا صح
العقد وكان في حكم البيع يرد بالعيب وخيار الرؤية وجب
فيه الشفعة والعمرى جائزة للمعمر لمدة حياته ولورثته
من بعده والرُقبا بالحلّة عند اى حنيفة ومحمد . ومن وهب
جارية الا جعلها صحت الهبة ونطل الاستثناء والصدقة
كالهبة لا تصح الا بالقبض . ولا يجوز في مشاع يحمل القسمة
واذا تصدق على فقير بشيء جاز ولا يصح الرجوع في الصدقة
بعد القبض . ومن نذر ان يتصدق بماله تصدق بغير ما يجب
الزكاة فيه . ومن نذر ان يتصدق بملكه لزمه ان يتصدق
بالجميع ويقال له امسك منه مقدارا ما تنفقه على نفسك
وعيا لك الى ان تكسب مالا فاذا اكسبت ما لا تصدقه
. . . مثل ما امسكت لنفسك . والله اعلم .

كتاب الوقف

لا يزول ملك الوقف عن الوقف عند أي حنيفة إلا أن يحكم به
حاكم أو يعلقه بموته فيقول إذا أنا مت فقد وقفت داري
على كذا أو قال أبو يوسف يزول الملك بمجرد القول وقال
محمد لا يزول حتى يجعل للوقف وليا ويسلمه إليه وإذا استحق
وقف على اختلافهم خرج من ملك الوقف ولم يدخل في ملك
الموقوف عليه. ووقف المشاع كما يزول عند أي يوسف وعند
محمد لا يجوز ولا يثبت الوقف عند أي حنيفة ومحمد حتى يجعل
آخره لحقة لا ينقطع أبداً أو قال أبو يوسف إذا سمي حقة ينقطع
جاز وصار بعد ذلك لفقراء وإن لم يسمهم. ويصح وقف
العقار ولا يجوز وقف ما ينقل ويحول وقال أبو يوسف إذا
وقف ضيعة ببقرها أو أكرتها وهن عبيده جاز وقال محمد
يجوز حبس الكراع والسلاح. وإذا صح الوقف لم يجز بيعه
ولا تملكه إلا أن يكون مضافاً عند أي يوسف فيطلب
الشريك القسمة فتصح المقاسمة. والواجب أن يبدأ من

ارتفاع الوقف بعمارة شرط الوقف ذلك أو لم يشرط ومن
وقف داراً على سكني ولد له فالعمارة على منزله السكني فإن
امتنع من ذلك أو كان فقيراً أجرها الحاكم وعمرها بأجرها
فإذا عمرت ردتها إلى منزله السكني. وما تهدم من بنا الوقف
والتي صرفه الحاكم في عمارة الوقف إن احتاج وإن استغني عنه
أمسكه حتى يحتاج إلى عمارة فيصرفه فيها ولا يجوز أن يقسمه
بين مستحقين الوقف. وإذا جعل الوقف غلة الوقف لنفسه
أو جعل الولاية إليه جاز عند أي يوسف وإذا بني مسجداً لم
يزل ملكه عنه حتى يفرزه عن ملكه بطريقه وبإذن للناس
بالصلوة فيه فإذا أصلى فيه واحد زال ملكه عنه عند أي حنيفة
وقال أبو يوسف يزول ملكه عنه بقوله جعلته مسجداً. ومن
بني سقاية للمسلمين أو خاناً تسكنه بنو السبيل أو
رباطاً أو جعل أرضه مقبرة لم يزول ملكه عن ذلك عند أي حنيفة
حتى يحكم به حاكم وقال أبو يوسف يزول ملكه بالقول وقال
محمد إذا استقفا الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط

وَدَفَنُوا فِي الْمَقْبَرَةِ زَالَ الْمَلِكُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ه

باب الغصب

وَمَنْ غَصَبَ شَيْئًا لَمْ يَمْلِكْ فِي يَدِهِ فَعَلَيْهِ ضَمَانٌ مِثْلُهُ وَإِنْ
كَانَ مِمَّا لَا مِثْلَ لَهُ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ وَعَلَى الْغَاصِبِ رَدُّ الْعَيْنِ الْمَعْصُوبَةِ
فَإِنْ أَدَّى هِيَ هَلَاكُهَا جَسَدُ الْحَاكِمِ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ بَاقِيَةً
أُظْهِرَ هَهَا ثُمَّ قَضَى عَلَيْهِ بِبَدْلِهَا وَالْغَصْبُ فِيمَا يَنْقُلُ وَيُحَوَّلُ ه. وَإِذَا
غَصَبَ عَقَّارًا فَهَلَكَ فِي يَدِهِ لَمْ يَضْمَنْهُ عِنْدَ أَيِّ حَنِيفَةٍ وَإِنِّي يُوسُفَ
وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَضْمَنْهُ ه. وَمَا نَقَصَ مِنْهُ بِفَعْلِهِ وَسُكْنَاهُ فِي قَوْلِهِمْ فَإِذَا
هَلَكَ الْغَصْبُ فِي يَدِ الْغَاصِبِ بِفَعْلِهِ أَوْ بَغَيْرِ فَعْلِهِ فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ
وَإِنْ نَقَصَ فِي يَدِهِ فَعَلَيْهِ ضَمَانُ النِّقْصَانِ ه. وَمَنْ دَخَلَ شَاةً غَيْرَهُ
فَمَا لَهَا بِالْخَارِ أَنْ شَاطَمَتْهُ قِيمَتُهَا وَسَلِمَ لَهَا وَإِنْ شَاطَمَتْهُ نَقَصَانُهَا
وَمَنْ حَرَقَ ثَوْبَ غَيْرِهِ حَرْقًا يَسِيرًا ضَمِنَ نَقْصَانَهُ وَإِذَا حَرَقَ حَرْقًا
كَبِيرًا بَطُلَ غَامَةُ مَنْفَعَتِهِ فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ يَضْمَنْهُ جَمِيعَ قِيمَتِهِ ه.
وَإِذَا تَغَيَّرَتِ الْعَيْنُ الْمَعْصُوبَةُ بِفَعْلِ الْغَاصِبِ حَتَّى زَالَ اسْمُهَا
وَعِظْمُ مَنْ أَعْبَاهَا زَالَ مَلِكُ الْمَعْصُوبِ مِنْهُ عَنْهَا وَمَلِكُهَا الْغَاصِبُ

ضَمْنُهُ

وَصَحْفُهَا

وَضَمْنُهَا وَلَمْ يَحْلَلْ لَهُ الْإِسْتِفَاعُ بِهَا حَتَّى يُؤَدِّيَ بَدْلَهَا وَهَذَا كَمَنْ غَصَبَ
شَاةً فَلَذَبَحَهَا وَشَوَاهَا أَوْ طَبَخَهَا أَوْ حَنَطَهَا فَطَحَنَهَا أَوْ حَبَّهَا أَوْ أَخَذَهُ
سَيْفًا أَوْ صُفْرًا أَوْ أَخَذَهُ أَيْنَةً وَلَوْ غَصَبَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً فَضَرَبَهَا
دَنَانِيرًا أَوْ دَرَاهِمًا أَيْنَةً لَمْ يَرُلْ مَلِكُ صَاحِبِهَا عَنْهَا عِنْدَ أَيِّ حَنِيفَةٍ
وَمَنْ غَصَبَ سَاجَةً فَبَنَى عَلَيْهَا زَالَ مَلِكُ مَا لَهَا عَنْهَا وَلَزِمَ الْغَاصِبُ
قِيمَتُهَا ه. وَمَنْ غَصَبَ أَرْضًا فَغَرَسَ فِيهَا أَوْ بَنَى قِلْعَةً أَوْ قَلَعَ الْغَرْسَ
وَالْبِنَاءَ وَرَدَّهَا فَإِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ تَنْقُصُ بِقِلْعِ ذَلِكَ فَلِلْمَالِكِ
أَنْ يَغْرِسَ لَهُ قِيمَةَ الْبِنَاءِ وَالْغَرْسِ مَقْلُوعًا أَوْ يَكُونُ لَهُ وَمَنْ غَصَبَ ثَوْبًا
فَصَبَّغَهُ أَحْمَرَ أَوْ سَوِيْقًا فَلِلَّهِ بِسْمِ الْغَاصِبِ فَصَاحِبُهُ بِالْخِيَارِ أَنْ شَاءَ
ضَمَّنَهُ قِيمَةَ ثَوْبٍ أبيضٍ وَمِثْلَ السَّوِيْقِ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَهُمَا وَغَرِمَ
مَا رَآهُ الصَّبَّغُ وَالسَّمْنُ فِيهِمَا ه. وَمَنْ غَصَبَ عَيْنًا فَغَيَّبَهَا فَضَمَّنَهُ
الْمَالِكُ قِيمَتَهَا مَلِكُهَا الْغَاصِبُ وَالْقَوْلُ فِي الْقِيمَةِ قَوْلُ الْغَاصِبِ
مَعَ تَمَيُّنِهِ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ الْمَالِكُ يَتَنَّهُ بِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ فَإِنْ ظَهَرَتْ
الْعَيْنُ وَقِيمَتُهَا أَكْثَرُ مِمَّا ضَمِنَ وَقَدْ ضَمِنَهَا بِقَوْلِ الْمَالِكِ أَوْ يَتَنَّهُ أَقَامَهَا
أَوْ شَكَّوْا الْغَاصِبَ عَنِ الْيَمِينِ فَلَا خِيَارَ لِلْمَالِكِ وَإِنْ كَانَ ضَمَّنَهُ بِقَوْلِ

الغاصب مع ممينه فالملك بالخيار ان شاء امضى الضمان وان شاء
أخذ العين ورد العوض وولد المغصوبة ونماؤها وثمرتها البستان
المغصوب امانة في يد الغاصب ان هلك لا ضمان عليه الا
ان تعدي فيها او يطلبها صاحبها فيمنعه اياها وما نقصت
الجارية بالولادة في ضمان الغاصب وان كان في قيمة الولد
وقا بالانقصان جبر النقصان بالولد وسقط ضمانه عن الغاصب
ولا يضمن الغاصب منافع ما غصبه الا ان ينقص استعماله فيغير
النقصان واذا استهلك المسلم خمر الذي او خنزيرا ضمن
قيمتها وان استهلكها المسلم على المسلم لم يضمن ٥

كتاب الوديعه

الوديعة امانة في يد المودع اذا هلك لم يضمنها والمودع ان
يحفظها بنفسه ومن في عياله فان حفظها بغيرهم او اودعها
ضمن الا ان يقع في داره حريق فيسلمها الى جاره او يكون في
سفينة تخاف الغرق فيلقها الى سفينة اخرى فان خلطها
المودع بماله حتى لا يتميز ضمنها وان طلبها صاحبها فبسماعه

وهو يقدر على تسليمها ضمن فان اختلط بماله من غير فعله
فهو شريك لصاحبها وان انفق المودع بعضها ثم رده مثله وعلقه
بالباقى ضمن الجميع ٥ واذا تعدي المودع في الوديعة فان كانت
دابة فركبها او ثوبا فلبسه او عبدا فاستخدمه او اودعها عند
غيره ثم ازال التعدي وردّها الى يده زال الضمان فان طلبها
صاحبها فخذ اياها ضمنها فان عاد الى الاعتراف لم يبرأ من
الضمان ٥ والمودع ان يسافر بالوديعة فان كان لها حمل
وموته واذا اودع رجلا عند رجل وديعة ثم حضر احدهما
يطلب نصيبه منها لم يدفع اليه شيئا حتى حضر الاخر عند اي
وقال ابو يوسف ومحمد يدفع اليه نصيبه منها ٥ واذا اودع
رجل عند رجلين شيئا مما يقسم لم يجز ان يدفعه احدهما الى الآخر
ولكنهما يقسمانه فيحفظ كل واحد منهما نصفه وان كان تمالا
يقسم جازا ان يحفظه احدهما باذن الآخر ٥ واذا قال لصاحب
الوديعة للمودع لا تسلمها الى زوجك فسلمها اليها لم يضمن
وان قال له احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت آخر من

الدائر لم يضمن وان حفظها في دار اخرى ضمن والله اعلم

كتاب العارية

العارية جائزة وهي تمليك المنافع بغير عوض وتصح بقوله
اعرتك واطعمتك هذه الارض ومثلك هذا الثوب وحملتك
على هذه الدابة اذا لم يرد به الهبة واخذ منك هذا العبد
وداري لك سكني وللمعير ان يرجع في العارية متى شاء
والعارية امانة ان هلك من غير تعدي لم يضمن المستعير
شيئا وليس للمستعير ان يواجر ما استعاره وله ان يعيره اذا
كان مما لا يختلف باختلاف المستعمل وعارية الدراهم والدنانير
والمكيل والموزون قرض واذا استعار ارضا لم يني فيها او
يغرس جازا ولم يعير ان يرجع فيها ويكلفه قلع البناء والغرس فان لم
يكن وقت العارية فلا ضمان عليه وان كان وقت العارية فجع
قبل الوقت ضمن المعير للمستعير ما نقص من البناء والغرس بالقلع
واجرة رد العارية على المستعير واجرة رد العين المستأجرة
على الموحر واجرة رد العين المغصوبة على الغاصب واذا استعار

دابة فردتها الى اصطل المالك لم يضمن وان استعار عينا فردها
الى دار المالك ولم يسلمها اليه لم يضمن وان رد الوديعة الى دار
المالك ولم يسلمها اليه ضمن والله اعلم

كتاب اللقيط

اللقيط حر ونفقته في بيت المال فان التقطه رجل لم يكن لغيره
ان يأخذه من يده فان ادعى مدعي انه ابنه فالقول قوله وان ادعاه
اثنان ووصف احدهما علامة في جسده فهو اولى به وان وجد
في مصر من الامصار او في قرية من قرى المسلمين لقيط فادعى ذمى
انه ابنه ثبت نسبه منه وكان مسلما وان وجد في قرية من
قرى اهل الذمة او في بيعة او كنيسة كان ذميا ومن ادعى ان
اللقيط عبده لم يقبل منه وكان حرا فان ادعى عبدا انه ابنه
ثبت نسبه منه وكان حرا وان وجد مع اللقيط مال
مشدود عليه فهو له ولا يجوز تزويج الملتقط ولا تصرفه في
مال اللقيط ويجوز ان يقبض الهبة ويسلمه في صناعة ويواهب
كتاب اللقطة

ويؤدها

اللُّقْطَةُ أَمَانَةٌ إِذَا اشْهَدَ الْمَلْتَقُطُ أَنْ يَأْخُذَهَا لِحِفْظِهَا عَلَى صَاحِبِهَا
فَإِنْ كَانَتْ أَقْلَ مِنْ عَشْرَةٍ دَرَاهِمَ عَرَفَهَا أَيَّامًا وَإِنْ كَانَتْ عَشْرَةً
فَصَاعِدًا عَرَفَهَا حَوْلًا كَامِلًا فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَالْأَصْدَقُ بِهَا
فَإِذَا جَاءَ صَاحِبُهَا فَهُوَ بِالْخِيَارِ أَنْ شَاءَ امْضِيَ الصَّدَقَةُ وَإِنْ شَاءَ
ضَمَّنَ الْمَلْتَقُطُ. وَيجوزُ الِاتِّقَاطُ فِي الشَّاةِ وَالْبَقَرَةِ وَالْبَعِيرِ
فَإِنْ انْفَقَ الْمَلْتَقُطُ عَلَيْهَا بِغَيْرِ ذَلِكَ الْقَاضِي فَهُوَ مُتَبَرِّعٌ وَإِنْ انْفَقَ
بِأَمْرِهِ كَانَ ذَلِكَ دَيْنًا عَلَى مَالِكِهَا وَإِذَا زُفِعَ ذَلِكَ لِلْحَاكِمِ نَظَرُ فِيهِ فَإِنْ
كَانَ لِلْبَيْتِ مَنفعةً أَجْرًا وَانْفَقَ عَلَيْهَا مِنْ أَجْرِهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
لَهَا مَنفعةٌ وَخَافَ أَنْ تَسْتَغْرِقَ النِّفْقَةَ قِيمَتَهَا بِأَعْمَارِهَا وَامْرَحَافِطَ
ثَمَنِهَا وَإِنْ كَانَ الْأَصْلَحُ الْإِنْفَاقَ عَلَيْهَا أَذِنَ فِي ذَلِكَ وَجَعَلَ النِّفْقَةَ
دَيْنًا عَلَى مَالِكِهَا فَإِذَا حَضَرَ الْمَلْتَقُطُ أَنْ مَنَعَهُ مِنْهَا جِئِي بِأَخَذِ النِّفْقَةَ
وَلُقْطَةُ الْبَحْلِ وَالْأَجْرُ مَسْوًى. وَإِذَا حَضَرَ رَجُلٌ دَعَى إِلَى اللُّقْطَةِ لَهُ
لَمْ يَدْفَعْ حَتَّى يَقِيمَ الْبَيْتَ فَإِذَا أُعْطِيَ عَلَامَتُهَا جَلَّ لِلْمَلْتَقُطِ أَنْ يَدْفَعَهَا
إِلَيْهِ وَلَا يَجْبِرُ عَلَى ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ الْمَلْتَقُطُ غَنِيًّا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَتَنَفَّعَ بِهَا
وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا فَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَنَفَّعَ بِهَا وَيجوزُ أَنْ يَنْصَدَّقَ بِهَا إِذَا كَانَ

فَالْقَضَاءُ وَلَا يَنْصَدَّقُ
بِاللُّقْطَةِ عَلَى غَنِيٍّ

عند

غَنِيًّا عَلَى أَبِيهِ وَابْنِهِ وَزَوْجَتِهِ إِذَا كَانَ نَوَاقِرًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ

كِتَابُ الْخَنْثِيِّ

إِذَا كَانَ لِلْمَوْلُودِ فَرجٌ وَذَكَرٌ فَهُوَ خَنْثِيٌّ فَإِنْ كَانَ يُؤُولُ مِنَ الذَّكَرِ
فَهُوَ غَلَامٌ وَإِنْ كَانَ يُؤُولُ مِنَ الْفَرْجِ فَهُوَ إِنْثِيٌّ وَإِنْ كَانَ يُؤُولُ
مِنْهُمَا وَالْبَوْلُ يُسْبِقُ مِنْ أَحَدِهِمَا فَسَبَّ إِلَى الْأَسْبَقِ وَإِنْ كَانَ
فِي السَّبْقِ سَوَاءً فَلَا يُعْتَبَرُ بِالْكَثَرَةِ عِنْدَ أَيِّ حَنِيفَةٍ وَقَلِيلِ الْبَوْلِ
وَمُحَمَّدٌ يُنْسَبُ إِلَى أَكْثَرِهَا بَوْلًا. وَإِذَا بَلَغَ الْخَنْثِيُّ وَخَرَجَتْ
لَهُ لُحْيَةٌ أَوْ وُصِّلَ إِلَى النِّسَاءِ فَهُوَ رَجُلٌ وَإِنْ فَهِمَ لَهُ ثَدْيٌ كَثِيرٌ
الْمَرَاةُ أَوْ نَزَلَ فِي ثَدْيِهِ لَبَنٌ أَوْ حَمْلٌ أَوْ جَاضَ أَوْ امْتَكَنَ الْوُصُولُ
إِلَيْهِ مِنَ الْفَرْجِ فَهُوَ امْرَأَةٌ فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ أَحَدُ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ
فَهُوَ خَنْثِيٌّ مُشْتَكِلٌ وَإِذَا وَقَفَ خَلْفَ الْأَمَامِ قَامَ بَيْنَ صَفِّ
الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَيُبْتَاعُ لَهُ أَمَةٌ تَحْتَهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فَإِنْ لَمْ
يَكُنْ لَهُ مَالٌ ابْتِاعَ الْأَمَةُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ أَمَةٌ تَحْتَهُ فَإِذَا اخْتَنَتْ
بَاعَهَا فَإِنْ مَاتَ أَبُوهُ وَخَلَفَ ابْنٌ غَيْرُهُ فَالْمَالُ بَيْنَهُمَا عِنْدَ أَيِّ نَحْوٍ
عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْهُمٍ لِلابْنِ سِتْمَانٌ وَلِلْخَنْثِيِّ سَهْمٌ وَهُوَ بَيْتٌ عِنْدَهُ

الميراث الا ان يثبت غير ذلك وقال ابو يوسف ومحمد للخنثي
نصف ميراث الذكر ونصف ميراث الانثى وهو قول الشعبي
واختلفا في قياس قوله فقال محمد المال بينهما على اثني عشر سهما
للابن سبعة وللخنثي خمسة وقال ابو يوسف المال بينهما على سبعة
اسهم للابن اربعة وللخنثي ثلثة والله اعلم

كتاب المفقود

اذا غاب الرجل فلم يعرف له موضع ولا يعلم احي هو او ميت
نصب القاضي من يحفظ ماله ويقوم عليه ويستوفي حقوقه
فينفق على زوجته واولاده من ماله ولا يفرق بينه وبين امراته
فاذا تم له مائة وعشرون سنة من يوم ولد حكمنا بموته واعتد
امراته وقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت
ومن مات منهم قبل ذلك لا يرث منه ولا يرث المفقود من

احد مات حال فقده والله اعلم

كتاب الاموات

اذا ابقر المملوك فرده رجل على مولاه من مسيرة ثلثة ايام فصا

فله عليه جعل اربعون درهما وان رده لاقبل من ذلك فبحسب
وان كانت قيمته اقل من اربعين فقي له بقيمته الا درهما فان
ابقر من الذي رده فلا شيء له وينبغي ان يشهد اذا اخذ ان يأخذ
ليرده على مالكه فان كان العبد الابقر ههنا فاجعل على الميراث
والله اعلم

كتاب احكام الموات

الموات ما لا يتفتح به من الارض لا تقطاع الماء عنه او لغلبة
الماء عليه وما اشبه ذلك مما يمنع الزراعة فما كان منها
عاديا لا مال له او كان مملوكا في الاسلام لا يعرف له مال
بعينه اذا وقف انسان في اقصى العالم فصاح لم يسمع الصوت
منه فهو موات من احياء باذن الامام ملكه ومن احياء بغير
اذن الامام لم يملكه عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد
يملكه ويملك الذمي بالاحياء كما يملك المسلم ومن حجر
ارضا ولم يعمر ماثلت سنين اخذها الامام وودفعها الى غيره
ولا يجوز احياء ما قربت من العالم بل ينزل مرعي لاهل القرية
ومطر حا لخصايدهم ومن حفر بيرا في بركة فله حريمها فان كانت

للعطن فحرمها أربعون ذراعاً وان كانت للناسخ فستون وان
كانت عتقاً فحرمها ثلثمائة ذراعاً ومن اراد ان يحفر في حرمها منع
منه وما ترك الفرات والدجلة فعدل عنه ويجوز عوده اليه
لم يحز احياؤه وان كان لا يجوز ان يعود اليه فهو كالموات
اذا لم يكن حرمها لغير مملكه ومن كان له نهر في ارض
غيره فليس له حرمه عند ابي حنيفة الا ان يقيم البينة على
ذلك وقال ابو يوسف ومحمد له مسناة النهر مشي عليها ويلقي عليها طينه

كتاب الماذون

اذا اذن المولى لعبده في التجارة اذناً عاماً جاز تصرفه في سائر
التجارات يشتري ويبيع ويؤجر ويستأجر فان اذن له في
نوع منها دون غيره فهو ماذون في جميعها وان اذن له في
شيء بعينه فليس ماذون واقرار الماذون بالديون والغصب
جائز وليس له ان يتزوج ولا يزوجه ولا يكتب ولا يعتق
على مال ولا يهب بعوض ولا يغير عوض الا ان يهدي البشير
من الطعام او يضيف من بطمه وديونه متعلقة برقبته يباع

للغرماء الا ان يفديه المولى ويقسم ثمنه بينهم بالخصص
فان فضل من ديونه شيء طويل به بعد الحرية وان حجر عليه لم
يصر محجوراً عليه حتى يظهر الحجر بين اهل سوقه فان مات المولى
او جرح او جرحه ارا الحرج مرتداً صار محجوراً عليه فان ابى العبد
صار محجوراً فاذا حجر عليه فقراره جائز فيما في يده من المال
عند ابي حنيفة فاذا الزمته ديون يحيط بها له ورقبته لم تملك
المولى ما في يده فان اعتق عبداً لم يعتق عند ابي حنيفة وقال
ابو يوسف ومحمد مملك ما في يده واذا باع من المولى شيئاً مثل
القيمة جاز وان باعه بنقصان لم تجز وان باعه المولى شيئاً
مثل القيمة او اقل جاز البيع فان سلمه اليه قبل قبض الثمن بطل
التمن وان امسكه في يده حتى يستوفي الثمن جاز وان اعتق
المولى الماذون وعليه ديون فعتقه جائز والمولى ضامن
القيمة للغرماء وما بقي عليه من الديون يطالب به المعتق
واذا ولدت الماذونة ولدان من مولاها فذلك حجر عليها فان
اذن ولي الصبي للصبي في التجارة فحكمه في الشراء والبيع

كالتبذ الماذون اذا كان يعقل البيع والله اعلم

كتاب المزارعة

قال ابو حنيفة رحمه الله عليه المزارعة بالزرع والثلاث بالهبة
وقال ابو يوسف ومحمد جائزة وهي عندهما على اربعة اوجه اذا كانت
الارض والبذر لواحد والبقر والعمل لآخر جازت المزارعة وان
كانت الارض لواحد والعمل والبقر والبذر لآخر جازت المزارعة
وان كانت الارض والبقر والبذر لواحد والعمل لآخر جازت
المزارعة وان كانت الارض والبقر لواحد والعمل والبذر
لواحد فهي باطلة ولا تصح المزارعة الا على مدة معلومة
وان يكون الخارج شايعا بينهما فان شرط لاحدهما قفرا ثما
مسماة فهي باطلة وكذلك ان شرطاما على الماذيانا
والسواقي واذا صححت المزارعة فالخارج على الشرط بينهما
المتخذ فان لم يخرج الارض شيئا فلا شيء للعامل واذا
فسدت المزارعة فالخارج لصاحب البذر فان كان البذر
من قبل رب الارض فللعامل اجرة مثله لا يزيد على مقدار

ما شرط من الخارج وقال محمد له اجرة مثله بالعاما يبلغ
وان كان البذر من قبل العامل فلصاحب الارض اجرة مثله
واذا عقد المزارعة فامتنع صاحب البذر من العمل لم
يجبر عليه وان امتنع الذي ليس من قبليه البذر اجبر الحاكم
على العمل واذا مات احد المتعاقدين بطلت المزارعة فاذا
انقضت مدة المزارعة والزرع لم يدرك كان على المزارع
اجرة مثل نصيبه من الارض الى ان يستحصد والتفقة
على الزرع عليهما على مقدار حقوقهما واجرة الجصاد والوفاء
والتياس والتدريه عليهما بالخصص فان شرطاه في المزارعة
على العامل بطلت والله اعلم

كتاب المساقاة

قال ابو حنيفة رحمه الله المساقاة بجزء من الثمرة بالهبة وقال
ابو يوسف ومحمد جائزة اذا ذكر مدة معلومة من الثمرة ميسرا
وبحور المساقاة في النخل والشجر والكرم والوطاء
واصول الباذنجان فان دفع خلافيه ثمرة مساقاة والثمرة

تريد بالعمل جاز وان كانت قد انتهت لم تجز وإذا فسدت
 المساقاة فللعامل اجر مثله. وتبطل المساقاة بالموت وتفسد
 بالأعذار كما تفسد الاجارة. والله اعلم.
كتاب النكاح
 يتعقد بالايجاب والقبول بلفظين يعبر بهما عن الماضي و
 يعبر باحد هما عن الماضي والاخر عن المستقبل مثل ان يقول
 زوجني فيقول زوجتك ولا يتعقد نكاح المسلمين الا بحضور
 شاهدين حريين عاقلين مسلمين او رجل وامرأتين عدولا أو
 غير عدول او محدودين في قذف. فان تزوج مسلم ذميمة
 بشهادة ذميين جاز عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال
 محمد لا يجوز ولا يجل للرجل ان يتزوج بامه ولا جداته من قبل
 الرجال والنساء ولا بابنته ولا بنت ولد وان سفلت ولا
 بنات اخته ولا بنات اخيه ولا بعته ولا خالته ولا يامر
 امراته دخل بابنتها او لم يدخل ولا بابنته امراته التي دخل
 بها سواء كانت في حجره او في غير حجره ولا بامرأة أبيه

واحداده ولا بامرأة ابنه ولا بامه من الرضا عدا
 ولا باخته من الرضا عدا. ولا يجمع بين اختين بنكاح ولا يملك
 يمين وطيا ولا يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها ولا ابنة اخيها
 ولا ابنة اختها ولا يجمع بين امرأتين لو كانت واحدة منهما رجلا
 لم تجز له ان يتزوج بالاخري ولا باس ان يجمع بين امرأة وابنته
 زوج كانت لها من قبل ومن زني بامرأة حُرمت عليها ابنتها
 واذا طلق المرأة طلاقا باينا لم تجز له ان يتزوج باختها حتي
 تنقضي عدها. ولا يجوز للمولي ان يتزوج ببعته ولا للمرأة ان
 يتزوج عبدا ما وجوز تزويج الصبايات ولا يجوز تزويج
 المجوسيات ولا الوثنيات ويجوز تزويج الصبايات ان كن
 يومن بنبى ويقرن بكتاب وان كن يعبدن الكواكب
 ولا كتاب لمن لم تجز منا كهنس ويجوز للمهر والمهرمة ان يتزوا
 في حال الاحرام. ويتعقد نكاح الجرّة البالغة العاقلة
 برضاها وان لم يعقد عليها ولي عند ابي حنيفة وابي يوسف
 بكر اكانت او ثيبا وقال محمد لا يتعقد الا بولي ولا يجوز

اجباز البالغ على النكاح وإذا استأذن منها فسكتت أو صمكت
فذلك اذن منها فإن ابت لم يزوجه وان استأذن الثيب
فلا بد من رضاها بالقول. وإذا زالت بكارتها بوثبة أو عتقة
أو جراحة أو غيبس فهي في حكم الأبرار وإن زالت بكارتها بزنا
فهو كذلک عند أي حنيفة وإذا قال الزوج بلغك النكاح
فسكتت أو قالت بطلت فذلك قولها ولا يمين عليهما ولا يستحل
في النكاح عند أي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يستحل فيه
وينعقد بلفظ النكاح والتزويج والتملك والهبة والصدقة
ولا ينعقد بلفظ الإجارة واللاء ^{بها} باحة ويجوز نكاح الصغير والصغيرة
إذا رزجهما الولي بكر أو كانت الصغيرة أوتينا والولي هو
العصبة فإن رزجهما الأب والجدة فلا خيار لهما بعد بلوغهما
وإن رزجهما غير الأب والجدة فلكل واحد منهما الخيار إذا
بلغ أن شاء أقام على النكاح وإن شاء فسح ولا يله لعبد ولا
صغير ولا مجنون ولا كافراً على مسلمة وقال أبو حنيفة يجوز لغير
العصبات من الأقارب التزويج ومن لا ولي لها إذا رزجهما

مولها الذي اعتقها جاز وإذا غاب الولي الأقرب عتبه
منقطعة جاز لمن هو أبعد منه أن يزوجه والعتبة المنقطعة أن
تصل إليه القوافل في السنة الأمرة والكفاة في النكاح
معتبة. وإذا تزوجت المرأة غير كفوء فللاولياء أن يفرقوا
بينهما والكفاة معتبة في النسب والدين والمال وهو
أن يكون مالا كاملاً للمهر والنفقة ويعتبر في الصنايع وإذا تزوجت
المرأة ونقصت من مهر مثلها فللاولياء الاعتراض عليها حتى
يتم لها مهر مثلها أو يفارقها عند أي حنيفة. وإذا رزج إلا
ابنته الصغيرة ونقص من مهرها أو ابنته الصغيرة ورزج في
مهر امرأته جاز ذلك عليهما ولا يجوز لغير الأب والجدة
وبصح النكاح إذا سمي فيه مهراً وبصح وإن لم يسم فيه مهراً
وأقل المهر عشرة دراهم فإن سمي أقل من عشرة فلها عشرة
ومن سمي مهراً عشرة فما زاد فعليه المسمى أن يدخلها أو
مات فإن طلقها قبل الدخول والخلو فلها نصف المسمى وإن
تزوجها ولم يسم لها مهراً أو تزوجهما على أن لا مهر لهما فلها

مهر مثلها ان دخل بها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول بها
فلها المتعة ثلثة اثواب من كسوة مثلها وان تزوج المسلم على
خمر او خنزير فالنكاح جائز ولها مهر مثلها وان تزوجها ولم
يسم لها مهر اثم ترا ضيا على تسمية في لها ان دخل بها او مات
عنها وان طلقها قبل الدخول فلها المتعة وان رادها في المهر بعد
العقد لزمت الزيادة وتسقط بالطلاق قبل الدخول فان حطت
من مهرها صح الخط **•** واذا اخلا الزوج بامرأته وليس هناك مانع
من الوطى ثم طلقها فلها كمال المهر وان كان احدهما مريضا
او صائما في رمضان او محرما حج او عمرة او كانت حائضا فليست
خلوة صحيحة واذا خلى المحبوب بامرأته فلها كمال المهر عند اي وقت
ويستحب المتعة لكل مطلقه الا المطلقة واحدة وهي التي
طلقها قبل الدخول وقد سمي لها مهرا **•** واذا تزوج الرجل
ابنته على ان يزوجه ذلك الرجل أخته او بنته ويكون احد
العقدين عوضا عن الآخر فالعقدان جائزان ولكل واحدة منهما
مهر مثلها وان تزوج رجلا امرأة على خدمة سنة او على تعليم

المران فلها مهر مثلها وان تزوج عبد جرة باذن مولاه على خدمتها
سنة جاز **•** واذا اجتمع في المجنونة ابوها وابنها فالولي في
نكاحها ابنها عند اي حنيفة واي يوسف وقال محمد ابوها **•**
ولا يجوز نكاح العبد والامة الا باذن مولاهما واذا تزوج العبد
باذن مولاه فالمهر دين في رقبته يباع فيه واذا زوج المولى امته
فليس عليه ان يتوءها بيت الزوج ولكتها تخدم المولى ويقال
للزوج متى ظفرت بها وطئتها **•** واذا تزوج امرأة على الف
على الا يتزوج عليها او على الا يخرجها من البلد فان وقى بالشرط
فلها المسمى فان تزوج عليها او اخرجها من البلد فلها مهر مثلها
وان تزوجها على حيوان غير موصوف صححت التسمية ولها
الوسط منه والزوج مخير ان شاء اعطاها ذلك وان شاء اعطاها
قمتة وان تزوجها على ثوب غير موصوف فلها مهر مثلها
ونكاح المتعة والنكاح المؤقت باطل **•** وتزوج الامة والعبد
بغير اذن مولاهما موقوف فان اجازة المولى جاز وان رده بطل
وكذلك لو تزوج رجل امرأة بغير رضاها او رجلا بغير رضاها

ويجوز لابن العمران يزوج ابنة عمه من نفسه وإذا اذنت المرأة
 لرجل ان يزوجه من نفسه فعقد محض شامدين جاز وإذا ضمن
 الولي المهر صح ضمنا للمراة الحيار في مطالبة زوجها ووليها
 وإذا فرق القاضي بين الزوجين في النكاح الفاسد قبل الدخول
 فلمهرها وكذلك بعد الخلوة فان دخل بها ولها مهر مثلها لا
 يزاو على المستحي وعليها العدة ويثبت نسب ولدها ومهر مثلها
 يعتبر باخوانها وعماتها وبنات عمها ولا يعتبر بامتها ولا بخالتها
 اذا لم تكونا من قبيلتها ويعتبر في مهر المثل ان تتساوي المرأة
 في الحسن والبس والجمال والمال والعقل والدين والبلد والعصر
 والعفة ويجوز تزويج الامة مسلمة كانت او كابية ولا يتزوج
 امة على حرة ويجوز تزويج الحرة عليها **•** وللحر ان يتزوج اربعا
 من الاجرار والاءماء وليس له ان يتزوج اكثر من ذلك
 ولا يتزوج العبد اكثر من اثنين **•** فان طلق الحرة احدى
 الاربع طلاقا بائنا لم يحزله ان يتزوج رابعة حتى تنقضي عدتها
 واذا تزوج الامة مولاهما شرعت فلها الحيار جرا كان

زوجها وعبدًا وكذلك المكاتبه واذا تزوجت امة بغير اذن
 مولاهما شرعت صح النكاح ولا خيار لها ومن تزوج امرأتين
 في عقد واحد احدهما لا يحل له نكاحها جاز نكاح التي يحل له
 نكاحها وبطل نكاح الاخرى **•** واذا كان بالزوجة عيب فلا خيار
 للزوج واذا كان بالزوج عيب او جنون او جذام او برص فلا
 خيار للزوجة عند اي حنفية وابي يوسف وقال محمد لها الحيا
 وان كان عتيبا اجله الحاكم جولا فان وصل اليها والافرق
 بينهما ان طلبت المرأة ذلك والفرقة تطليقة باينة ولها
 كمال المهر اذا كان قد دخل بها وان كان مجبونا فرق بينهما في
 الحال ولم يؤجله والخصي يؤجل كما يؤجل العتير **•** واذا أسلمت
 المرأة وزوجها كافر عرض عليه القاضي الاسلام فان اسلم
 فهي امراته وان انى الاسلام فرق بينهما وكان ذلك طلاقا عند اي
 ومحمد وان اسلم الزوج وتحته مجوسية عرض عليها الاسلام فان
 اسلمت فهي امراته وان ابت فرق القاضي بينهما ولم تكن الفرقة
 طلاقا وان كانت قد دخل بها فلها المهر وان لم يكن قد دخل

فلما المهر وان لم يكن قد دخل بها فلامهر لها وان اسلمت المرأة في دار
الحرب لم تقع الفرقة عليها حتي تحيض ثلث حيض فاذا احاضت بانت
من زوجها واذا اسلم زوجها الكفاية فمما على نكاحهما واذا اخرج احد
الزوجين النكاح من دار الحرب مسلما وقعت البيئونة بينهما وان
سبي احدهما وقعت البيئونة وان سبيا معا لم يقع البيئونة
واذا اخرجت المرأة النكاحا جرة جاز ان يتزوج ولا عدة عليها
عند اي حنيفة وان كانت حاملا لم تتزوج حتي تضع حملها
واذا ارتد احد الزوجين عن الاسلام وقعت بينهما البيئونة بغير
طلاق وان كان الزوج هو المرتد وقد دخل بها فلها المهر
وان كان لم يدخل بها فنصف المهر وان كانت المرأة هي
المرتدة فان كان قبل الدخول فلامهر لها وان كانت الردة بعد
الدخول فلها المهر وان ارتد امعا واسلما معا فمما على نكاحهما
ولا يجوز ان يتزوج المرتد مسلمة ولا كافرة ولا مرتدة وكذلك
المرتدة لا يتزوجها مسلم ولا كافر ولا مرتد واذا كان احد
الزوجين مسلما فالولد على دينه وكذلك ان اسلم احدهما وله

ولد صغير فولد مسلم باسلامه وان كان احدا الا بغير كتابي
والاخر مجوسي فالولد كتابي واذا تزوج الكافر بغير شهود او في
عدة كافر وذلك في دينهم جاز شرأسلما اقرا عليه . وان تزوج
المجوسي امه او ابنته ثم اسلما فترق بينهما واذا كان للرجل امرأتان
حرتان فعليه ان يعدل بينهما في القسم بكرين كانتا او ثنتين
او احدهما بكر او الاخرى ثيبا وان كانت احدهما حرة
والاخرى امه فللحرة الثلثان من القسم وللأمة الثلث ولا حق
لهن في القسم في حال السفر ويسا فر الزوج بمشأئمنهن والاولي
ان يقصر بينهما فليسافر من وقعت فرعتها واذا رضيت احدي
الزوجات بشرك قسمها لصاحبته جاز ولها ان ترجع في ذلك

كتاب الرضاع

قليل الرضاع وكثيره اذا حصل في مدة الرضاع تعلوق به المحرم
مدة الرضاع عند اي حنيفة ثلثون شهرا وقال ابو يوسف
ومحمد سنتان واذا مضت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع
المحرم ويجرم من الرضاع ما يحرم من النسب الا امرأته من

الرضاع فانه يجوز ان يتزوجها ولا يجوز ان يتزوج امرأته
 من النسب واخت ابنه من الرضاع يجوز ان يتزوجها ولا يتزوج
 اخت ابنه من النسب وامرأة ابنه من الرضاع لا يجوز ان
 يتزوجها كما لا يجوز ان يتزوج امرأة ابنه من النسب ولبن الفحل
 يتعلق به التحريم وهو ان ترضع المرأة صبيته فحرم هذه
 الصبيته على زوجها وابائه وابنائهم ويصير الزوج الذي نزل
 منه اللبن اباً للمرضعة. ويجوز ان يتزوج الرجل باخت
 اخيه من الرضاع كما يجوز ان يتزوج باخت اخيه من النسب
 وذلك مثل الاخ من الاب وان كان له اخت من امه جاز لانها
 من ابيه ان يتزوجها. وكل صبيتين اجتمعا على ثدي
 واحد لم يجز لاحدهما ان يتزوج من الآخر. ولا يتزوج
 المرضعة احد من ولد التي ارضعت ولا ولد ولدها ولا يتزوج
 الصبي المرضع اخت الزوج لانها عمته من الرضاع. واذا
 اختلط اللبن بالماء وهو الغالب تعلق به التحريم وان غلب الماء
 لم يتعلق به تحريم وان اختلط بالطعام تعلق به التحريم وان

غلب الطعام لم يتعلق به تحريم وان كان اللبن غالباً عند
 أي حنيفة. واذا اختلط بالداء وهو الغالب تعلق به التحريم
 واذا اختلط اللبن بلبن شاة وهو الغالب تعلق به التحريم وان
 غلب لبن الشاة لم يتعلق به تحريم. واذا حلب اللبن من المرأة
 بعد موتها فأنجز به الصبي تعلق به التحريم. واذا اختلط
 لبن امرأتين تعلق التحريم باكثرهما عند أي حنيفة وقال محمد
 بهما واذا انزل للذكر لبن فارضعت به صبياً تعلق به التحريم
 واذا انزل للرجل لبن فارضع به صبياً لم يتعلق به التحريم واذا شرب
 صبيان من لبن شاة فلا رضاع بينهما. واذا تزوج الرجل صغيراً
 وكبيراً فارضعت الكبيرة الصغيرة حرمتهما على الزوج وان
 كان لم يدخل بالكبيرة فلامهرها وللصغيرة نصف المهر
 ويرجع به الزوج على الكبيرة ان كانت قد تعدت الفاسد
 وان كانت لم يتعد فلا شيء عليهما ولا يقبل في الرضاع شهادة
 النساء مفردات وانما يقبل شهادة رجلين او رجل وامرأتان
 والله سبحانه وتعالى اعلم

ما
 جاء
 في
 هذا

كتاب الطلاق

الطلاق على ثلاثة أضرب أحسن الطلاق وطلاق السنة وطلاق البدعة فأحسن الطلاق أن يطلق الرجل امرأته طليقة واحدة في طهر لم يجامعها فيه وتركها حتى تنقضي عدها **•** وطلاق السنة أن يطلق المدخول بها ثلاثاً في ثلاثة أطهار **•** وطلاق البدعة أن يطلق بكلمة واحدة ثلاثاً في طهر واحد فإذا فعل ذلك وقع الطلاق وبانت منه وكان عاصياً **•** والسنة في الطلاق من وجهين سنة في الوقت وسنة في العدد فالسنة في العدد يستوي فيها المدخول بها وغير المدخول بها والسنة في الوقت يثبت في حق المدخول بها خاصة وهو أن يطلقها في طهر لم يجامعها فيه وغير المدخول بها يطلقها في حالة الطهر والحيض وإذا كانت المرأة لا تحيض من صغراً وكبر فأراد أن يطلقها للسنة طلقها واحداً فإذا مضى شهر طلقها أخرى فإذا مضى شهر طلقها وجوز أن يطلقها للسنة ولا يفصل بين وطئها وطلاقها بزمان وطلاق الحامل يجوز عقب الجماع ويطلقها السنة ثلاثاً يفصل بين كل تطليقتين بشهر

عند أي حنيفة وإي يوسف وقال محمد لا يطلقها للسنة إلا واحدة وإذا طلق الرجل امرأته في حال الحيض وقع الطلاق ويستحب له أن يراجعها في إذا طهرت وحاضت وطهرت فهو مخير أن شاء طلقها وإن شاء أمسكها **•** ويقع طلاق كل زوج إذا كان بالغاً قلاً ولا يقع طلاق الصبي والمجنون والنأير وإذا تزوج العبد وطلق وقع الطلاق ولا يقع طلاق مولاة على امرأته **•** والطلاق على ضربين صريح وكاينة فالصريح قوله أنت طالق وما وكلت بك فهذا يقع به الطلاق الرجعي ولا يقع به إلا واحدة وإن نوى أكثر من ذلك ولا يفترق إلى نية وقوله أنت الطلاق وانت طالق الطلاق وانت طالق طلاقاً فإن لم يكن له نية فهي واحدة رجعية وإن نوى ثلاثاً فهو ثلاث **•** والضرب الثاني الكاينات لا يقع بها الطلاق إلا بالنية أو بدلالة حال وهي على ضربين منها ثلاثة الفاطي يقع بها طلاق رجعي ولا يقع بها إلا واحدة وهي قوله اعتدي واستبري رحمك وانت واحدة وبقيت الكاينات إذا نوى بها الطلاق كانت واحدة بآية وإن نوى ثلاثاً كانت

ثَلَاثًا وَإِنْ نَوَى اثْنَتَيْنِ كَانَتْ وَاحِدَةً وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُهُ أَنْتَ بَايِنٌ
وَسْتَةٌ وَسَلَةٌ وَجَرَامٌ وَجَبَلٌ عَلَى غَارِبِكَ وَالْحَقُّ بِأَهْلِكَ وَخَلِيَّةٌ
وَبَرِيَّةٌ وَوَهْبَتُكَ لِأَهْلِكَ وَسَرَحَاتُكَ وَفَارَقَاتُكَ وَأَنْتَ حُجْرَةٌ
وَتَقْتَبِعِي وَاسْتَبْرِي وَاعْرِضِي وَابْتَغِي الْأَرْوَاحَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ
لَمْ يَقَعْ بِهَذَا الْفَافِ طَلَاقٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي مَدِّ أَرْكَرَةِ الطَّلَاقِ فَيَقَعْ
الطَّلَاقُ فِي الْقَضَاءِ وَلَا يَقَعْ بِهَا فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا أَنْ يَتَوَقَّعَ
وَأَنْ لَمْ يَكُونَ فِي ذِكْرِ الطَّلَاقِ وَكَانَ فِي غَضَبٍ أَوْ خُصُومَةٍ وَقَعَ الطَّلَاقُ
بِكُلِّ لَفْظٍ لَا يَقْصِدُ بِهِ السَّبَّ وَالشَّتْمَ وَلَمْ يَقَعْ فِيمَا يَقْصِدُ بِهِ السَّبُّ
وَالشَّتْمُ إِلَّا أَنْ يَتَوَقَّعَ وَإِذَا وَصَفَ الطَّلَاقُ بِضَرْبٍ وَزِيَادَةٍ
أَوْ الشَّدَّةِ كَانَ بَاطِلًا مِثْلَ أَنْ يَقُولَ أَنْتَ طَالِقٌ بَايِنًا أَوْ طَالِقٌ أَشَدَّ
الطَّلَاقِ وَأَلْجَشُ الطَّلَاقِ أَوْ طَالِقٌ الشَّيْطَانِ وَالْبِدْعَةُ وَكَالْجَلِ
وَمِلَاءُ الْبَيْتِ وَإِذَا أَضَافَ الطَّلَاقُ إِلَى جَمْعٍ أَوْ إِلَى مَا يُعْتَبَرُ بِهِ
عَنِ الْجَمْعَةِ وَقَعَ الطَّلَاقُ مِثْلَ أَنْ يَقُولَ أَنْتَ طَالِقٌ أَوْ رَقَبَتَاكَ
طَالِقٌ أَوْ عُنُقُكَ طَالِقٌ أَوْ رُوحُكَ أَوْ بَدَنُكَ أَوْ جَسَدُكَ أَوْ وَجْهُكَ
أَوْ فَرْجُكَ وَكَذَلِكَ أَنْ تَقُولَ جُزْءُ أَشْيَاءٍ مَعَهَا مِثْلَ أَنْ يَقُولَ

نصفك أو ثلثك فإن قال يد يدك طالق أو رجلك طالق لم يقع الطلاق
وإن طلقها نصف تطلقه أو ثلث تطلقه كانت تطلقه واحدة
وطلاق المكرم والسكران واقع ويقع الطلاق بقوله إذا قال
نويت به الطلاق والآخرس بالاشارة وإذا أضاف الطلاق إلى
النكاح وقع عقيب النكاح مِثْلَ أَنْ يَقُولَ أَنْ تَزَوَّجْتُكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ
أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا فِي طَالِقٍ وَإِذَا أَضَافَهُ إِلَى شَرْطٍ وَقَعَ
عَقِيبُ الشَّرْطِ مِثْلَ أَنْ يَقُولَ أَنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ وَلَا
تَصَحُّ أَضَافَةُ الطَّلَاقِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْحَالُ مَالِكًا أَوْ يُضِيفُهُ إِلَى
مِلْكٍ فَإِنْ قَالَ لِأَخِيَّةٍ أَنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا
فَدَخَلْتُ الدَّارَ لَمْ تَطْلُقْ. وَالْفَافُ الشَّرْطُ أَنْ إِذَا أَوْ إِذَا مَا وَكُلِّ
وَكُلَّمَا وَمَتَّى وَمَتَّى مَا فَإِذَا أَوْ جَدَ الشَّرْطُ وَقَعَ الطَّلَاقُ وَإِنْ دَخَلَتْ
الْيَمِينَ إِلَّا فِي كَلِمَاتٍ فَإِنَّ الطَّلَاقَ يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الشَّرْطِ حَتَّى يَقَعَ
ثَلَاثًا فَإِنْ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ ذَلِكَ وَتَكَرَّرَ الشَّرْطُ لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ وَزَوَّالُ
الْمَلِكِ بَعْدَ الْيَمِينِ لَا يَبْطُلُهَا فَإِنْ وَجَدَ الشَّرْطُ فِي مِلْكٍ إِجْلَتْ
الْيَمِينُ وَوَقَعَ الطَّلَاقُ وَإِنْ وَجَدَ فِي غَيْرِ مِلْكٍ إِجْلَتْ الْيَمِينُ

وَلَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ وَإِذَا اختلفا في وجود الشرط فالقول قول
الزوج إلا أن يقيم المرأة بينة فإن كان الشرط لا يعلم إلا من
جسمتها فالقول قولها في حق نفسها مثل أن يقول أن حِضَّتْ فانت
طالق فقالت حِضَّتْ طَلَقْتُ وإذا قال إذا حِضَّتْ فانت وفلانة
طالق فقالت حِضَّتْ طَلَقْتُ هي ولم تطلق فلانة وإن قال لها
إذا حِضَّتْ فانت طالق فَرَأَتْ الدَّمَّ لم تطلق حتى تستمر ثلثة
أيام فإذا استمر ثلثة أيام حكمنا بالطلاق من حين حاضت وإذا قال
لها إذا حِضَّتْ حِضَّتْ فانت طالق لم تطلق حتى تظهر من حيضها
وطلاق الأمة تطليقتان حرا كان زوجها أو عبداً وطلاق الحرة
ثلاثاً حراً كان زوجها أو عبداً فإذا طلق الرجل امرأته ثلثاً
قبل المدخول بها وقع عليها فإن فرق الطلاق بانت بالأولى ولم
تقع الثانية وإن قال لها انت طالق واحدةً وواحدةً وقعت
عليها واحدةً وإن قال واحدةً قبل واحدةً وقعت عليها واحدةً
وإن قال واحدةً قبلها واحدةً وقعت ثنتان وإن قال واحدةً
بعدها واحدةً وقعت واحدةً وإن قال واحدةً بعد واحدةً

٨٤
أو معها واحدةً أو مع واحدةً وقعت ثنتان وإن قال لها إن ذلك
الدار فانت طالق واحدةً وواحدةً فدخلت الدار وقعت عليها
واحدةً عند أي حنيفة وإن قال لها انت طالق مكة فهي طالق
في كل البلاد وكذلك إن قال لها انت طالق في الدار وإن
قال انت طالق إن دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل مكة وإن قال
لها انت طالق غداً وقع عليها الطلاق بطولوع الفجر وإذا قال لا إله إلا
اختاري ينوي بذلك الطلاق أو قال لها طلقي نفسك فلها أن تطلق
نفسها ما دامت في مجلسها ذلك فإن قامت إذا حدث في عمل آخر
خرج الأمر من يدها وإن اختارت نفسها في قوله اختاري كانت
واحدةً بآية ولا تكون ثلثاً وإن نوى الزوج ذلك فلا بد من ذكر
النفس في كلامها وكلامه وإن طلق نفسها في قوله طلقي
نفسك فهي واحدة رجعية وإن طلق نفسها ثلثاً وقد أراد
الزوج ذلك وقع عليها وإن قال لها طلقي نفسك متى شئت فلها
أن تطلق نفسها في المجلس وبعده وإذا قال للرجل طلق امرأتك فله
أن يطلقها في المجلس وبعده وإن قال له طلقها إن شئت فله أن
يطلقها في المجلس خاصة وإن قال لها إن كنتي تحبيني أو بغضيني

فَانْتِ كَالْقَوْلِ فَقَالَتْ اِحْبُكْ اَوْ ابْغْضَاكَ وَقَعَ الطَّلَاقُ وَانْكَانَ
فِي قَلْبِهَا خِلَافٌ مَا اَظْهَرَتْ وَادَّاهِلَقْ امْرَاَتَهُ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ كَلَامًا
بَايْنًا فَمَاتَتْ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ وَرَثَتْ وَانْ مَاتَ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا
فَلَا مِيرَاثَ لَهَا وَانْ قَالَ لَامْرَاَتِهِ اَنْتِ كَالْقَوْلِ اِنْ شَاءَ اللهُ مُتَّصِلًا
لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ فَاِنْ قَالَ لَهَا اَنْتِ كَالْقَوْلِ ثَلَاثًا اِلَّا وَاحِدَةً طَلَقَتْ
ثَلَاثِينَ وَانْ قَالَ اَلَا تَقْبَلِينَ طَلَقْتُ وَاحِدَةً وَادَّاهِلَقْ امْرَاَتَهُ
اَوْ شَقَّصَا مِنْهَا اَوْ مَلَكَتِ الْمَرْأَةُ رَوْحَهَا اَوْ شَقَّصَا مِنْهُ وَقَعَتِ الْفُرْقَةُ

كِتَابُ الرَّجْعَةِ

اِذَا هَلَقَ الرَّجُلُ امْرَاَتَهُ تَطْلِيقَةً رَجْعِيَّةً اَوْ تَطْلِيقَتَيْنِ فَلَهُ اَنْ
يُرَاجِعَهَا فِي عِدَّتِهَا رَضِيَتْ بِذَلِكَ اَمْ لَمْ تَرْضَ وَالرَّجْعَةُ اِنْ يَقُولُ
رَاجِعْتُكَ اَوْ رَاجَعْتُ امْرَاَتِي اَوْ يَطَاهَا اَوْ يَقْبَلُهَا اَوْ يَمْسُهَا بِشَهْوَةٍ
اَوْ يَنْظُرُ اِلَى فَرْجِهَا بِشَهْوَةٍ وَيَسْتَحِبُّ اَنْ يُشْهَدَ عَلَى الرَّجْعَةِ
شَاهِدَيْنِ وَانْ لَمْ يُشْهَدْ صَحَّتِ الرَّجْعَةُ وَانْ انْقَضَتِ الْعِدَّةُ فَقَالَ
كُنْتُ رَاجِعُهَا فِي الْعِدَّةِ وَصَدَّقْتُهُ فَهِيَ رَجْعِيَّةٌ وَانْ كَذَبَتْهُ
فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا وَلَا يَمِينُ عَلَيْهَا عِنْدَ اِي حَيْفَةٍ وَادَّاهِلَقْ امْرَاَتَهُ
قَدْ رَاجِعْتُكَ فَقَالَتْ مَحِيَّةٌ لَهُ قَدْ انْقَضَتْ عِدَّتِي لَمْ تَصَحَّ الرَّجْعَةُ

عِنْدَ اِي حَيْفَةٍ وَادَّاهِلَقْ امْرَاَتَهُ قَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا قَدْ كُنْتُ
رَاجِعُهَا فَصَدَّقْتُهُ الْمَوْلَى وَكَذَبَتْ الْاُمَةُ فَاَلْقَوْلُ قَوْلُهَا وَانْ انْقَطَعَ
الدَّمُّ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ لِحَشْرَةِ اَيَّامِ انْقِطَاعِ الرَّجْعَةِ وَانْ لَمْ
تَغْتَسِلْ وَانْ انْقَطَعَ لَاقِلٌ مِنْ عَشْرَةِ اَيَّامٍ لَمْ تَنْقُطِ الرَّجْعَةُ حَتَّى
تَغْتَسِلَ اَوْ يَمُضِيَ عَلَيْهَا وَقْتُ صَلَاةٍ اَوْ تَتَيَمَّمُ وَتُصَلِّيَ عِنْدَ اِي حَيْفَةٍ
وَ اِي يَوْسُفَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ اِذَا اِيْتَمَمَتْ انْقِطَاعُ الرَّجْعَةِ وَانْ اغْتَسَلَتْ
وَنَسِيَتْ شَيْئًا مِنْ بَدَنِهَا لَمْ يُصْبِهِ الْمَاءُ فَاِنْ كَانَ غُضُوًّا فَمَا فَوْقَهُ
لَمْ تَنْقُطِ الرَّجْعَةُ وَانْ كَانَ اَقْلَ مِنْ غُضُوٍّ انْقَطَعَتِ الرَّجْعَةُ
وَالْمُطَلَّقةُ الرَّجْعِيَّةُ تَتَشَوَّقُ وَتَسْرِي وَيَسْتَحِبُّ لِرَوْحِهَا اَنْ لَا يَدْخُلَ
عَلَيْهَا حَتَّى يُؤْذِنَهَا اَوْ يُسَمِعَهَا خَفَقَ نَعْلِهِ . وَالطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ
لَا يَجْرِمُ الْوَطْئَ . وَادَّاهِلَقْ امْرَاَتَهُ بَايْنًا دُونَ الثَّلَاثِ
فَلَهُ اَنْ يَسْرَوْجَهَا فِي عِدَّتِهَا وَبَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا . وَانْ كَانَ
الطَّلَاقُ ثَلَاثًا فِي الْحَجْرَةِ اَوْ اثْنَتَيْنِ فِي الْاُمَةِ لَمْ تَحُلْ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ
رَوْجًا غَيْرَهُ نِكَاحًا صَحِيحًا وَيَدْخُلَ بِهَا ثُمَّ يَطْلُقُهَا اَوْ يَمُوتَ عَنْهَا
وَالصَّبِيُّ الْمُرَاهِقُ فِي الْبَحْلِيلِ كَالْبَالِغِ وَوَطْئُ الْمَوْلَى لَا يَحُلُّهَا

وَإِذَا تَزَوَّجَهَا بِشَرْطِ الْحَيْلِ فَالنِّكَاحُ مَكْرُوهٌ فَإِنْ طَلَّقَهَا بَعْدَ
وَطْئِهَا حَلَّتْ لِلأَوَّلِ وَإِذَا طَلَّقَ الْحِزَّةَ تَطْلِيقَةً أَوْ تَطْلِيقَتَيْنِ وَانْقَضَتْ
عَدَّتُهَا وَتَزَوَّجَتْ بِرُوحٍ أُخْرَى عَادَتْ إِلَى الْأَوَّلِ عَادَتْ بِثَلَاثِ
تَطْلِيقَاتٍ وَتَهْدِمُ الزَّوْجَ الثَّانِي مَا دُونَ الثَّلَاثِ كَمَا يَهْدِمُ الثَّلَاثُ
وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا يَهْدِمُ مَا دُونَ الثَّلَاثِ ❦ وَإِذَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فَقَالَتْ
قَدْ انْقَضَتْ عِدَّتِي وَتَزَوَّجْتُ بِرُوحٍ أُخْرَى وَطَلَّقْتَنِي وَانْقَضَتْ
عِدَّتِي وَالْمُدَّةُ فَحْتَمَلُ ذَلِكَ جَارَ لِلزَّوْجِ أَنْ يُصَدِّقَهَا إِذَا كَانَ
❦ فِي غَالِبِ ظَنِّهِ أَنَّهَا صَادِقَةٌ ❦ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ❦

كِتَابُ الْإِيلَاءِ

إِذَا قَالَ الزَّوْجُ لِأَمْرَأَتِهِ وَاللَّهُ لَا أَقْرَبُكَ أَوْ لَا أَقْرَبُكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ
فَهُوَ مُؤَلٍّ فَإِنْ وَطِئَهَا فِي الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ جَنَّتْ فِي مِيسِنِهِ وَلَزِمَتْهُ
الْكُفَّارَةُ وَسَقَطَ الْإِيلَاءُ وَإِنْ لَمْ يَقْرَأْهَا حَتَّى مَضَتْ أَرْبَعَةُ
أَشْهُرٍ فَقَدْ بَانَ مِنْهُ بِطَلْقِهِ فَإِنْ كَانَ حَلَفَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ
فَقَدْ سَقَطَ الْيَمِينُ وَإِنْ حَلَفَ عَلَى الْأَبَدِ فَالْيَمِينُ بَاقِيَةٌ فَإِنْ عَادَ
وَتَزَوَّجَهَا عَادَ الْإِيلَاءُ فَإِنْ وَطِئَهَا وَالْأَوْقَعَتْ مَمْضِي أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ

نظيره



تَطْلِيقَةً أُخْرَى فَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَادَ الْإِيلَاءُ وَوَقَعَ مَمْضِي أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ
تَطْلِيقَةً أُخْرَى فَإِنْ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ زَوْجٍ لَمْ يَقَعْ بِذَلِكَ الْإِيلَاءُ طَلَاقٌ
وَالْيَمِينُ بَاقِيَةٌ فَإِنْ وَطِئَهَا كَفَّرَ عَنْ مِيسِنِهِ وَإِنْ حَلَفَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ
لَمْ يَكُنْ مُؤَلٍّ وَإِنْ حَلَفَ بِصَوْمٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ عَتَقٍ أَوْ طَلَاقٍ
فَهُوَ مُؤَلٍّ وَإِنْ أَلَامَ الْمَطْلُوقَةَ الرَّجْعِيَّةَ كَانَ مُؤَلٍّ وَإِنْ أَلَامَ مِنَ
الْبَائِنَةِ لَمْ يَكُنْ مُؤَلٍّ ❦ وَمُدَّةُ إِيلَاءِ الْأَمَةِ شَهْرٌ فَإِنْ كَانَ لِلْمَوْلَى
مَرِيضًا أَوْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْجَمَاعِ أَوْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ مَرِيضَةً أَوْ كَانَ
بَيْنَهُمَا مَسَافَةٌ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهَا فِي مُدَّةِ الْإِيلَاءِ فَفِيهِ أَنْ
يَقُولَ بِلِسَانِهِ فِيمَتِ الْيَمِينُ فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ سَقَطَ الْإِيلَاءُ فَإِنْ صَحَّ فِي
الْمُدَّةِ بَطُلَ ذَلِكَ الْفِي وَصَارَ فِيهِ الْجَمَاعُ ❦ وَإِذَا قَالَ لِامْرَأَتِهِ
أَنْتِ عَلَى حَرَامٍ سُئِلَ عَنْ نَيْتِهِ فَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ الْكَذِبَ
فَهُوَ كَمَا قَالَ وَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ الطَّلَاقَ فَهِيَ تَطْلِيقَةٌ بَائِنَةٌ إِلَّا أَنْ شَوَّكَ
الثَّلَاثَ وَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ الظَّهَارَ فَهُوَ ظَهَارٌ وَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ
الْحَرِيمَ أَوْ لَمْ أَرِدْ شَيْئًا فَهُوَ مِمَّنْ يَصِيرُ بِهَا مُؤَلٍّ ❦

كِتَابُ الْحَلَعِ

اقله

اذا انشأ الزوجان وخافا الا يقيما حد ودا الله فلا بأس ان يفدي
نفسهما بمال فخلعها به فاذا فعل ذلك وقع بالخلع تطليقة باينة ولزمها
المال فان كان النشور من قبله كره له ان ياخذ منها عوضا وان
كان النشور من قبلها كره له ان ياخذ اكثر مما اعطاها فاذا
فعل ذلك جاز في القضا وان طلقها على مال فقيلت وقع الطلاق
ولزمها المال وكان الطلاق بايئا وان بطل العوض في الخلع مثل
ان تخلع المرأة المسلمة على خمر او خنزير فلا شيء للزوج والفرقة
ثابتة وان بطل العوض في الطلاق كان رجعيًا وما جاز ان يكون
مهرًا جاز ان يكون بدلًا في الخلع وان قالت له خالعتني على ما في
يدي فخالعها فلم يكن في يديها شيء فلا شيء له عليها وان طلقها على ما
في يديها من مال فخالعها فلم يكن في يديها شيء ردت عليه مهرها
فان قالت على ما في يدي من دراهم فلم يكن في يديها شيء فعليه ثلثه
دراهم فان قالت طلقني ثلثا بالالف فطلقها واحدة فعليه ثلث
الالف وان قالت طلقني ثلثا على الف فطلقها واحدة فلا شيء له عليها
عند اي حنيفة ولو قال الزوج طلقني نفسك ثلثا بالالف او على الف

فطلعت نفسها واحدة لم يقع عليها شيء والمبارآت كالخلع والمبارآت
والخلع يسقطان كل حق لكل واحد من الزوجين على الآخر مما يتعلق

بالنكاح عند اي حنيفة رحمه الله

كتاب الظهار

اذا قال الرجل لامرأته انت علي كظهر أمي فقد حرمت عليه
لا يحل له وطئها ولا لمسها ولا تقبلها حتي يكفر عن ظهاره
فان وطئها قبل ان يكفر استغفر الله عز وجل ولا شيء عليه
غير الكفارة الاولى ولا يعاود حتي يكفر والعود الذي
يجب به الكفارة ان يعزم علي وطئها واذا قال انت علي
كظهر أمي او كظهرها او كظهرها فهو مظاهر وكذلك
اذا شبهتها بمن لا يحل له النظر اليها على التأييد من محارمه
مثل اخته او عمته او امه من الرضاغة وكذلك ان قال
رأسك علي كظهر أمي او فرجك او وجهك او رقبتيك او
نصفك او ثلثك وان قال انت علي مثل أمي رجع الي يمينه فان
قال اردت الكرامة فهو كما قال وان قال اردت الظهار

فهُوَ ظَهَارٌ وَإِنْ قَالَ ارْدَتْ الطَّلَاقَ فَهُوَ طَلَاقٌ بَيِّنٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
 لَهُ بَيِّنَةٌ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ. وَلَا يَكُونُ الظَّهَارُ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِهِ فَإِنْ ظَاهَرَ
 مِنْ أَمَتِهِ لَمْ يَكُنْ مَظَاهِرًا. وَمَنْ قَالَ لِنَسَائِهِ أَنْتُنَّ عَلَيَّ كَظَهَرِ
 أُمِّي فَهُوَ مَظَاهِرٌ مِنْ جَمَاعَتِهِمْ وَعَلَيْهِ لَكُلِّ وَاحِدَةٍ كَفَّارَةٌ
 وَكَفَّارَةُ الظَّهَارِ عِتْقُ رَقَبَةٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ
 مُتَتَابِعَيْنِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَطَعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا كُلَّ ذَلِكَ
 قَبْلَ الْمَسِيحِ يُجْزَى فِي الْعِتْقِ الرِّقَّةُ الْكَافِرَةُ وَالْمُسْلِمَةُ وَالذَّكَرُ
 وَالْأُنْثَى وَالصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ. وَلَا يُجْزَى الْعِمَاءُ وَلَا
 الْمَقْطُوعَةُ الْيَدَيْنِ أَوِ الرَّجْلَيْنِ وَبِحُجُورِ الْأَصْمِ وَمَقْطُوعِ أَحَدِ
 الْيَدَيْنِ وَاحِدِي الرَّجْلَيْنِ مِنْ خِلَافٍ وَلَا يُجُوزُ مَقْطُوعُ ابْنِهَا
 الْيَدَيْنِ وَلَا الْمَحْنُونُ الَّذِي لَا يَعْقِلُ. وَلَا يُجُوزُ عِتْقُ الْمَذَبَّرِ
 وَامْرَأَتُ الْوَلَدِ وَالْمَكَاتِبُ الَّذِينَ يَدِي بَعْضُ الْمَالِ فَإِنْ عَتَقَ مَكَاتِبًا
 لَمْ يَوْدِ شَيْءٌ جَارٍ. فَإِنْ اشْتَرَى أَبَاهُ أَوْ ابْنَهُ يَنْوِي عِنْدَ
 الشِّرَاءِ عَنِ الْكَفَّارَةِ جَارِعَتَهَا وَإِنْ عَتَقَ نِصْفَ عَبْدٍ مُشْتَرَكٍ
 وَضَمَّ قِيمَةَ بَاقِيهِ فَاعْتَقَهُ لَمْ يَجُزْ وَإِنْ عَتَقَ نِصْفَ عَبْدٍ عَنْ

اعْتَقَ بَاقِيَهُ عَنِ الْكَفَّارَةِ
 نِصْفَ عَبْدٍ عَنْ

كَفَّارَتِهِ ثُمَّ جَامَعَ الَّتِي ظَاهَرَ مِنْهَا ثُمَّ اعْتَقَ بَاقِيَهُ لَمْ يَجُزْ عِنْدَ أَيِّ حَنِيفَةٍ
 وَإِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَظَاهِرَ مَا يَعْتَقُ فَكَفَّارَتُهُ صَوْمُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ
 لَيْسَ فِيهِمَا صَوْمُ رَمَضَانَ وَلَا يَوْمُ الْفِطْرِ وَلَا يَوْمُ النُّجُورِ وَلَا أَيَّامُ
 الشَّرِيقِ فَإِنْ جَامَعَ الَّتِي ظَاهَرَ مِنْهَا فِي خِلَالِ الشَّهْرَيْنِ لِبِلَاءِ عَامِدًا أَوْ
 نَهَارًا نَاسِيًا اسْتَأْنَفَ الصَّوْمَ عِنْدَ أَيِّ حَنِيفَةٍ وَمُحَمَّدٍ فَإِنْ فَطَرَ فِي
 يَوْمٍ مِنْهَا بَعْدَ رَأَوْ بِغَيْرِ عَذْرَاسْتَأْنَفَ. وَإِذَا ظَاهَرَ الْعَبْدَ لَمْ يَجُزْ
 فِي الْكَفَّارَةِ إِلَّا الصَّوْمُ وَإِنْ عَتَقَ الْمُؤَلَّى عَنْهُ أَوْ اطْعَمَ عَنْهُ لَمْ
 يَجُزْ. وَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ الْمَظَاهِرَ الصِّيَامَ اطْعَمَ سِتِّينَ مَسْكِينًا
 كُلُّ مَسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ
 أَوْ قِيمَةٍ ذَلِكَ فَإِنْ غَدَّاهُمْ وَعَشَّاهُمْ جَارٍ قَلِيلًا كَانُوا أَوْ كَثِيرًا
 وَإِنْ أَعْطَى مَسْكِينًا وَاحِدًا سِتِّينَ يَوْمًا اجْزَاهُ وَإِنْ أَعْطَاهُ
 فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ لَمْ يَجُزْ إِلَّا عَنْ يَوْمِهِ. وَإِنْ قَرَّبَ الَّتِي ظَاهَرَ
 مِنْهَا فِي خِلَالِ الْأَطْعَامِ لَمْ يَسْتَأْنَفْ وَمَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ كَفَّارَتَا
 ظَهَارٍ فَاعْتَقَ رَقَبَتَيْنِ لَا يَنْوِي أَحَدَهُمَا بَعِيثَهَا جَارِعَتَهُمَا وَإِنْ صَامَ
 أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ اطْعَمَ مِائَةً وَعِشْرِينَ مَسْكِينًا جَارٍ وَإِنْ عَتَقَ رَقَبَةً

واحدة او صاغر شهرين متتابعين كان له ان يجعل ذلك عن ايتها شاء
كتاب اللعان

اذا قذف الرجل امراته بالزنا وهما من اهل الشهادة والمرأة
ممن يحد قاذفها او نفي نسب ولدها وطالبته بموجب القذف
فعليه اللعان فان امتنع حبسه الحاكم حتي يلاعن او يكذب
نفسه فيحد وان لاعن وجب عليها اللعان فان امتنعت حبسها
الحاكم حتي تلاعن او تصدقه فيحد. وان كان الزوج عبدا
او كافرا او محدودا في قذف فقدف امراته فعليه الحد
وان كان من اهل الشهادة وهي امه او كافرة او محدودة في
قذف او كانت ممن لا يحد قاذفها فلا حد عليه في قذفها ولا
لعان. وصفة اللعان ان يبيدي القاضي بالزوج فيشهد
اربعة شهادات بالله يقول في كل مرة اشهد بالله اني لمن
الصادقين فيما رميتها به من الزنا ثم يقول في الخامسة لعنة
الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا فيشير
اليها في جميع ذلك ثم تشهد المرأة اربع مرات يقول في كل مرة

اشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا وتقول في
الخامسة غضب الله عليهما ان كان من الصادقين فيما رماها
به من الزنا فاذا تلاعنا فزقي القاضي بينهما وكانت الفرقة
تطبيقا بآيته عند اي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يحرم مؤبد
وان كان القذف بولد نفي القاضي نسبه والحقه بامه فان عاد
الزوج فالكذب نفسه حده القاضي وحله ان يترزوها وكذلك
ان قذف غيرها فيحد او زنت فيحد. وان قذف امراته وهي
صغيرة او مجنونة فلا لعان بينهما وقذف الاخرس لا يتعلق به
لعان. واذا قال الزوج ليس حملك مني فلا لعان وان قالت زنت
وهذا الحمل من الزنا تلاعنا ولم ينف القاضي الحمل. وان نفي
الرجل ولدا امراته عقيب الولادة او في الحال التي تقبل فيها التهمة
وتبتاع الله الولادة صح نفيه ولاعنه وان نفاه بعد ذلك
لاعن وثبت النسب وقال لا يصح نفيه في مدة النفاس واذا
ولدت ولدين في بطن واحد فنفي الاول واعترف بالثاني ثبت
نسبهما وحده الزوج وان اعترف بالاول ونفي الثاني ثبت

فَسَبَّهِنَّمَا وَلَا عَزَّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

كتاب العدة

أَذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ طَلًّا قَابِلًا أَوْ رَجْعِيًّا أَوْ وَقَعَتِ الْفَرْقَةُ بَيْنَهُمَا
بَغَيْرِ طَلَّاقٍ وَهِيَ حُرَّةٌ مِمَّنْ تَحِيضُ فَعَدَّتْهَا ثَلَاثَةَ أَقْرَاءٍ وَالْأَقْرَاءُ الْحَيْضُ
وَأَنْ كَانَتْ لَا تَحِيضُ فَعَدَّتْهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَأَنْ كَانَتْ حَامِلًا فَعَدَّتْهَا
أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا وَأَنْ كَانَتْ أَمَةً فَعَدَّتْهَا حَيْضَتَانِ فَإِنْ كَانَتْ لَا تَحِيضُ
فَعَدَّتْهَا شَهْرًا وَنِصْفًا. وَأَذَا مَاتَ الرَّجُلُ عَنْ امْرَأَتِهِ الْحُرَّةِ
فَعَدَّتْهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا وَأَنْ كَانَتْ أَمَةً فَعَدَّتْهَا شَهْرًا وَخَمْسَةَ
أَيَّامٍ وَأَنْ كَانَتْ حَامِلًا فَعَدَّتْهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا. وَأَذَا وَرَثَتِ
الْمُطَلَّقةُ فِي الْمَرَضِ فَعَدَّتْهَا أَبْعَدُ الْأَجَلَيْنِ فَإِنْ أَعْتَقَ الْأَمَةُ فِي عَدَّتِهَا
مِنْ طَلَّاقٍ رَجْعِيٍّ انْتَقَلَتْ عَدَّتُهَا إِلَى عَدَّةِ الْجَرَائِرِ وَأَنْ أَعْتَقَتْ وَهِيَ
مَبْنُوتَةٌ أَوْ مُتَوَفَا عَنْهَا رَوْحُهَا لَمْ تَنْتَقِلْ عَدَّتُهَا إِلَى عَدَّةِ الْجَرَائِرِ وَأَنْ
كَانَتْ أَيْسَةً فَأَعْتَدَتْ بِالشَّهْرِ ثُمَّ رَأَتْ الدَّمَ انْقَضَ مَا مَضَى
مِنْ عَدَّتِهَا وَكَانَ عَلَيْهَا أَنْ تَسْتَأْنِفَ الْعَدَّةَ بِالْحَيْضِ. وَالْمَنْكُوحَةُ
بِنِكَاحٍ فَاسِدٍ أَوْ الْمَوْطُوءَةُ بِشُبُهَةِ عَدَّتِهَا الْحَيْضُ فِي الْفَرْقَةِ وَالْمَوْتِ

وَأَذَا مَاتَ مَوْلَى أَمِّ الْوَلَدِ عَنْهَا أَوْ أَعْتَقَهَا فَعَدَّتْهَا ثَلَاثَ حَيْضٍ
وَأَذَا مَاتَ الصَّغِيرُ عَنْ امْرَأَتِهِ الْحُرَّةِ وَبِهَا حَبْلٌ فَعَدَّتْهَا أَنْ تَضَعَ
حَمْلَهَا فَإِنْ حَدَثَ الْحَبْلُ بَعْدَ الْمَوْتِ فَعَدَّتْهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا
وَأَذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي خَالِ الْحَيْضِ لَمْ تَعُدَّ بِالْحَيْضَةِ الَّتِي وَقَعَ
فِيهَا الطَّلَاقُ وَأَذَا وَطِئَتِ الْمُعْتَدَّةُ بِشُبُهَةِ فَعَلَيْهَا عَدَّةٌ أُخْرَى
وَتَدْخُلُ الْعَدَّتَانِ فَيَكُونُ مَا تَرَاهُ مِنَ الْحَيْضِ مُحْتَسِبًا بِهِ مِنْهُمَا
جَمِيعًا فَإِنْ انْقَضَتِ الْعَدَّةُ مِنَ الْأَوَّلِ وَلَمْ تَكْمَلِ الثَّانِي كَانَ عَلَيْهَا
تِمَامُ عَدَّةِ الثَّانِي. وَابْتَدَأَ الْعَدَّةُ فِي الطَّلَاقِ عَقِيبَ الطَّلَاقِ
وَفِي الْوَفَاةِ عَقِيبَ الْوَفَاةِ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِالطَّلَاقِ أَوْ الْوَفَاةِ حَتَّى مَضَتْ
مُدَّةُ الْعَدَّةِ فَقَدْ انْقَضَتِ الْعَدَّةُ وَالْعَدَّةُ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ عَقِيبُ
التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا أَوْ عَزْمِ الْوَاطِئِ عَلَى تَرْكِ وَطِئِهَا وَعَلَى الْمَبْنُوتَةِ
وَالْمُتَوَفَا عَنْهَا رَوْحُهَا إِذَا كَانَتْ مُسْلِمَةً بِالْعَدَّةِ الْأَحْدَادُ بِتَرْكِ
الطَّيْبِ وَالزَّيْنَةِ وَالذَّهْنِ وَالْحُلِيِّ الْأَمِنْ عُدْرَةٍ وَلَا تَحْتَضِبُ وَلَا
تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا بَعْضُهُ وَلَا يَزْعُفَرَانِ وَلَا أَحْدَادًا عَلَى كَافِرَةٍ وَلَا
صَغِيرَةٍ وَعَلَى الْأَمَةِ الْأَحْدَادُ وَلَيْسَ فِي عَدَّةِ النِّكَاحِ الْفَاسِدِ وَلَا فِي

عدة ام الولد اجداد ولا ينبغي ان تخطب المعتدة ولا باس في
التعريض في الخطبة ولا يجوز للمطلقة الرجعية والمبتوتة الخروج
من بيتها ليلا ولا نهارا والمتوفاعنها زوجها تخرج نهارا وبعض
الليل ولا تنبت في غير منزلها وعلى المعتدة ان تعتد في المنزل
الذي يضاف اليها للسكنى فيه حال وقوع الفرقة فان كان
نصيبها من دار الميت لا يكفيها واخرجها الورثة من نصيبهم
انتقلت . ولا يجوز ان يسافر الزوج بالمطلقة الرجعية واذا
طلق الرجل امراته لطلاقا بينا ثم تزوجها في عدتها وطلقها قبل ان
يدخل بها فلها مهر كامل وعليها عدة مستقبله وقال محمد لها نصف
المهر وعليها تمام العدة الاولى وثبت نسب ولد المطلقة الرجعية
اذا جاءت به لسنتين واكثر ما لم تقر بانقضاء العدة وان جاءت
به لاقل من سنتين بآث وان جاءت به لاكثر من سنتين ثبت
نسبه وكانت رجعية ويجعل كأنه وطئها في العدة
والمبتوتة ثبت نسب ولديها اذا جاءت به لاقل من سنتين
فان جاءت به لاكثر من سنتين من يوم الفرقة لم يثبت الا ان

يدعيه ويثبت نسب المتوفاعنها زوجها ما بين الوفاة وبين
سنتين واذا اعترفت المعتدة بانقضاء عدتها ثم جاءت بولد
لاقل من ستة اشهر ثبت نسبه وان جاءت به لستة اشهر لم
يثبت واذا ولدت المعتدة ولدا لم يثبت نسبه عند اي
الا ان يشهد بولاده رجلان او رجل وامرأتان الا ان يكون
هناك جبل ظاهرا واعتراف من قبل الزوج فيثبت النسب من
غير شهادة وقال ابو يوسف ومحمد يثبت في الجميع بشهادة امرأة
واحدة واذا تزوج امرأة فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر
منذ يوم تزوجها لم يثبت نسبه وان جاءت به لستة اشهر فصا
عدا يثبت نسبه اعترف به الزوج او سكك وان جحد الولادة
يثبت بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة واكثر مدة الحمل
سنتان واقله ستة اشهر . واذا طلق الذمي الذمية فلا
عدة عليها واذا تزوجت الحامل من الذمي جاز النكاح ولا يطهرها

حتى تضع حملها والله اعلم
كتاب النفقات

النفقة واجبة للزوجة على زوجها مسئلة كانت أوكافرة
إذا سلمت نفسها في منزله فعليه نفقتها وكسوتها وسكاتها
يُعتبر ذلك بطلانها جميعاً موسراً كان أو معسراً فان امتنعت
من تسليم نفسها حتى يعطيها مهرها فلها النفقة وان نشرت فلا
نفقة لها حتى تعود الى منزله وان كانت صغيرة لا يستمتع بها
فلا نفقة لها وإن سلمت اليه وان كان الزوج صغيراً لا يقدر على
الوطي والمرأة كبيرة فلها النفقة. وإذا طلق الرجل امرأته
فلها النفقة والسكنى في عدتها رجعيّاً كان أو بائناً ولا نفقة
للمتوفاعنها زوجها. وكل فرقة جاءت من قبل المرأة بسبب هو
معصية فلا نفقة لها وان طلقها ثم ارتدت سقطت نفقتها وان
مكنت ابن زوجها من نفسها قبل الطلاق فلا نفقة لها وان مكنته
بعد الطلاق فلها النفقة لها. وإذا حبست المرأة في دين أو غصبها
رجل كرها فذهب بها فلا نفقة لها وحجت مع محرّم فلا نفقة
لها وان مرضت في منزل الزوج فلها النفقة. ويفرض على الزوج
النفقة اذا كان موسراً ونفقة خادمها ولا يفرض لأكثر من خادم

واحد وعليه ان يسكنها في دار مفردة ليس فيها أحد من
اهله إلا ان تختار ذلك وان كان له ولد من غيرها فليس له ان يسكنه
معها وللزوج ان يمنع والديها وولدها من غير واهلها من الدخول
عليها ولا يمنعهم من النظر اليها وكلامها اي وقت اختاروا.
ومن اعتسر نفقة امرأته لم يفرق بينهما ويقال لها استدني علي
وإذا غاب الرجل وله مال في يد رجل معترف به وبالزوجية
فرض القاضي في ذلك المال نفقة للزوجة الغايب واولاده الصغار
والديهم وياخذ منها كفيلاً بها ولا يقضي نفقة في مال الغايب
الأهولاء وإذا قضى القاضي لها نفقة الاعسار ثم ابتسرتم لها
نفقة الموسر وإذا مضت مدة لم ينفق الزوج عليها وحالته بذلك
فلا شيء لها إلا ان يكون القاضي فرض لها النفقة أو صاحب الزوج
على مقدار فيقضي لها نفقة ما مضى. وإذا مات الزوج بعد ما قضى
عليه بالنفقة ومضت شهر وسقطت وان سلفها نفقة السنة ثم
مات لم يسترجع منها شيئاً وقال محلي تحتسب لها نفقة ما مضى وما
بقي للزوج وإذا تزوج العبد جرة فنفقتهما دين عليه يباع فيها

واذا تزوج الرجل أمةً فبؤاها المولى معه منزلاً فلها النفقة وإن لم
يؤبها فلا نفقة لها ونفقة الأولاد الصغار على الأب لا يشاركه فيها
أحد كما لا يشاركه في نفقة الزوجة أحد وإن كان الصغير رضيعاً
فليس على أمه أن ترضعه ويستأجر له الأب من ترضعه عندها فإن
استأجرها وهي شريفة أو معدة لترضع ولدًا لم تجز وأن انقضت
العدة فاستأجرها على أرضاء جاز فإن قال الأب لا استأجرها وجاء
بغيرها ورضيت الأمة بمثل أجره الأجنبية كانت أحق وإن التمس
زيادة لم يجبر الزوج عليها ونفقة الصغير واجبة على أبيه وإن خالفه
في دينه كما تجب نفقة الزوجة على الزوج وإن خالفته في دينه. وإذا
وقعت الفرقة بين الزوجين فالأحق بالولد وإن لم تكن فأم الأم أولى
من أم الأب فإن لم تكن فأم الأب أولى من الأخوات فإن لم تكن فالأخوات
أولى من العمات والخالات وتقدم الأخ من الأب والأم ثم الأخ من
من الأم ثم الأخ من الأب ثم الخالات أولى من العمات ينزلن كما
ينزلن الأخوات ثم العمات ينزلن كذلك وكل من تزوجت من
هؤلاء سقط حقها إلا الجدة إذا كان زوجها الجدة وإن لم تكن للصبي امرأة

٩٣
من أمه واختصم فيه الرجال فالأقربهم أقربهم إلى الميت نصيباً والأم
والجدة أحق بالغلام حتى يأكل ويشرب وحب ويلبس وحب ويستنجي وحب
والجارية حتى تحيض ومن سوى الأم والجدة أحق بالجارية حتى تبلغ حداً
تنتهي والامة حتى اعتقها مولاً ما وامر الولد إذا اعتقت في حق الولد
كالجزء وليس للامة وامر الولد قبل المعتق حق في الولد والذمية أحق
بولد ما للمسلم مالم يعقل الأديان وتُحاف أن يالف الكفر وإذا ارادت
المطلقة أن تخرج بولد ما من مصر فليس لها ذلك إلا أن تخرجها إلى وطنها
وقد كان الزوج تزوجها فيه. وعلى الرجل أن يتفق على بؤيه واجدادهم
وجذاته إذا كانوا فقراء وإن خالفوه في دينه ولا تجب النفقة مع اختلافاً
الدين إلا للزوجة والأبوين والأجداد والجذات والولد وولد الولد
ولا يشارك الولد في نفقة أبويه أحد والنفقة لكل ذي رحم محرماً إذا
كان صغيراً فقيراً أو كانت امرأة بالغة فقيرة أو كان ذكراً زماً
أو عسماً فقيراً يجب ذلك على مقدار الميراث وتجب نفقة الابنة البالغة
والابن الزمن البالغ على أبويه على الأب الثلثان وعلى الأم الثلث ولا
تجب نفقتهم مع اختلاف الدين ولا تجب على الفقير إذا كان لابن الغا

مَا لَقِي فِيهِ الْقَاضِي بِنَفَقَةِ ابْنِهِ وَإِنْ بَاعَ أَبُوهُ مَتَاعَهُ فِي نَفَقَتِهِ مَا جَازَ
عِنْدَ أَيِّ حَنِيفَةٍ وَإِنْ بَاعَ الْعَقَارَ لِمَنْ يَجُزُّ وَإِنْ كَانَ لِلْإِنْسَانِ الْغَايِبِ مَا لَمْ
يُجِدْ أَبُوهُ فَإِنْ نَفَقَ مِنْهُ لِمَنْ يَضْمَنُ وَإِنْ كَانَ لَهُ مَا لَمْ يَدِ اجْتِبَى فَا نَفَقَ
عَلَيْهِ بَعِيرًا ذَنْ الْقَاضِي ضَمِنْ. وَإِذَا قَضَى الْقَاضِي لِلْوَلَدِ وَالْوَالِدِ وَذَوِي
الْأَرْحَامِ بِالنَّفَقَةِ فَضَتْ مُدَّةُ سَقَطَتْ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ الْقَاضِي فِي الْإِسْتِدْلَا
وَعَلَى الْمَوْلَى أَنْ يَنْفِقَ عَلَى عَبْدِهِ وَأَمَتِهِ فَإِنْ امْتَنَعَ وَكَانَ لَهُمَا كَسْبٌ اكْتَسَبَا
وَأَنْفَقَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمَا كَسْبٌ اجْتَبَرَ الْمَوْلَى عَلَيْهِمَا وَأَنْفَقَهُمَا

كِتَابُ الْعَتَقِ

الْعَتَقُ يَقَعُ مِنَ الْجُرِّ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ فِي مِلْكِهِ فَإِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ أَوْ أَمَتِهِ
أَنْتَ حُرٌّ أَوْ مَعْتَقٌ أَوْ عَتِيقٌ أَوْ مَحْرَّرٌ أَوْ حُرَّرْتُكَ أَوْ عَتَقْتُكَ فَقَدْ عَتَقَ
نَوَى الْمَوْلَى بِذَلِكَ الْعَتَقَ أَوْ لَمْ يَنْوِ وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ رَأْسُكَ حُرٌّ أَوْ
وَجْهُكَ حُرٌّ أَوْ رَقَبَتُكَ حُرٌّ أَوْ بَدَنُكَ حُرٌّ أَوْ قَالَ لَأَمَتِهِ فَرَجُلٍ حُرٌّ أَوْ
قَالَ لَأَمَلِكٍ لِي عَلَيْكَ وَنَوَى بِهِ الْجُرِّيَّةَ عَتَقَ وَإِنْ لَمْ يَنْوِلْ يَعْتَقُ وَكَذَلِكَ
كَمَا يَأْتِي الْعَتَقُ وَإِنْ قَالَ لَأَسْلُطَانٍ لِي عَلَيْكَ وَنَوَى الْعَتَقَ لَمْ يَعْتَقْ وَإِنْ
قَالَ هَذَا ابْنِي وَبَنَتْ عَلَى ذَلِكَ أَوْ هَذَا مَوْلَايَ أَوْ يَا مَوْلَايَ عَتَقَ وَإِنْ قَالَ

قال قال

يَا ابْنِي وَيَا أَخِي لَمْ يَعْتَقْ وَإِنْ قَالَ لِعَلَامٍ لَهُ لَا يُولَدُ مِثْلُهُ لِمِثْلِهِ هَذَا
ابْنِي عَتَقَ عَلَيْهِ فِي قَوْلِ أَيِّ حَنِيفَةٍ وَإِذَا قَالَ لَأَمَتِهِ أَنْتَ طَالِقٌ نَوَى
بِذَلِكَ الْحُرِّيَّةَ لَمْ يَعْتَقْ وَإِنْ قَالَ لِعَبْدِهِ أَنْتَ مِثْلُ لَمْ يَعْتَقْ وَإِنْ قَالَ مَا أَنْتَ
الْأَجْرُ عَتَقَ وَإِذَا مَلَكَ الرَّجُلُ ذَا جَهْرٍ مَحْرَمٌ مِنْهُ عَتَقَ عَلَيْهِ وَإِذَا عَتَقَ
الْمَوْلَى بَعْضَ عَبْدِهِ عَتَقَ ذَلِكَ الْبَعْضَ وَسَعَى فِي بَقِيَّةِ قِيَمَتِهِ لِمَوْلَاهُ عِنْدَ
أَيِّ حَنِيفَةٍ وَقَالَ لَا يَعْتَقُ كُلُّهُ. وَإِذَا كَانَ الْعَبْدُ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ
فَاعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ عَتَقَ فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا شَرِيكَه بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ
اعْتَقَ وَإِنْ شَاءَ ضَمَّنَ شَرِيكَه قِيَمَةَ نَصِيبِهِ وَإِنْ كَانَ الْمَعْتَقُ مَعْسِرًا
فَالشَّرِيكَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ اعْتَقَ وَإِنْ شَاءَ اسْتَسْعَى الْعَبْدُ وَقَالَ لَا تَبْسُلْهُ
إِلَّا الضَّمَانَ مَعَ الْيَسَارِ وَالسَّعَايَةِ مَعَ الْأَعْسَارِ. وَإِذَا اشْتَرَى
الرَّجُلَانِ ابْنَ أَحَدٍ مِمَّا عَتَقَ نَصِيبُ الْآبِ وَلَا ضَمَانٌ عَلَيْهِ وَكَذَلِكَ
إِذَا وَرَّثَاهُ وَالشَّرِيكَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ اعْتَقَ نَصِيبَهُ وَإِنْ شَاءَ اسْتَسْعَى
وَإِذَا شَهِدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ عَلَى الْآخَرِ بِالْحُرِّيَّةِ سَعَى الْعَبْدُ
لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي نَصِيبِهِ مُوسِرِينَ كَانَا أَوْ مُعْسِرِينَ عِنْدَ أَيِّ حَنِيفَةٍ
وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ بْنُ كَانَا مُوسِرِينَ فَلَا سَعَايَةَ وَإِنْ كَانَا مُعْسِرِينَ

الْحُرِّيَّةُ

سَعِيَ لَهَا وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُوسِرًا وَالْآخَرُ مُعْسِرًا سَعِيَ لِلْمُوسِرِ
دُونَ الْمُعْسِرِ وَمَنْ عَتَقَ عَبْدَهُ لَوْجَدَ اللَّهُ تَعَالَى وَاللَّصَنُ وَاللَّشَاظُ
عَتَقَ وَعَتَقَ الْمُكْرَهُ وَالسَّكَرَانَ وَقَالَ: وَإِذَا أَضَافَ الْعَتَقَ
إِلَى مَلِكٍ أَوْ شَرِطٍ صَحَّ كَمَا يَصِحُّ فِي الطَّلَاقِ وَإِذَا خَرَجَ الْعَبْدُ الْخَرِيجَ
الْبَيْنَا مُسْلِمًا عَتَقَ وَإِذَا عَتَقَ جَارِيَةً حَامِلًا عَتَقَ حَمْلَهَا وَإِنْ عَتَقَ
الْحَمْلَ عَتَقَ وَلَمْ يَعْتَقِ الْإِمْرَةَ وَإِذَا عَتَقَ عَبْدَهُ عَلَى مَالٍ فَقَبِلَ الْعَبْدُ
عَتَقَ وَلَزِمَ مَالَهُ وَلَوْ عَلَّقَ عَتَقَهُ بِأَدَا الْمَالِ صَحَّ وَصَارَ مَا ذُوْنَا
فَإِنْ أَحْضَرَ الْمَالُ أَجْبَرَ الْمَوْلَى عَلَى قَبْضِهِ وَعَتَقَ الْعَبْدُ وَوُلِدَ الْإِمْرَةُ
مِنْ مَوْلَا بِهَا جُرَّ وَوُلِدَ بِهَا مِنْ رَوْحِهَا مَمْلُوكٌ لِسَيِّدِهَا وَوُلِدَ الْحُرَّةُ
مِنْ الْعَبْدِ جُرَّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

كِتَابُ التَّدْبِيرِ

إِذَا قَالَ الْمَوْلَى لِمَمْلُوكِهِ إِذَا مِتُّ فَأَنْتَ حُرٌّ أَوْ أَنْتَ حُرٌّ عَنْ ذُرِّيَّتِي
أَوْ أَنْتَ مُدَبِّرٌ أَوْ قَدْ دَبَّرْتُكَ فَقَدْ صَارَ مُدَبِّرًا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَلَا
هَبُّهُ وَلِلْمَوْلَى أَنْ يَسْتَحْدِمَهُ وَيُؤَاجِرَهُ وَإِنْ كَانَتْ أُمَةٌ وَطِئَهَا
وَجَلَّ لَهُ أَنْ يَزُوجَهَا وَإِذَا مَاتَ عَتَقَ الْمُدَبِّرُ مِنْ ثُلُثِ مَالِهِ إِنْ خَرَجَ

مِنْ الثَّلَاثِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ سِوَاهُ سَعِيَ فِي ثَلَاثِي قِيَمَتِهِ فَإِنْ كَانَ
عَلَى الْمَوْلَى دَيْنٌ سَعِيَ فِي جَمِيعِ قِيَمَتِهِ لِلْغُرْمَاءِ وَوُلِدَ الْمُدَبِّرَةُ مُدَبِّرٌ
فَإِنْ عَلَّقَ التَّدْبِيرَ بِمَوْتِهِ عَلَى صِفَةٍ مِثْلَ أَنْ يَقُولَ إِنْ مِتُّ مِنْ مَرَضِي
هَذَا أَوْ سَفَرِي يَمُوتُ أَوْ مِنْ مَرَضٍ كَذَا فَلَيْسَ بِمُدَبِّرٍ وَبِجُوزِ بَيْعِهِ
فَإِنْ مَاتَ الْمَوْلَى عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا عَتَقَ كَمَا يَعْتَقُ الْمُدَبِّرُ.

كِتَابُ الْأَسْنَانِ

إِذَا وُلِدَتِ الْإِمْرَةُ مِنْ مَوْلَا هَا فَقَدْ صَارَتْ أُمًّا وَلَدِهَا يَجُوزُ بَيْعُهَا
وَلَا يَمْلِكُ كَمَا وَلَدُ وَطِئَهَا وَاسْتَحْدَامُهَا وَإِجَارَتُهَا وَتَزْوِجُهَا
وَلَا يَتَّبِعُ نَسَبُ وَلَدِهَا إِلَّا أَنْ يَعْتَرَفَ بِهِ فَإِنْ جَاءَتْ بِعَدِّ ذَلِكَ
بَوْلَدٍ ثَبَتَ نَسَبُهُ بِغَيْرِ اقْتِرَارٍ فَإِنْ نَفَاهُ انْتَفَى بِقَوْلِهِ وَإِنْ رَوْحُهَا
فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ فَهُوَ فِي حُكْمِ أُمَةٍ. وَإِذَا مَاتَ الْمَوْلَى عَتَقَ مِنْ جَمِيعِ
الْمَالِ وَلَا يَلْزِمُهَا السَّعَايَةُ لِلْغُرْمَاءِ إِنْ كَانَ عَلَى الْمَوْلَى دَيْنٌ وَإِذَا
وَطِئَ رَجُلٌ أُمَّةً غَيْرَ بِنِكَاحٍ فَوُلِدَتْ مِنْهُ ثُمَّ مَلَكَهَا صَارَتْ أُمًّا
وَلَدُهَا. وَإِذَا وَطِئَ الْإِبْتُ جَارِيَةً ابْنَهُ فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ فَادَّعَاهُ
ثَبَتَ نَسَبُهُ وَصَارَتْ أُمًّا وَلَدُهَا وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهَا وَلَيْسَ عَلَيْهِ

عُقْرُهَا وَلَا قِيَمَةً وَلِدَهَا وَإِنْ وَطِئَ ابْنُ الْأَبِ مَعَ بَقَاءِ الْأَبِ
لَمْ يَثْبُتِ النَّسَبُ فَإِنْ كَانَ الْأَبُ مَيِّتًا ثَبَتَ مِنَ الْجَدِّ كَمَا ثَبَتَ مِنَ
الْأَبِ وَإِذَا كَانَتِ الْجَارِيَةُ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ فَأَدْعَاهُ أَحَدُهُمَا
ثَبَتَ نَسَبُهُ مِنْهُ وَصَارَتْ أُمُّ وَلَدِهِ وَعَلَيْهِ نَصْفُ عُقْرِهَا وَنَصْفُ مَا
وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ قِيَمَةٍ وَلِدَهَا وَإِنْ ادْعَى أَحَدُهُمَا مَعَ ثَبَتِ نَسَبُهُ
مِنْهُمَا وَكَانَتِ الْأُمُّ أُمًّا وَلَدَ لَهَا وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَصْفُ
العُقْرِ قِصَاصًا بِمَالِهِ عَلَى الْآخَرِ وَبِثَرْتِ الْآبِنِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
مِيرَاثًا كَامِلًا وَيُثَلَّثَانِ مِنْهُ مِيرَاثُ ابْنٍ وَاحِدٍ. وَإِذَا وَطِئَ الْمَوْلَى
مُكَاتِبَةً مُكَاتِبَةٍ فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ فَأَدْعَاهُ الْمُكَاتِبُ ثَبَتَ نَسَبُ
الْوَلَدِ مِنْهُ وَكَانَ عَلَيْهِ عُقْرُهَا وَقِيَمَةُ وَلَدِهَا وَلَا تَصِيرُ أُمُّ وَلَدِهِ

وَأَنْ كَذَبَهُ فِي النَّسَبِ لَمْ يَثْبُتْ كِتَابَةُ الْمَكَاتِبَةِ

إِذَا كَاتَبَ الْمَوْلَى عَبْدَهُ أَوْ أَمَتَهُ عَلَى مَالٍ شَرْطُهُ عَلَيْهِ وَقَبْلَ الْعَبْدِ
ذَلِكَ صَارَ مُكَاتِبًا وَتَجَوَّزَ أَنْ يَشْرُطَ الْمَالُ جَلًّا وَتَجَوَّزَ مُوَجَّلًا
وَمُتَجَمًّا وَتَجَوَّزَ كِتَابَةُ الْعَبْدِ الصَّغِيرِ إِذَا كَانَ يَعْقِلُ الْبَيْعَ وَالشَّرَاءَ

فَإِذَا صَحَّتِ الْكِتَابَةُ خَرَجَ الْمَكَاتِبُ مِنْ يَدِ الْمَوْلَى وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ مِلْكِهِ
فَيَجُوزُ لَهُ الْبَيْعُ وَالشَّرَاءُ وَالشَّفَرُ وَلَا يَتَزَوَّجُ إِلَّا بِإِذْنِ الْمَوْلَى وَلَا يَمْتَسِكُ
وَلَا يَتَصَدَّقُ إِلَّا بِالشَّيْءِ الْيَسِيرِ وَلَا يَتَكْفَّلُ فَإِنْ وَلَدَ لَهُ وَلَدٌ مِنْ
أَمَتِهِ دَخَلَ فِي كِتَابَتِهِ وَكَانَ حَكْمُهُ كَحَكْمِهِ وَكَسْبُهُ لَهُ فَإِنْ زَوَّجَ الْمَوْلَى
عَبْدَهُ مِنْ أَمَتِهِ ثُمَّ كَاتَبَهَا فَوُلِدَتْ مِنْهُ وَلَدًا دَخَلَ فِي كِتَابَتِهَا وَكَانَ
كَسْبُهُ لَهَا فَإِنْ وَطِئَ الْمَوْلَى جَارِيَةً مُكَاتِبَةً لَزِمَهُ الْعُقْرُ
وَإِنْ جَنَى عَلَيْهَا أَوْ عَلَى وَلَدِهَا لَزِمَتْهُ الْجَنَائِيَةُ وَإِنْ أَتَلَفَ مَالَهَا
غَرِمَهُ وَإِذَا اشْتَرَى الْمَكَاتِبُ أَبَاهُ أَوْ ابْنَهُ دَخَلَ فِي كِتَابَتِهِ وَإِنْ
اشْتَرَى أُمُّ وَلَدِهِ دَخَلَ وَلَدُهَا فِي الْكِتَابَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ
وَلَمْ يَجْزِ لِبَيْعِهَا وَإِنْ اشْتَرَى ذَا رَحِمٍ مُحْرَمٌ مِنْهُ لَا وَلَادَةَ بَيْنَهُمَا لَمْ
يَدْخُلْ فِي كِتَابَتِهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَإِذَا عَجَزَ الْمَكَاتِبُ عَنْ تَحْمِيلِ نَظَرِ
الْحَاكِمِ فِي جَلَالِهِ فَإِنْ كَانَ لَهُ دَيْنٌ يَقْبِضُهُ أَوْ مَالٌ يَقْدُرُ عَلَيْهِ لَمْ
يَعْمَلْ تَحْمِيلُهُ وَانْتَظَرَ عَلَيْهِ الْيَوْمَيْنِ وَاللَّيْلَةَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَجْهٌ
وَطَلَبَ الْمَوْلَى تَحْمِيلَهُ عَجْزَهُ وَفُسخَ الْكِتَابَةُ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ
لَا يَعْجِزُهُ حَتَّى تَيَوَّلَ عَلَيْهِ تَحْمِيلُهُ وَإِذَا عَجَزَ الْمَكَاتِبُ عَادَ إِلَى الْحَاكِمِ

الرِّقَّ وَكَانَ مَا فِي يَدِهِ مِنَ الْكُتَابِ لِمَوْلَاهُ وَإِنْ مَاتَ الْمَكْتُوبُ
وَلَهُ مَا لَمْ تَنْفَسِ الْكِتَابَةُ وَقَضِيَ مَا لَهَا مِنْ أَكْسَابِهِ وَيُحْكَمُ بِعَقْبِهِ
فِي أَخْرَجْزٍ مِنْ أَجْزَاءِ حَيَاتِهِ فَإِنْ لَمْ يَتْرِكْ وَقَاءً وَتَرَكَ وَلَدًا مَوْلُودًا
فِي الْكِتَابَةِ سَعَى فِي كِتَابَةِ أَبِيهِ عَلَى جُومِهِ فَإِنْ أَدَّى حَكْمًا بِعَقْبِ
أَبِيهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَعَقْبُ الْوَلَدِ وَإِنْ تَرَكَ وَلَدًا امْتَرَى قَبْلَ لَهْ أَمَّا أَنْ
تُؤَدَّى الْكِتَابَةُ جَالَةً وَالْأَرْدَدَتْ فِي الرِّقِّ وَإِذَا كَاتِبَ الْمُسْلِمُ
عَبْدَهُ عَلَى خُمْرٍ أَوْ خَزِيرٍ أَوْ عَلَى قِمَّةٍ نَفْسِهِ فَالْكِتَابَةُ فَاسِدَةٌ فَإِنْ
أَدَّى الْخُمْرَ عَتَقَ وَلِزَمَهُ أَنْ يَسْعَى فِي قِمَّتِهِ لَا يَنْقُصُ مِنَ الْمُسَمَّى شَيْئًا وَيُزَادُ
عَلَيْهِ فَإِنْ كَاتَبَهُ عَلَى حَيَوَانٍ غَيْرِ مَوْصُوفٍ فَالْكِتَابَةُ جَائِزَةٌ وَإِذَا كَاتَبَ
عَبْدٌ بَيْنَ كِتَابَةٍ وَاحِدَةٍ بِأَلْفِ دَرَاهِمٍ أَوْ أَدَّى عَتَقًا وَإِنْ عَجَزَ أَرَادَ إِلَى
الرِّقِّ وَإِنْ كَاتَبَهُمَا عَلَى أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبٌ مِنْ عَنِ الْآخِرِ جَائِزٌ
الْكِتَابَةُ وَإِنْ كَاتَبَ أَدَّى عَتَقًا وَيَرْجَعُ عَلَى شَرِيكِهِ بِنِصْفِ مَا أَدَّى وَإِذَا
اعْتَقَ الْمَوْلَى مَكَاتِبَهُ عَتَقَ بِعَقْبِهِ وَسَقَطَ عَنْهُ مَا لِكِتَابَتِهِ وَإِذَا مَاتَ
مَوْلَى الْمَكْتُوبِ لَمْ تَنْفَسِ الْكِتَابَةُ وَقِيلَ لَهُ إِذَا هَالَلَ إِلَى وَرَثَةِ الْمَوْلَى
عَلَى جُومِهِ فَإِنْ اعْتَقَهُ أَحَدُ الْوَرَثَةِ لَمْ يَنْفُذْ عَقْبُهُ وَإِنْ اعْتَقُوهُ

جَمِيعًا عَتَقَ وَسَقَطَ عَنْهُ مَا لِكِتَابَتِهِ وَإِذَا كَاتَبَ الْمَوْلَى أَمْرًا وَلَدَهُ
جَائِزًا فَإِنْ مَاتَ الْمَوْلَى سَقَطَ عَنْهُ مَا لِكِتَابَتِهِ فَإِنْ وَلَدَتْ مَكَاتِبَتُهُ فَبِئْسَ
بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَتْ مَضَتْ عَلَى الْكِتَابَةِ وَإِنْ شَاءَتْ عَجَزَتْ نَفْسُهَا وَصَارَ
أَمْرُ وَلَدِهِ وَإِذَا كَاتَبَ مُدَبِّرَتَهُ جَائِزًا وَإِذَا مَاتَ الْمَوْلَى وَلَا مَالَ لَهُ
كَانَتْ بِالْخِيَارَيْنِ أَنْ تَسْعَى فِي ثَلَاثِي قِيمَتِهَا أَوْ جَمِيعِ مَا لِكِتَابَتِهِ وَإِنْ
دَبَّرَ مَكَاتِبَتَهُ صَحَّ التَّدِيرُ وَلَهَا الْخِيَارُ إِنْ شَاءَتْ مَضَتْ عَلَى الْكِتَابَةِ
وَإِنْ شَاءَتْ عَجَزَتْ نَفْسُهَا وَصَارَتْ مُدَبِّرَةً فَإِنْ مَضَتْ عَلَى كِتَابَتِهَا
فَمَاتَ الْمَوْلَى وَلَا مَالَ لَهُ فَبِئْسَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَتْ سَعَتْ فِي ثَلَاثِي كِتَابَتِهِ
أَوْ ثَلَاثِي قِيمَتِهَا عِنْدَ أَيْ حَنِيفَةٍ وَإِذَا اعْتَقَ الْمَكْتُوبُ عَبْدَهُ عَلَى مَالٍ
لَمْ يَجْزِ وَإِذَا وَهَبَ عَلَى عَوْضٍ لَمْ يَصَحَّ وَإِنْ كَاتَبَ عَبْدُهُ جَائِزًا فَإِنْ
أَدَّى لثَانِي قَبْلَ أَنْ يَعْتَقَ الْأَوَّلَ فَوَلَاؤُهُ لِلْمَوْلَى وَإِنْ أَدَّى بَعْدَ عَتَقِ
الْمَكْتُوبِ الْأَوَّلَ فَوَلَاؤُهُ لَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

كَا تَوَالَا

إِذَا اعْتَقَ الرَّجُلُ مَمْلُوكَهُ فَوَلَاؤُهُ لَهُ وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ تَعْتَقُ فَإِنْ
شَرَطَ لَهَا سَائِبَةً فَالشَّرْطُ بِالْجُلِّ وَالْوَلَاؤُ لِلْمَعْتَقِ وَإِذَا أَدَّى

المكاتب عتق وولاؤه للمولى فان عتق بعد موت المولى فولاؤه
لورثته وان مات المولى عتق مذبذره وامهات اولاده وولاؤه لهم
له ومن ملك ذارحم محرر منه عتق عليه وولاؤه له فاذا تزوج
عبد رجلا ممة لاخر فاعتق مولى الامة الامة وهي حامل من العبد
عتقت وعتق حملها وولاؤه الجمل لمولى الامة لا ينتقل عنه ابدا فانه
ولدت بعد عتقها باكثر من ستة اشهر ولذا فولاؤه لمولى الامة فانه
اعتق الاب العبد حر ولا ابنه وانتقل عن مولى الام الى مولى الاب
ومن تزوج من العجم معتقة من العرب فولدت له اولاد افولا ولدان
لمولاهما عنداى حنيفة وولاؤه العتاقة تقصيب فان كان للمعتق
عصبة من النسب فهو اولى بالميراث منه فان لم يكن له عصبة من
النسب فميراثه للمعتق فان مات المولى ثم مات المعتق فميراثه
لبنى المولى دون بناته وليس للنساء من الولاء شئ الا ما اعتقن او
اعتق من اعتقن او كاتبن او كاتبن من كاتبن او دبرن او دبرن
من دبرن واذا ترك المولى ابنا واولاد ابن اخر فميراث المعتق للا
دون بنى الابن والولاء للكبير واذا اسلم رجل على يد رجل وولاؤه

على يد رجل وولاؤه على ان يرثه ويتعقل عنه او اسلم على يد غيره
وولاؤه فالولاؤه صحيح وعقله على مولاؤه فان مات ولا وارث
له فميراثه للمولى وان كان له وارث فهو اولى منه وللمولى ان
ينتقل عنه بولايه الى غيره ما لم يعقل عنه فاذا عقل عنه فليس
ان يتحول بولايه وليس لمولى العتاقة ان يوالى احدا

كتاب الجنائز

القتل على خمسة اوجه عمد وشبه عمد وخطاء وما اجري مجرا
الخطاء والقتل بسبب فالعمد ما نغمد ضربة بسلاح او ما اجري
مجرا السلاح في تفريق الاجزاء فيه كالمحدد من الخشب والحجر
والنار وموجب ذلك المأثم والقود اما ان يعقوا الاولياء
ولا كفارة فيه وشبه العمد عنداى حنيفة ان يتمم الضرب
بمالين بسلاح وما اجري مجري السلاح وقالوا اذا ضربته بحجر
عظيم او خشبة عظيمة فهو عمد وشبه العمد ان يتمم الضرب
بمالين غالبا وموجب ذلك على القولين المأثم والكفارة
ولا قود فيه وفيه الذية المغلظة على العاقلة والخطاء على

والقول
بما لا يقتل
بما لا يقتل

ضَرْبَيْنِ خَطَاً بِالْقَصْدِ وَهُوَ أَنْ تَرْمِيَ شَخْصًا يَظُنُّهُ صَيِّدًا فَإِذَا
هُوَ أَدَمِيٌّ. وَخَطَاٌ فِي الْفِعْلِ وَهُوَ أَنْ تَرْمِيَ غَرَضًا فَيَصِيبُ أَدَمِيًّا
وَمَوْجِبُ ذَلِكَ الْكَفَّارَةُ وَالْدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَلَا مَا تُثَرِّفُهُ وَمَا
أَجْرِي مُجْرِي الْخَطَاِ مِثْلُ النَّايِرِ يَنْقَلِبُ عَلَى رَجُلٍ فَيَقْتُلُهُ فَحُكْمُهُ
حُكْمُ الْخَطَاِ. وَأَمَّا الْقَتْلُ بِسَبَبِ كِحَا فَرِ الْبَيْرِ وَوَأَضَعِ الْحَجَرَ فِي
غَيْرِ مَالِكِهِ وَمَوْجِبُهُ إِذَا تَلَفَ فِيهِ أَدَمِيٌّ الدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَلَا كَفَّارَةٌ
فِيهِ. وَالْقَصَاصُ وَاجِبٌ بِقَتْلِ كُلِّ مُحْتَمٍ الدَّمِ عَلَى التَّابِيدِ
إِذَا قُتِلَ عَمْدًا. وَيَقْتُلُ الْحَجْرُ بِالْحَجَرِ وَالْحَجْرُ بِالْعَبْدِ وَالْمُسْلِمُ بِالذِّمِّيِّ
وَلَا يَقْتُلُ الْمُسْلِمُ بِالْمُسْتَأْمِنِ وَيَقْتُلُ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ وَالْكَبِيرُ الصَّغِيرَ
وَالصَّغِيرُ بِالْأَعْمَى وَالزَّمَنُ. وَلَا يَقْتُلُ الرَّجُلُ بَابْنِهِ وَلَا بِعَبْدِهِ
وَلَا بِمُدَبَّرِهِ وَلَا بِمَكَاتِبِهِ وَلَا بِعَبْدٍ وَلَدٍ وَمَنْ وَرَثَ قَصَاصًا
عَلَى أَبِيهِ سَقَطَ. وَلَا يَسْتَوِي الْقَصَاصُ إِلَّا بِالسَّيْفِ وَإِذَا
قُتِلَ الْمَكَاتِبُ عَمْدًا وَلَيْسَ لَهُ وَارثٌ إِلَّا الْمَوْلَى فَلَهُ الْقَصَاصُ
وَإِنْ تَرَكَ وَفَاءً وَوَارثًا غَيْرَ الْمَوْلَى فَلَا قَصَاصَ لَهُمْ وَإِنْ اجْتَمَعُوا
مَعَ الْمَوْلَى وَإِذَا قُتِلَ عَبْدُ الرَّهْنِ لَمْ يَحِبَّ الْقَصَاصُ حَتَّى يَجْتَمَعَ

قَالَ
بَدَنُ أُولَئِكَ
صَبِيحَةُ أَحْمَدَ

وَالرَّهْنُ

الرَّهْنُ

الرَّاهِنُ وَالْمَرْهُونُ وَمَنْ جَرَحَ رَجُلًا عَمْدًا فَلَمْ يَزَلْ صَاحِبَ فَرَّاشٍ
حَتَّى مَاتَ فَعَلَيْهِ الْقَصَاصُ وَمَنْ قَطَعَ يَدَ غَيْرِهِ عَمْدًا مِنَ الْمَفْصِلِ قَطَعَتْ
يَدُهُ وَكَذَلِكَ الرَّجُلُ وَمَا رَنُ الْأَنْفِ وَالْأُذُنُ وَمَنْ ضَرَبَ عَيْنَ رَجُلٍ
فَقَلَعَهَا فَلَا قَصَاصَ عَلَيْهِ فَإِنْ كَانَتْ قَائِمَةً فَادْهَبَ صَوْنُهَا
فَعَلَيْهِ الْقَصَاصُ وَتُحْتَمَى لَهُ الْمَرْأَةُ وَتُجْعَلُ عَلَى وَجْهِهِ قَطْرُ رَطْبٍ
وَيُقَابِلُ عَيْنَهُ بِالْمَرْأَةِ حَتَّى يَذْهَبَ صَوْنُهَا. وَفِي السِّنِّ الْقَصَاصُ
وَفِي كُلِّ شَجَةٍ يُمَكَّنُ فِيهَا الْمِمَّا ثَلَّةُ الْقَصَاصُ وَلَا قَصَاصَ فِي عَظْمٍ
إِلَّا فِي السِّنِّ وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ شَبَهُ عَمْدٍ وَإِنَّمَا هُوَ عَمْدٌ وَخَطَاٌ
وَلَا قَصَاصَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فَمَا دُونَ النَّفْسِ وَلَا بَيْنَ الْحَجَرِ وَالْعَبْدِ
وَلَا بَيْنَ الْعَبْدَيْنِ. وَتُحِبُّ الْقَصَاصُ فِي الْأَطْرَافِ بَيْنَ الْمُسْلِمِ
وَالْكَافِرِ وَمَنْ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ عَمْدًا مِنْ نِصْفِ السَّاعِدِ أَوْ جَرَحَهُ
جَائِفَةً فَبَرِيٍّ مِنْهَا فَلَا قَصَاصَ عَلَيْهِ وَإِذَا كَانَتْ يَدُ الْمُقْطُوعِ صَحِيحَةً
وَبَدُ الْقَاطِعِ شَلًّا أَوْ نَاقِصَةً الْأَصَابِعِ فَلَا قَصَاصَ بِالْحِجَارِ إِنْ شَاءَ
قَطَعَ الْيَدَ الْمُعَيَّبَةَ وَلَا شَيْءَ لَهُ غَيْرَهَا وَإِنْ شَاءَ اخْذَلَ الرَّشْكَ مَلًّا
وَمَنْ شَجَّ رَجُلًا فَاسْتَوْعَبَتِ الشَّجَّةُ مَا بَيْنَ قَرْنَيْهِ وَهِيَ لَا يَسْتَوْعِبُ

مَا يَنْ قَرْنِي الشَّاحِجَ فَالْمَشْجُوحُ بِالْجِيَارِ إِنْ شَاءَ اقْتَصَرَ مِنْهُ بِمَقْدَارِ
 شَجَّتِهِ فَيَبْشُرُ بِمَزَايِ الْجَانِبَيْنِ شَاءَ وَإِنْ شَاءَ اخَذَ الْأَرْضَ وَلَا تَقْصُرُ
 فِي اللِّسَانِ وَلَا فِي الذِّكْرِ إِلَّا أَنْ يَقْطَعَ الْحَشْفَةَ وَإِذَا اصْطَلَحَ الْقَاتِلُ
 وَأَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ عَلَى مَالٍ سَقَطَ الْقَضَا وَوَجِبَ الْمَالُ قَلِيلًا كَانَ
 أَوْ كَثِيرًا فَإِنْ عَفَا أَحَدُ الشَّرَكَاءِ مِنَ الدَّمِ وَأَصْلَحَ مِنْ نَصِيبِهِ عَلَى عَوَضٍ
 سَقَطَ حَقُّ الْبَاقِينَ مِنَ الْقَضَا وَكَانَ لَهُمْ نَصِيبُهُمْ مِنَ الدِّيَةِ وَإِذَا قَتَلَ
 جَمَاعَةً وَاحِدًا عَمْدًا اقْتَصَرَ مِنْ جَمِيعِهِمْ وَإِذَا قَتَلَ وَاحِدًا جَمَاعَةً فَحَضَرَ
 أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِينَ قَتَلَ جَمَاعَتَهُمْ وَلَا شَيْءَ لَهُمْ غَيْرَ ذَلِكَ وَإِنْ حَضَرَ
 وَاحِدٌ مِنْهُمْ قَتَلَ بِهِ وَسَقَطَ حَقُّ الْبَاقِينَ. وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْقَضَا
 فَمَاتَ سَقَطَ الْقَضَا فَإِذَا قَطَعَ رَجُلَانِ يَدَ رَجُلٍ وَاحِدًا فَلَاقِصَ
 عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَعَلَيْهِمَا نِصْفُ الدِّيَةِ وَإِنْ قَطَعَ وَاحِدٌ مِصْبِي
 رَجُلَيْنِ فَحَضَرَ فَلَهُمَا أَنْ يَقْطَعَا يَدَهُ وَيَا خُذَا مِنْهُ نِصْفَ الدِّيَةِ يَقْسِمَانِهَا
 نِصْفَيْنِ وَإِنْ حَضَرَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا فَقَطَعَ يَدَهُ فَلِلْآخَرِ عَلَيْهِ نِصْفُ
 الدِّيَةِ وَإِذَا اقْتَرَعَ الْعَبْدُ بِقَتْلِ الْعَمَلِ لَزِمَهُ الْقَوْدُ وَمَنْ رَمَى رَجُلًا
 عَمْدًا فَنَفَذَ السَّهْمَ مِنْهُ إِلَى آخِرِ فَعَلِهِ الْقَضَا لِلأَوَّلِ وَالدِّيَةُ
 فَمَاتَا

لِلثَّانِي عَلَى عَاقِلَتِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

كَاب الدَّيَاتِ

إِذَا قَتَلَ الرَّجُلُ رَجُلًا سَبَّهَ عَمْدًا فَعَلِيَ عَاقِلَتَهُ دِيَّةٌ مُغْلَظَةٌ وَعَلَيْهِ
 كَفَّارَةٌ وَدِيَّةٌ سَبَّهَ الْعَمْدَ عِنْدَ أَيِّ حَنْفَةٍ وَأَيُّ نَوْسَفٍ مَائَةٍ مِنْ
 الْأَبْلِ أَرْبَاعًا خَمْسَ وَعَشْرُونَ بَنَتْ مُحَاضٍ وَخَمْسَ وَعَشْرُونَ بَنَتْ
 لَبُونٍ وَخَمْسَ وَعَشْرُونَ حَقَّةً وَخَمْسَ وَعَشْرُونَ جَذَعَةً وَلَا يَثْبُتُ
 التَّغْلِيظُ إِلَّا فِي الْأَبْلِ خَاصَّةً فَإِنْ قُضِيَ بِالدِّيَةِ مِنْ غَيْرِ الْأَبْلِ لَمْ يَتَغْلَظْ
 وَقَتْلُ الْخَطَا يُجِبُّ بِهِ الدِّيَةَ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَالْكَفَّارَةَ عَلَى الْقَاتِلِ
 وَالدِّيَةُ فِي قَتْلِ الْخَطَا مَائَةٌ مِنَ الْأَبْلِ أَرْبَاعًا خَمْسَ وَعَشْرُونَ ابْنِ مُحَاضٍ
 وَعَشْرُونَ بَنَتْ مُحَاضٍ وَعَشْرُونَ ابْنِ لَبُونٍ وَعَشْرُونَ جَذَعَةً
 وَعَشْرُونَ حَقَّةً وَمِنْ الْعَيْنِ أَلْفُ دِينَارٍ وَمِنْ الْوَرَقِ عَشْرَةُ أَلْفٍ
 ذَرَاهِمٍ وَلَا يَثْبُتُ الدِّيَةُ إِلَّا فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ عِنْدَ أَيِّ
 حَنْفَةٍ وَقَالَ مِنْ الْبَقَرِ مَائَتَا بَقْرَةٍ وَمِنْ الْغَنَمِ أَلْفُ شَاةٍ وَمِنْ
 الْجِلْدِ مَائَتَا جِلْدَةٍ كُلُّ جِلْدَةٍ ثَوْبَانِ وَدِيَّةُ الْمُسْلِمِ وَالذِّمِّيِّ سَوَاءٌ وَفِي
 النَّفْسِ الدِّيَةُ وَفِي الْمَارِنِ الدِّيَةُ وَفِي اللِّسَانِ الدِّيَةُ وَفِي الذِّكْرِ الدِّيَةُ

وَفِي الْعَقْلِ إِذَا ضَرَبَ رَأْسَهُ فَذَهَبَ عَقْلُهُ الدِّيةُ وَفِي الْحَيَةِ إِذَا
خُلِقَتْ فَلَمْ يَنْبُتْ الشَّعْرُ الدِّيةُ وَفِي شَعْرِ الرَّاسِ الدِّيةُ وَفِي الْحَاجِبَيْنِ الدِّيةُ
وَفِي الْعَيْنَيْنِ الدِّيةُ وَفِي الْيَدَيْنِ الدِّيةُ وَفِي الرَّجْلَيْنِ الدِّيةُ وَفِي الْأَذْنَيْنِ
الدِّيةُ وَفِي الشَّفَتَيْنِ الدِّيةُ وَفِي الْأَنْثَيْنِ الدِّيةُ وَفِي تَدْنِي الْمِرَّةِ الدِّيةُ
وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ نِصْفُ الدِّيةِ وَفِي أَشْفَا الْعَيْنَيْنِ
الدِّيةُ وَفِي أَحَدِهَا رُبْعُ الدِّيةِ وَفِي كُلِّ أَصْبَعٍ مِنْ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ
وَالرَّجْلَيْنِ عَشْرُ الدِّيةِ وَالْأَصَابِعُ كُلُّهَا سَوَاءٌ وَكُلُّ أَصْبَعٍ فِيهَا ثَلَاثَةُ مَقَاصِلَ
وَفِي أَحَدِهَا ثَلَاثُ دِيَةِ الْأَصْبَعِ وَمَا فِيهَا مَفْصِلَانِ فَبِأَحَدِهِمَا نِصْفُ
دِيَةِ الْأَصْبَعِ وَفِي كُلِّ سَنْخَمٍ مِنَ الْأَبْلِ وَالْأَصْرَاسِ وَالْأَسْنَانِ
كُلُّهَا سَوَاءٌ وَمَنْ ضَرَبَ عُضْوًا فَذَهَبَ مِنْفَعَتُهُ فَعَلَيْهِ دِيَةٌ
كَامِلَةٌ كَمَا لَوْ قَطَعَهُ كَالْيَدِ إِذَا شَلَّتْ وَالْعَيْنِ إِذَا ذَهَبَ صَوْنُهَا
وَالشِّجَاجُ عَشْرَةُ الْحَارِصَةِ وَالْدَّامِيَّةُ وَالْدَّامِعَةُ وَالْبَاضِعَةُ
وَالْمُتَلَا حِمَّةٌ وَالسَّمْحَاقُ وَالْمَوْضِحَةُ وَالْهَاشِمَةُ وَالْمُنْقَلَةُ وَالْأَمَّةُ
فَبِالْمَوْضِحَةِ الْقَصَاصُ إِنْ كَانَتْ عَمْدًا وَلَا قَصَاصٌ فِي بَقِيَّةِ الشِّجَاجِ
وَمَا دُونَ الْمَوْضِحَةِ فَبِهِ حُكُومَةُ عَدَلٍ وَفِي الْمَوْضِحَةِ إِنْ كَانَتْ

خطأً نِصْفُ عَشْرِ الدِّيةِ وَفِي الْهَاشِمَةِ نِصْفُ عَشْرِ الدِّيةِ وَفِي الْمُنْقَلَةِ
عَشْرٌ وَنِصْفُ عَشْرِ الدِّيةِ وَفِي الْأَمَّةِ ثَلَاثُ عَشْرِ الدِّيةِ وَفِي الْحَاجِبَةِ
ثَلَاثُ الدِّيةِ فَإِنْ نَفَذَتْ فِي حَاجِبَتَيْنِ فَبِهِمَا ثَلَاثُ الدِّيةِ وَفِي أَصَابِعِ
الْيَدِ نِصْفُ الدِّيةِ فَإِنْ قَطَعَهَا مَعَ الْكَفِّ فَبِهَا نِصْفُ الدِّيةِ وَإِنْ
قَطَعَهَا مَعَ نِصْفِ السَّاعِدِ فَبِالْكَفِّ نِصْفُ الدِّيةِ وَفِي الزِّيَادَةِ
حُكُومَةُ عَدَلٍ وَفِي الْأَصْبَعِ الزَّائِدِ حُكُومَةُ عَدَلٍ وَفِي عَيْنِ الصَّبِيِّ
وَذِكْرِهِ وَلِسَانِهِ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ صِحَّتُهُ حُكُومَةُ عَدَلٍ وَمَنْ شَجَّ رَجُلًا
مَوْضِحَةً فَذَهَبَ عَقْلُهُ أَوْ شَعْرُ رَأْسِهِ دَخَلَ أَرْضَ الْمَوْضِحَةِ فِي الدِّيةِ
وَإِنْ ذَهَبَ سَمْعُهُ أَوْ بَصَرُهُ أَوْ كَلَامُهُ فَعَلَيْهِ أَرْضُ الْمَوْضِحَةِ مَعَ الدِّيةِ
وَمَنْ قَطَعَ أَصْبَعَ رَجُلٍ فَشَلَّتْ أُخْرَى إِلَى جَانِبِهَا فَبِهِمَا الْأَرْضُ وَلَا قَصَاصُ
عَلَيْهِ عِنْدَ أَيِّ حَنِيفَةٍ وَمَنْ قَلَعَ سِنَّ رَجُلٍ فَنَبَتَتْ فِي مَكَانِهَا
أُخْرَى سَقَطَ الْأَرْضُ وَمَنْ شَجَّ رَجُلًا فَالْتَحَمَتِ الشَّجَّةُ وَلَمْ يَبْقَ لَهَا اثرٌ
وَنَبَتَ الشَّعْرُ سَقَطَ الْأَرْضُ عِنْدَ أَيِّ حَنِيفَةٍ وَقَالَ أَبُو يَوْسُفَ عَلَيْهِ
الْأَلَمُ وَقَالَ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ أَجْرَةُ الطَّيِّبِ وَمَنْ حَرَحَ رَجُلًا
جِرَاحَةً وَلَمْ يُقْتَصَرَ مِنْهُ حَتَّى يَبْرَأَ وَمَنْ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ خَطَأً ثُمَّ قَتَلَهُ

قَبْلَ الْبُرْءِ فَعَلَيْهِ الدَّيَّةُ وَسَقَطَ ارْشُ الْيَدِ وَكُلُّ عَمْدٍ سَقَطَ فِيهِ الْقَصَا
بِشِبْهِهِ فَالْدَّيَّةُ فِي مَالِ الْقَاتِلِ **•** وَكُلُّ ارْشٍ وَجِبَ بِالصَّلْحِ فَهُوَ فِي مَالِ
الْجَانِي وَإِذَا قُتِلَ الْآبُ ابْنُهُ عَمْدًا فَالْدَّيَّةُ فِي مَالِهِ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ
وَكُلُّ جُنَايَةٍ اعْتَرَفَ بِهَا الْجَانِي فِيهِ فِي مَالِهِ وَلَا يَفْرَقُ عَلَى عَاقِلَتِهِ
وَعَمْدُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ خَطَاءٌ وَفِيهِ الدَّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ **•** وَمَنْ حَفَرَ
بَيْرًا فِي طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ وَضَعَ حَجَرًا فَتَلَفَ بِذَلِكَ إِنْسَانٌ فَدَيْتُهُ عَلَى
عَاقِلَتِهِ وَإِنْ تَلَفَ فِيهِ نَفْسٌ فَهُوَ فِي مَالِهِ وَإِنْ أَسْرَعَ فِي الطَّرِيقِ
الْأَعْظَمُ رَوْشًا أَوْ مِيزَابًا أَوْ جَنَاحًا فَسَقَطَ عَلَى إِنْسَانٍ فَعُطِبَ
فَالْدَّيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ وَلَا كَفَّارَةَ عَلَى حَافِزِ الْبَيْرِ وَوَضَعَ الْحَجَرَ
فِي غَيْرِ مَلَكَةٍ **•** وَمَنْ حَفَرَ بَيْرًا فِي مَلَكَةٍ فَعُطِبَ بِهَا إِنْسَانٌ لَمْ يَضْمَنْ
وَالرَّاكِبُ ضَامِنٌ لِمَا وَطِئَتِ الدَّابَّةُ وَمَا أَصَابَتْهُ بِيَدِهَا أَوْ كَدَمَتْ وَلَا
يَضْمَنْ مَا نَفَحَتْ بِرِجْلِهَا أَوْ دَنَبَتْهَا فَإِنْ رَأَتْ أَوْ بَالَتْ فِي الطَّرِيقِ
فَعُطِبَ بِهِ إِنْسَانٌ لَمْ يَضْمَنْ **•** وَالسَّائِقُ ضَامِنٌ لِمَا أَصَابَتْ بِيَدِهِمَا
وَرِجْلَاهُمَا وَالْقَائِدُ ضَامِنٌ لِمَا أَصَابَتْ بِيَدِهِمَا دُونَ رِجْلَيْهَا **•** وَمَنْ
قَادَ قَطَارًا فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا وَطِئَ وَإِنْ كَانَ مَعَهُ سَائِقٌ فَالْقَائِدُ عَلَيْهِمَا

وَأَنْ جَنَى الْعَبْدُ جُنَايَةَ خَطَأً قِيلَ لِمَوْلَاهُ أَمَا أَنْ تَدْفَعَهُ بِهَا وَأَمَا أَنْ
تَفْدِيَهُ فَإِنْ دَفَعَهُ مَلَكُهُ وَلِيَ الْجُنَايَةَ وَإِنْ فَدَاهُ فِدَاهُ بَارِشَهَا
فَأَنْ عَادَ فَجَنَى آخَرِي كَانَ حَكْمُ الْجُنَايَةِ الثَّانِيَةِ حَكْمَ الْأُولَى
وَلَوْ جَنَى جُنَايَتَيْنِ قِيلَ لِلْمَوْلَى أَمَا أَنْ تَدْفَعَ إِلَى وَلِيِّ الْجُنَايَتَيْنِ يَتَقَسَّمَانِهِ
عَلَى قَدْرِ حَقِّهِمَا وَأَمَا أَنْ تَفْدِيَهُ بَارِشَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فَإِنْ اعْتَقَهُ
الْمَوْلَى وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِالْجُنَايَةِ ضَمَّنَ الْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ ارْشِهَا وَإِنْ
بَاعَهُ أَوْ اعْتَقَهُ بَعْدَ الْعِلْمِ بِالْجُنَايَةِ وَجِبَ عَلَيْهِ الْارْشُ وَإِذَا جَنَى
الْمُدَبِّرُ أَوْ أَمْرُ الْوَلَدِ جُنَايَةَ ضَمَّنَ الْمَوْلَى الْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهَا وَمِنْ ارْشِهَا
فَأَنْ جَنَى آخَرِي وَقَدْ دَفَعَ الْمَوْلَى الْقِيَمَةَ إِلَى الْأَوَّلِ بِقَضَاءٍ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ
وَيَتَّبَعُ وَلِيَ الْجُنَايَةِ الثَّانِيَةِ وَلِيَ الْجُنَايَةِ الْأُولَى فَيُشَارِكُهُ فِيهَا اخْتِ
وَإِنْ كَانَ الْمَوْلَى دَفَعَ الْقِيَمَةَ بغير قَضَاءٍ فَالْوَلِيُّ بِالْخِيَارِ أَنْ شَاءَ
اتَّبَعَ الْمَوْلَى وَإِنْ شَاءَ اتَّبَعَ وَلِيَ الْجُنَايَةِ الْأُولَى **•** وَإِذَا مَالَ الْحَايِطِ
عَلَى طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ فَطُولُ بَصَاحِبِهِ يَنْقُضُهُ وَأَشْهَدُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَنْقُضْهُ
فِي مَدَّةٍ يَقْدَرُ عَلَى نَقْضِهِ حَتَّى سَقَطَ ضَمْنُ مَا تَلَفَ بِهِ مِنْ نَفْسٍ وَمَالٍ
وَيَسْتَوِي أَنْ يُطَالَبَ فِي نَقْضِهِ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ وَإِنْ مَالَ إِلَى دَارِ رَجُلٍ

فَالْمَطْلَبَةُ إِلَى مَالِكِ الدَّارِ خَاصَّةً وَإِنْ اصْطَدَمَ فَارِسَانِ فَمَا تَأْفَعْلَى
عَاقِلَةٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دِيَّةُ الْآخَرِ وَإِذَا قُتِلَ رَجُلٌ عَبْدًا أَخْطَأَ فَعَلَيْهِ
قِيَمَتُهُ لَا يَزَادُ عَلَى عَشْرَةِ أَلْفٍ دِرْهَمٍ فَإِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ عَشْرَةَ أَلْفٍ
أَوْ أَكْثَرَ قُضِيَ عَلَيْهِ بِعَشْرِ أَلْفٍ الْآخِشَةِ وَفِي الْأَمَةِ إِذَا زَادَتْ
قِيَمَتُهَا عَلَى الدِّيَّةِ خُمُسَةُ أَلْفٍ الْآخِشَةِ وَفِي يَدِ الْعَبْدِ نِصْفُ قِيَمَتِهِ
لَا يَزَادُ عَلَى خُمُسَةِ أَلْفٍ الْآخِشَةِ وَكُلُّ مَا يَقْدَرُ مِنْ دِيَّةِ الْحُرِّ فَهُوَ مَقْدَرُ
مِنْ قِيَمَةِ الْعَبْدِ. وَإِذَا ضَرَبَ بَطْنُ امْرَأَةٍ فَالْقَتْلُ جَنِينًا مَيِّتًا فَعَلَيْهِ
نِصْفُ عَشْرِ الدِّيَّةِ فَإِنْ أَلْقَتْهُ حَيًّا ثَمَرَاتٍ فَعَلَيْهِ الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ
وَإِنْ أَلْقَتْهُ مَيِّتًا ثَمَرَاتٍ الْمَرَأَةُ فَعَلَيْهِ دِيَّةٌ وَغُرَّةٌ وَإِنْ مَاتَتْ
ثَمَرُ الْقَتْلِ مَيِّتًا فَلَا شَيْءَ فِي الْجَنِينِ وَمَا جَبَّ فِي الْجَنِينِ مَوْرُوثٌ عَنْهُ
وَفِي جَنِينِ الْأَمَةِ إِذَا كَانَ ذَكَرًا نِصْفُ عَشْرِ قِيَمَتِهِ لَوْ كَانَ حَيًّا وَعَشْرُ
قِيَمَتِهِ لَوْ كَانَ نَثَى وَلَا كَفَّارَةٌ فِي الْجَنِينِ وَالْكَفَّارَةُ فِي شَبِّهِ
الْعَدُوِّ وَالْخَطَاءِ عَتَقَ رَقَبَةً مُؤَمِّنَةً فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيًّا مِنْ شَهْرَيْنِ
مُتَتَابِعَيْنِ وَلَا يَجْزِي فِيهَا إِلَّا طَعَامُهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

القِسَامَةُ

أِذَا وَجَدَ الْقَتِيلُ فِي مَحَلَّةٍ لَا يَعْلَمُ مَنْ قَتَلَهُ اسْتَحْلَفَ مِنْهُمْ خُمْسُونَ رَجُلًا
يُخَيَّرُهُمُ الْوَلِيُّ يُحْلِفُهُمْ بِاللَّهِ مَا قَتَلْنَا وَلَا عَلَيْنَا لَهُ قَاتِلًا فَإِذَا حَلَفُوا
قُضِيَ عَلَى أَهْلِ الْمَحَلَّةِ بِالدِّيَّةِ وَلَا يَسْتَحْلَفُ الْوَلِيُّ وَلَا يَقْضِي لَهُ بِالْجَنَاسَةِ
وَإِنْ لَمْ تَكْمُلُوا أَهْلَ الْمَحَلَّةِ خُمْسِينَ كُرِّرَتْ الْإِيمَانُ عَلَيْهِمْ حَتَّى يَسْمَرَ
خُمْسِينَ وَلَا يَدْخُلُ فِي الْقِسَامَةِ صَبِيٌّ وَلَا مَجْنُونٌ وَلَا امْرَأَةٌ وَلَا عَبْدٌ
وَإِنْ وَجَدَ مَيِّتٌ لَا اثْرَ بِهِ فَلَا قِسَامَةَ وَلَا دِيَّةَ وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ الدَّمُ
يَسِيلُ مِنْ أَنْفِهِ أَوْ مِنْ دُبُرِهِ أَوْ مِنْ فَانٍ كَانَ يُخْرَجُ مِنْ عَيْنِهِ أَوْ
إِذَا نَدِيَ فَهُوَ قَتِيلٌ. وَإِذَا وَجَدَ الْقَتِيلُ عَلَى دَابَّةٍ يَسُوقُهَا رَجُلٌ فَالدِّيَّةُ
عَلَى عَاقِلَتِهِ دُونَ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ وَإِنْ وَجَدَ الْقَتِيلُ فِي دَارِ إِنْسَانٍ فَلِقِسَامَتِهِ
عَلَيْهِ وَالدِّيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ وَلَا يَدْخُلُ الشَّكَّانُ فِي الْقِسَامَةِ مَعَ الْمَلَأِكِ
عِنْدَ أَيِّ حَنِيفَةٍ وَهِيَ عَلَى أَهْلِ الْخِطَةِ دُونَ الْمُشْتَرِينَ وَلَوْ بَقِيَ مِنْهُمْ
وَاحِدٌ. وَإِنْ وَجَدَ الْقَتِيلُ فِي سَفِينَةٍ فَلِقِسَامَتُهُ عَلَى مَنْ فِيهَا مِنَ الرِّكَّابِ
وَالْمَلَاحِينَ وَإِنْ وَجَدَ الْقَتِيلُ فِي مَسْجِدٍ مُحَلَّةٍ فَلِقِسَامَتُهُ عَلَى أَهْلِهَا
وَإِنْ وَجَدَ فِي الْجَامِعِ أَوْ فِي الشَّارِعِ الْأَعْظَمِ فَلِقِسَامَتُهُ فِيهِ وَالدِّيَّةُ عَلَى
بَيْتِ الْمَالِ وَإِنْ وَجَدَ فِي بَرِّيَّةٍ لَيْسَ بِقَرْيَةٍ عِمَارَةٍ فَهُوَ هَدْرٌ وَإِنْ

وَجَدَ بَيْنَ قَرِيَّتَيْنِ كَانَ عَلَى اقْرَبِهِمَا مَنَّةٌ وَإِنْ وَجَدَ فِي وَسْطِ الْفَرَاتِ
مَمْرُودَ الْمَاءِ فَهُوَ هَدْرٌ وَإِنْ كَانَ مُحْتَبَسًا بِالشَّاطِئِ فَهُوَ عَلَى اقْرَبِ الْقُرَى
مِنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ. وَإِنْ ادَّعَى الْوَلِيُّ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ أَمْلِ الْمَجْلَةِ بَعِيْنَهُ أَنْهُ
قَتَلَهُ لَمْ تَسْقُطِ الْقِسَامَةُ عَنْهُمْ وَإِنْ ادَّعَى عَلَى وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِهِمْ سَقَطَتْ
الْقِسَامَةُ عَنْهُمْ وَإِذَا قَالَ الْمُسْتَحْلِفُ قَتَلْتُ فَلَانَ اسْتَحْلَفَ بِاللَّهِ مَا قَتَلْتُهُ
وَلَا عَرَفْتُ لَهُ قَاتِلًا غَيْرَ فَلَانٍ. وَإِذَا شَهِدَا اثْنَانِ مِنْ أَمْلِ الْمَجْلَةِ عَلَى رَجُلٍ
مِنْ غَيْرِهِمْ أَنْهُ قَتَلَهُ لَمْ يَقْبَلْ شَهَادَتُهُمَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

كَابُ الْعَاقِلِ

الْبِدْيَةُ فِي شُبُهَةِ الْعَمْدِ وَالْخَطَا وَكُلُّ دِيَّةٍ وَجَبَتْ بِنَفْسِ الْقَتْلِ
عَلَى الْعَاقِلِ وَالْعَاقِلُ أَمْلُ الدِّيَوَانِ إِنْ كَانَ الْقَاتِلُ مِنْ أَمْلِ الدِّيَوَانِ
يُؤْخَذُ مِنْ عَطَايَاهُمْ فِي ثَلَاثَ سِنِينَ فَإِنْ خَرَجَتِ الْعَطَايَا فِي أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ
أَوْ أَقَلِّ اخْذَ مِنْهَا وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَمْلِ الدِّيَوَانِ فَعَاقَلَتْهُ قَبِيلَتُهُ يُقَسَّمُ
عَلَيْهِمْ فِي ثَلَاثَ سِنِينَ لَا يَزَادُ الْوَاحِدُ عَلَى أَرْبَعَةِ دَرَاهِمٍ فِي كُلِّ سَنَةٍ
دَرَاهِمٌ وَدَانِقَانِ وَيَنْقُصُ مِنْهَا فَإِنْ لَمْ يَنْتَسِعِ الْقَبِيلَةُ لِذَلِكَ ضَمَّ إِلَيْهَا اقْرَبُ
الْقَبَائِلِ مِنْ غَيْرِهِمْ وَيَدْخُلُ الْقَاتِلُ مَعَ الْعَاقِلَةِ فَيَكُونُ فِيهَا يُؤَدَّى

كَاحِدِهِمْ وَعَاقِلَةُ الْمُعْتَقِ قَبِيلَةُ مَوْلَاهُ وَمَوْلَى الْمَوْلَا لَا يَعْقِلُ عَنْهُ
مَوْلَاهُ وَقَبِيلَتُهُ وَلَا يَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ أَقَلَّ مِنْ نِصْفِ عَشْرٍ لَدِيَّةٍ وَتَحْمِلُ نِصْفَ
الْعُشْرِ فُضَاعَدًا وَمَا نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ فِي مَالِ الْكَافِي وَلَا يَعْقِلُ الْعَاقِلَةُ
جَنَايَةَ الْعَبْدِ وَلَا جَنَايَةَ الْعَمْدِ وَلَا يَعْقِلُ الْجَنَايَةَ الَّتِي اعْتَرَفَ بِهَا الْكَافِي
إِلَّا أَنْ يُصَدِّقُوهُ وَلَا يَعْقِلُ مَا لَزِمَ بِالصِّلَحِ وَإِذَا جَنَى الْجُرْعُ عَلَى الْعَبْدِ
جَنَايَةُ خَطَا كَانَ عَلَى عَاقِلَتِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

كَابُ الْحَدُودِ

الَّذِي نَبِئْتُ بِالْبَيْتَةِ وَالْإِقْرَارِ فَا لْبَيْتَةُ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَةً مِنَ الشُّهُودِ
عَلَى رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ بِالزَّانَا فَيَسْأَلُهُمُ الْإِمَامُ عَنْ الزَّانَا مَا هُوَ وَكَيْفَ هُوَ
وَأَيْنَ زَنَا وَمَتَى زَنَا وَمَنْ زَنَا فَاذْأَبَيْنَا ذَلِكَ وَقَالُوا رَأَيْنَاهُ وَطِئَهَا
فِي فَرْجِهَا كَالْمِيلِ فِي الْمَكْحَلَةِ وَسَأَلَ الْقَاضِي عَنْهُمْ فَعَدِلُوا فِي السِّرِّ
وَالْعِلَالِيَّةِ حَكَمَ بِشَهَادَتِهِمْ. وَالْإِقْرَارُ أَنْ يَقْرَأَ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ عَلَى نَفْسِهِ
بِالزَّانَا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فِي أَرْبَعَةِ مَجَالِسٍ مِنْ مَجَالِسِ الْمَقَرِّ كُلَّمَا اقْرَأَ دِيَّةَ الْقَاضِي
فَاذَاتِمَ اقْرَأَهُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ سَأَلَهُ الْقَاضِي عَنْ الزَّانَا مَا هُوَ وَكَيْفَ هُوَ
وَأَيْنَ زَنَا وَمَتَى زَنَا وَمَنْ زَنَا فَاذْأَبَيْنَا ذَلِكَ لَزِمَهُ الْحَدُّ فَإِنْ كَانَ

الذي محصنا رجمه بالحجارة حتى يموت تخرجه الى ارض فضاء فيبدي
 الشهود برجمه ثم الامام ثم الناس فان امتنع الشهود من الابتداء
 سقط الحد وان كان مقررا ابتداء الامام ثم الناس ويعسل
 ويكفر ويصلي عليه وان لم يكن محصنا وكان جرأه مائة جلدة
 ويفرق الضرب على اعضائه الاراسه ووجهه وفرجه وان كان عبدا
 جلده خمسين وكذلك الامه فان رجع المقر عن اقراره قبل اقامة
 الحد عليه او في وسطه قبل الامام رجوعه وحل سبيله. ويستحب
 للامام ان يلقن المقر الرجوع فيقول لعنك لمست او قتلت والرجل
 والمرأة في ذلك سواء غير ان المرأة لا ينزع عنها من ثيابها الا القرو
 والجشور وان جفر لها في الرجم جاز. ولا يقسم المولى الحد على عبده
 الا باذن الامام. واذ رجع احد الشهود بعد الحكم قبل الرجم دبري
 الحد وسقط الرجم وان رجع بعد الرجم حد الرجوع وجهه وضم
 ربيع دينه وان نقص عدد الشهود عن اربعة حدوا. والاحصان
 ان يكون جرأ بالغا عاقلا مسلما قد تزوج امرأة نكاحا صحيحا ودخل
 بها وهما على صفة الاحصان ولا يجمع في المحصن بين الجلد والرجم

في الرجم
 في الرجم
 في الرجم

ولا يجمع في البكر بين الجلد والنفي والتغيب الا ان يرى
 الاية ما مرد لك مصلحة فيغتربه على قدر ما يرى الامام واذا ارنا المر
 وحده الرجم رجمه وان كان جده الجلد لم يجلد حتى يبرأ واذا زنت
 الحامل لم تحدد حتى تضع حملها فان كان جدها الجلد فحتى تتعالي
 من نفاسها فان كان جدها الرجم رجمت واذا شهد الشهود بحد
 متقادم لم تمنعهم عن اقامته بعدهم عن الامام ولم يقبل شهادتهم
 الا في حد القذف خاصة. ومن وطئ اجنبية فيمادون الفرج
 عذرا ولا حد عليه ولا حد على من وطئ جارية ولده او ولد ولده واذا
 قال زعمت انها علي حرام لم يحد وان وطئ جارية ابيه او امه او زوجه
 او وطئ العبد جارية مولاه وقال علمت انها حرام حد وان قال
 ظننت انها حلال لم يحد. ومن وطئ جارية اخته او عمته وقال
 ظننت انها حلال حد ومن زفت اليه غير امراته وقال النساء انهما
 زوجك فوطئها لا حد عليه وعليه المهر ومن وجد امرأة في فراشه
 فوطئها فعليه الحد. ومن اتى امرأة في الموضع المكروه او عمل
 عمل قوم لوط فلا حد عليه عند ابي حنيفة ويعزر وقالاهو كالزنا

ومن تزوج امرأة الا بعلة فلهما
 في الرجم

وَعَلَيْهِ الْحَدُّ وَمَنْ اتَى بِهِمَّةً فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ وَيُعْزَرُ وَمَنْ زَانَا فِي ذَارِ
الْجَرْبِ أَوْ ذَارِ الْبَغْيِ ثُمَّ خَرَجَ الْيَنَالِمُ يَقْرَعُ عَلَيْهِ الْحَدَّ

كَابُ حَدِّ الشَّرْبِ

وَمَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَأَخَذَ وَرَتَحَهَا مَوْجُودٌ مِنْهُ فَشَهِدَتْ الشُّهُودُ عَلَيْهِ
بِدَلِّكَ حَدٍّ وَإِنْ أَقْرَبَهُ ذَهَابَ رَأْيُهَا لَمْ يَحْدِّ وَمَنْ سَكَّرَ مِنَ الْبَيْدِ
حَدٍّ وَلَا حَدَّ عَلَى مَنْ وَجَدَ مِنْهُ رَأْيَ الْحَمْرِ وَتَقَيَّاهَا وَلَا يَحْدُّ السَّكَرَانُ
حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ سَكَّرَ مِنَ الْبَيْدِ وَشَرِبَهُ طَوْعًا وَلَا حَدَّ حَتَّى يَزُولَ عَنْهُ
السُّكْرُ. وَحَدُّ الْخَمْرِ وَالشُّكْرِ فِي الْحَمْرِ ثَمَانُونَ سَوْطًا يَفْرَقُ عَلَى يَدَيْهِ
كَمَا ذُكِرْنَا فِي الزَّانَا وَإِنْ كَانَ عَبْدًا فَحَدُّهُ أَرْبَعُونَ. وَمَنْ أَقْرَبَ شَرِبَ
الْخَمْرَ وَالشُّكْرَ ثُمَّ رَجَعَ لَمْ يَحْدِّ. وَيَقْبَلُ الشَّرْبُ بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ
وَبِأَقْرَارِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَقْبَلُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ

كَابُ حَدِّ الْقَذْفِ

وَإِذَا قَذَفَ رَجُلٌ رَجُلًا مَحْصَنًا أَوْ امْرَأَةً مَحْصَنَةً بَصَرَ الزَّانَا وَطَالَ
الْمَقْدُوفُ بِالْحَدِّ حَتَّى يَحْكُمَ ثَمَانِينَ سَوْطًا إِنْ كَانَ جَرًّا يَفْرَقُ عَلَى أَعْضَائِهِ
وَلَا يَجْرُ دُعَاهُ ثِيَابُهُ غَيْرَ أَنَّهُ يُنَزَّعُ عَنْهُ الْفَرُّ وَالْجَشْوُ وَإِنْ كَانَ

عَبْدًا جَلْدُهُ أَرْبَعِينَ وَالْأَحْصَانُ إِنْ يَكُونُ الْمَقْدُوفُ جَرًّا بِالْعَلَا
عَا قَلَامُ مُسْلِمًا عَفِيفًا عَنْ فِعْلِ الزَّانَا. وَمَنْ نَفَى نِسْبَ غَيْرِهِ فَقَالَ
لَسْتُ لِأَبِيكَ أَوْ يَا ابْنَ الزَّانِيَةِ وَأُمُّهُ مَيِّتَةٌ مَحْصَنَةٌ وَطَالَ ابْنُ
حَدٍّ مَا جَدَّ الْقَذْفُ وَلَا يُطَالَبُ بِحَدِّ الْقَذْفِ لِلْمَيِّتِ إِلَّا مَنْ يَقَعُ
الْقَذْحُ فِي نِسْبِهِ بِقَذْفِهِ وَإِذَا كَانَ الْمَقْدُوفُ مَحْصَنًا جَازَ لِابْنِهِ
الْكَافِرِ وَالْعَبْدِ أَنْ يُطَالَبَ بِالْحَدِّ. وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ أَنْ يُطَالَبَ
مَوْلَاهُ بِقَذْفِ أُمِّهِ الْحَمْرَةِ وَمَنْ أَقْرَبَ الْقَذْفَ ثُمَّ رَجَعَ لَمْ يَقْبَلْ رَجُوعُهُ
وَمَنْ قَالَ لِلْعَرَبِيِّ يَا بَنِي لَمْ يَحْدِّ فَإِنْ قَالَ لِلرَّجُلِ يَا ابْنَ مَاءٍ أَلَيْسَ فَلَيْسَ
بِقَذْفٍ وَإِنْ نُسِبَهُ إِلَى عَمِّهِ أَوْ خَالِهِ أَوْ زَوْجِ أُمِّهِ فَلَيْسَ بِقَذْفٍ
وَمَنْ وَطِئَ وَطِئًا جَرًّا فِي غَيْرِ مَلِكِهِ لَمْ يَحْدِّ قَذْفُهُ وَالْمَلَأَعَنَةُ
يُولَدُ لِأَبِيهِ قَذْفُهَا. وَمَنْ قَذَفَ أُمَّهُ أَوْ عَبْدًا أَوْ كَافِرًا بِالزَّانَا
أَوْ قَذَفَ مُسْلِمًا بَغْيًا الزَّانَا فَقَالَ يَا فَاسِقُ أَوْ يَا كَافِرًا أَوْ يَا خَيْثُ
عُزَّرَ وَإِنْ قَالَ يَا حِمَارًا أَوْ يَا خَنَزِيرًا لَمْ يُعْزَرْ وَالتَّعْزِيرُ أَكْثَرُهُ
تِسْعَةٌ وَثَلَاثُونَ سَوْطًا وَأَقْلَهُ ثَلَاثُ جَلْدَاتٍ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يَبْلُغُ
بِالتَّعْزِيرِ خَمْسَةً وَسَبْعُونَ سَوْطًا وَإِنْ رَأَى الْإِمَامُ أَنَّ يَضُمُّ إِلَى

الضرب في التعزير الجبس فحل واشد الضرب التعزير ثم جحد الزنا
ثم جحد الشرب ثم جحد القذف. ومن جحد الإماء وعزرة فمات
فدمه هدر. وإذا أخذ المسلم في القذف سقطت شهادته وإن
تأب وان جحد الكافر في القذف ثم أسلم قبلت شهادته والله أعلم
كتاب السرقة وقطاع الطرق

إذا سرق العاقل البالغ عشرة دراهم أو ما قيمته عشرة دراهم
مضروبة كانت أو غير مضروبة من حرز لا شبهة فيه وجب عليه
القطع والجز والعيد في القطع سواء وجب القطع بأقراره مرة واحدة
وبشهادة شامدين. وإذا اشترك جماعة في سرقة فاصاب كل
واحد منهم عشرة دراهم قطعوا وإن اصابه أقل من ذلك
لم يقطعوا ولا يقطع فيما يوجد مباحا في دار الإسلام كالخشب
والحشيش والقصب والسمك والصيد ولا فيما يسرع اليه الفساد
كالقواكه الرطبة واللبن واللبم والبطيخ ولا قطع في الطيور
ولا المطرنة ولا في الطنبور ولا في سرقة المصحف وإن كان
عليه جلبة ولا في صليب الذهب ولا الشطرنج والنرد ولا قطع

على سارق الصبي الحر وإن كان عليه جلي ولا قطع في سرقة العبد
الكبير ويقطع في العبد الصغير ولا قطع في الدفائر كلها إلا
في دفاير الحساب ولا في سرقة كلب ولا فهد ولا داف ولا طبل
ولا مزمارة ويقطع في الساج والقنا والابنوس والصندل.
وإذا اتخذ من الخشب أو من أبواب قطع فيها. ولا قطع على
خائن ولا خائنة ولا منتهب ولا مختلس ولا ناسخ ولا يقطع السارق
من بيت المال ولا من مال السارق فيه شراكة. ومن سرق من
ابويه أو وليه أو ذي رحم محرمة لم يقطع وكذلك إذا سرق
أحد الزوجين من الآخر والعبد من سيده أو امرأة سيده أو زوج
سيدته أو المولى من مكاتبه. والسارق من المغنم والجور
على ضربين حرز بمعنى فيه كالبيوت والدور وحرز بالحفاظ
فمن سرق شيئا من حرز أو غير حرز وصاحبه عنده يحفظه وجب
عليه القطع ولا قطع على من سرق من حمار أو من بيت أو زلنا
في دخوله ومن سرق من المسجد متاعا وصاحبه عنده قطع ولا
قطع على الضيف إذا سرق ممن أضافه وإذا انقب اللص البيت

وَدَخَلَ وَاخْذَ الْمَالَ وَنَآوَلَهُ آخَرَ خَارِجَ الْبَيْتِ فَلَا قُطْعَ عَلَيْهِمَا فَإِنْ
الْقَاءُ فِي الطَّرِيقِ ثُمَّ خَرَجَ فَآخَذَهُ قُطْعٌ وَكَذَلِكَ إِنْ جَاءَهُ عَلَى
جَمَاعَةٍ رَفَسَاقَهُ وَآخَرَجَهُ. وَإِذَا دَخَلَ الْحِجْرَ جَمَاعَةً فَتَوَلَّى بَعْضُهُمْ
الْآخِذَ قُطْعًا أَجْمَعًا وَمَنْ نَقَبَ الْبَيْتَ وَادْخَلَ فِيهِ يَدَهُ فَآخَذَ شَيْئًا
يُقْطَعُ وَإِنْ دَخَلَ يَدَهُ فِي صَنْدُوقٍ لَصِيرَ فِيهِ أَوْ فِي كُرٍّ غَيْرِهِ فَآخَذَ الْمَالَ
قُطْعٌ. وَيُقْطَعُ مِمَّنِ السَّارِقُ مِنَ الزَّيْدِ وَيُحْسَمُ فَإِنْ سَرَقَ ثَانِيًا قُطِعَتْ
رِجْلُهُ الْيُسْرَى فَإِنْ سَرَقَ ثَالِثًا لَمْ يَقُطَعْ وَتُخَلَّدُ فِي السِّجْرِ حَتَّى يَتُوبَ
وَإِذَا كَانَ السَّارِقُ أَشَلَّ الْيَدِ الْيُسْرَى أَوْ اقْطَعُ أَوْ مَقْطُوعُ الرَّجْلِ
الْيُمْنَى لَمْ يَقُطَعْ. وَلَا يَقُطَعُ السَّارِقُ إِلَّا أَنْ تَحْضَرَ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ
فِي طَائِلَةِ السَّرْقَةِ فَإِنْ وَهَبَهَا مِنَ السَّارِقِ أَوْ بَاعَهَا أَوْ نَقَصَتْ قِيمَتُهَا
عَنِ النَّصَابِ لَمْ يَقُطَعْ. وَمَنْ سَرَقَ عَيْنًا فَقُطِعَ فِيهَا وَرَدَّهَا ثُمَّ عَادَ
فَسَرَقَهَا وَهِيَ كَالِهَا لَمْ يَقُطَعْ فَإِنْ تَغَيَّرَتْ عَنْ حَالِهَا مِثْلَ أَنْ يَكُونَ عِزًّا لَا
فَسَرَقَهُ فَقُطِعَ فِيهِ وَرَدَّه ثُمَّ سَجَّ نَعَادَ فُسْرَقَهُ قُطْعٌ. وَإِذَا قُطِعَ
السَّارِقُ وَالْعَيْنُ بَاقِيَةٌ فِي يَدِهِ رَدَّهَا وَإِنْ كَانَتْ هَالِكَةً لَمْ يُفْضَمَنَّ
وَإِنْ دَعَى السَّارِقُ أَنْ الْعَيْنَ الْمَسْرُوقَةَ مِلْكُهُ سَقَطَ عَنْهُ الْقُطْعُ

وَأَنْ لَمْ يَقْرَبْ بَيْتَهُ. وَإِذَا خَرَجَ جَمَاعَةٌ مُتَمَنِّعِينَ أَوْ وَاحِدٌ يَقْدِرُ
عَلَى الْإِمْتِنَاعِ فَقَصَدُوا قُطْعَ الطَّرِيقِ فَآخَذُوا قَبْلَ أَنْ يَأْخُذُوا مَا لَا
وَلَا قَتَلُوا أَنْفُسًا جَلَسَهُمُ الْإِمَامُ مَا رُحِيَ تَحْدِثُوا تَوْبَةً وَإِنْ آخَذُوا
مَالَ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ وَالْمَاخُوذُ إِذَا قُسِمَ عَلَى جَمَاعَتِهِمْ أَصَابَ كُلٌّ
مِنْهُمْ عَشْرَةٌ دَرَاهِمٍ فَصَاعِدًا أَوْ مَا قَمِثَهُ ذَلِكَ قُطْعُ الْإِمَامِ أَيْدِيَهُمْ
وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ وَإِنْ قَتَلُوا وَلَمْ يَأْخُذُوا مَا لَا قَتَلَهُمُ الْإِمَامُ حَتًّا
وَإِنْ عَفَى الْأَوْلِيَاءُ عَنْهُمْ لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى عَفْوِهِمْ وَإِنْ قَتَلُوا وَآخَذُوا
الْمَالَ فَلَا إِمَامَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ قُطْعُ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ
وَقَتْلُهُمْ وَصَلَبُهُمْ وَإِنْ شَاءَ قَتْلُهُمْ وَإِنْ شَاءَ صَلَبُهُمْ يُضَلَّبُ حَيًّا
وَيُسَجَّ بَطْنُهُ بِرُحٍّ إِلَى أَنْ يَمُوتَ وَلَا يُضَلَّبُ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَإِنْ
كَانَ فِيهِمْ صَبِيٌّ أَوْ مَجْنُونٌ أَوْ ذُو رَجَمٍ مُحَرَّمٌ مِنَ الْمَقْطُوعِ عَلَيْهِمْ
سَقَطَ الْجَدُّ عَنْ الْبَاقِينَ وَصَارَ الْقَتْلُ لِلْأَوْلِيَاءِ إِنْ شَاءُوا عَفَاؤًا وَإِنْ
شَاءُوا قَتْلًا وَإِنْ بَاشَرَ الْفِعْلَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ أَجْرِي الْجَدِّ عَلَى جَمَاعَتِهِمْ

كِتَابُ الْأَشْرِيَّةِ

الْأَشْرِيَّةُ الْمَحْرَمَةُ أَرْبَعَةُ الْحُمْرِ وَهُوَ عَصِيرُ الْعَنْبِ إِذَا غُلَا وَاشْتَدَّ

وَقَذَفَ بِالزَّبَدِ وَالْعَصِيرِ إِذَا طُبِخَ حَتَّى ذَهَبَ أَقْلُ مِنْ ثَلَاثِهِ وَنَقِيعُ
الْتَمَرِ وَالزَّبِيبِ إِذَا اشْتَدَّ وَنَبِيدُ التَّمْرِ وَالزَّبِيبِ إِذَا طُبِخَ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَدْنَى الطَّبِخِ جَلَالٌ وَإِنْ اشْتَدَّ إِذَا اشْرَبَ مِنْهُ مَا يَغْلِبُ
عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ لَا يَسْكُرُهُ مِنْ غَيْرِ لَهْوٍ وَلَا طَرِبٍ وَلَا بَاسٍ بِالْخَلِيطَيْنِ
وَنَبِيدُ الْعَسَلِ وَالتِّينِ وَالْجَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالذَّرَّةِ جَلَالٌ وَإِنْ لَمْ
يُطْبَخْ ۞ وَعَصِيرُ الْعَنْبِ إِذَا طُبِخَ حَتَّى ذَهَبَ ثَلَاثُهُ وَبَقِيَ ثَلَاثُهُ
جَلَالٌ وَإِنْ اشْتَدَّ ۞ وَلَا بَاسٍ لَا يَنْتَبِذُ فِي الدُّبَابِ وَالْمُرَقَّتِ وَالْقَيْزِ
وَإِذَا تَخَلَّلَتِ الْخَمْرُ جَلَّتْ سِوَاهُ صَارَتْ خَلًّا بِنَفْسِهَا أَوْ بِشَيْءٍ طَرَحَ
فِيهَا وَلَا يُكْرَهُ تَحْلِيلُهَا ۞ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ۞

كَلَامُ الصَّيْدِ وَاللِّبَاحِ ۞

تَجُوزُ الْأَصْطِيَادُ بِالْكَلْبِ الْمَعْلَمِ وَالْفَهْدِ وَالصَّقْرِ وَالْبَازِي
وَسَائِرِ الْجَوَارِحِ الْمَعْلَمَةِ وَتُعَلِّمُ الْكَلْبَ أَنْ تَرَكَ الْأَكْلَ ثَلَاثَ
مَرَّاتٍ وَتُعَلِّمُ الْبَازِي أَنْ يَرْجِعَ إِذَا دَعَوْتَهُ فَإِذَا أَرْسَلَ كَلْبَهُ
الْمَعْلَمَ أَوْ صَقْرَهُ أَوْ بَازِيَهُ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ عِنْدَ أَرْسَالِهِ فَاخْذِ
الصَّيْدَ وَجَرِّحْهُ وَمَاتَ جَلَّ أَكَلُهُ وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ الْكَلْبُ لَمْ يُؤْكَلْ

وَأَزَالُ



وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ الْبَازِي أَكَلَ وَإِنْ أَدْرَكَ الْمُرْسِلُ الصَّيْدَ حَيًّا وَجَبَ
عَلَيْهِ أَنْ يُذَكِّهَ وَإِنْ تَرَكَ تَذَكُّيْتَهُ حَتَّى مَاتَ لَمْ يُؤْكَلْ وَإِنْ
خَنَقَهُ الْكَلْبُ وَلَمْ تَخْرُجْهُ لَمْ يُؤْكَلْ ۞ وَإِنْ شَارَكَ كَلْبٌ مَجُوسِي
أَوْ كَلْبٌ غَيْرُ مُعْلَمٍ أَوْ كَلْبٌ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ لَمْ يُؤْكَلْ ۞ وَإِذَا
رَمَى الرَّجُلُ سَهْمَهُ إِلَى صَيْدٍ وَسَمِيَ عِنْدَ الرَّمْيِ أَكَلَ مَا أَصَابَ إِذَا جَرَّ
السَّهْمُ فَمَاتَ وَإِنْ أَدْرَكَ حَيًّا ذَكَاهُ وَإِنْ تَرَكَ تَذَكُّيْتَهُ حَتَّى مَاتَ
لَمْ يُؤْكَلْ ۞ وَإِذَا وَقَعَ السَّهْمُ بِالصَّيْدِ فَتَحَامَلَ حَتَّى غَابَ عَنْهُ وَلَمْ
يَزَلْ فِي طَلَبِهِ حَتَّى أَصَابَهُ أَكَلَ وَإِنْ قَعَدَ عَنْ طَلَبِهِ ثُمَّ أَصَابَهُ
مَيْتًا لَمْ يُؤْكَلْ وَإِنْ رَمَى صَيْدًا وَقَعَ فِي الْمَاءِ لَمْ يُؤْكَلْ وَكَذَاكَ
أَنْ وَقَعَ عَلَى سَطْحٍ أَوْ جَبَلٍ ثُمَّ تَرَدَّى مِنْهُ إِلَى الْأَرْضِ وَإِنْ وَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ
ابْتِدَاءً أَكَلَ ۞ وَمَا أَصَابَ الْمَعْرَاضُ بَرَصِيهِ لَمْ يُؤْكَلْ وَإِنْ جَرَّحَهُ أَكَلَ
وَلَا يُؤْكَلُ مَا أَصَابَتْهُ الْبُتْدَةُ إِذَا مَاتَ مِنْهَا وَإِذَا رُمِيَ إِلَّا
صَيْدٌ فَقَطَعَ مِنْهُ عُضْوًا أَكَلَ الصَّيْدُ وَلَمْ يُؤْكَلِ الْغُضْوَانُ فَطَعَهُ
اَثَلَانِ وَالْأَمْسَابِي الْعَجْزُ أَكَلَ ۞ وَلَا يُؤْكَلُ صَيْدُ الْمَجُوسِ وَالْمُرْتَدِّ
وَالْوَشِيِّ ۞ وَمَنْ رَمَى صَيْدًا فَأَصَابَهُ وَلَمْ يُشَحِّنْهُ وَلَمْ تَخْرُجْهُ عَنْ

حَيْزُ الْإِمْتِنَاعِ فَرَمِي آخِرُ فَقْتَلَهُ فَهُوَ لِلثَّانِي وَيُوكَلُ وَإِنْ كَانَ
 الْأَوَّلُ أَثْنَهُ فَرَمَاهُ الثَّانِي فَقْتَلَهُ لَمْ يُوكَلِ وَالثَّانِي ضَامِنٌ قِيمَتَهُ
 لِلأَوَّلِ عَمَّا نَقَصَتْهُ جَرَا حَتُّهُ. وَبِحُجُوزِ الْأَصْطِيَاءِ مَا يُوكَلُ لِحِمْدِهِ
 مِنَ الْحَيَّوَانِ وَمَا لَا يُوكَلُ وَذَبِيحَةُ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ حَلَالٌ وَلَا يُوكَلُ
 ذَبِيحَةُ الْمُجُوسِيِّ وَالْمُرْتَدِّ وَالْوَشْنِيِّ وَالْمَحْرُومِ قَانَ تَرَكَ الذَّائِحُ السَّمِيَّةَ
 عَمْدًا فَإِذَا لَذَبِيحَةُ مَيْتَةٍ لَا تُوكَلُ وَإِنْ تَرَكَهَا نَاسِيًا أَكَلَ. وَالذَّائِحُ فِي
 الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ وَالْعُرْوِ وَالَّتِي تُقَطَّعُ فِي الذَّكَاءِ أَرْبَعَةٌ الْحُلُقُومُ
 وَالْمَرِيُّ وَالْوُدْجَانُ فَإِنْ قَطَعَهَا جَلَّ الْأَكْلُ وَإِنْ قَطَعَ أَكْثَرَهَا
 فَكَذَلِكَ عِنْدَ أَيِّ حَنِيفَةٍ وَقَالَ لَا يَبْدُ مِنْ قَطْعِ الْحُلُقُومِ وَالْمَرِيِّ
 وَاجِدًا لَوُدْجَيْنِ. وَبِحُجُوزِ الذَّائِحِ بِاللَّيْطَةِ وَالْمِرْوَةِ وَبِكُلِّ شَيْءٍ أَهْرَ
 الدَّمِ إِلَّا السِّنَّ الْقَائِمَ وَالظُّفْرَ الْقَائِمَ. وَبِسُجُوتِ أَنْ يَجِدَ الذَّائِحُ
 شَفَرَتَهُ وَمَنْ بَلَغَ بِالسَّكِينِ النَّحَّاعَ أَوْ قَطَعَ الرَّاسَ كَرِهَ ذَلِكَ
 وَتَوَكَّلَ ذَبِيحَتَهُ وَإِنْ دَخَلَ الشَّاةُ مِنْ قَفَايَا قَانٍ بَقِيَتْ حَيَّةٌ حَتَّى
 قَطَعَ الْعُرْوُ فَإِنْ جَازَ وَيَكُونُ وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ قَطْعِ الْعُرْوِ لَمْ تَوَكَّلْ
 وَمَا اسْتَوْلَسَ مِنَ الصَّيْدِ فَذَكَائِهِ الذَّائِحُ وَمَا تَوَجَّشَ مِنَ النِّعَمِ

فَذَكَائِهِ الْعَقَرُ وَالْجَرَجُ. وَالْمُسْتَحَبُّ فِي الْأَبْلِ الْخُرْفَانُ دَنَحَهَا
 جَازَ وَيَكُونُ وَالْمُسْتَحَبُّ فِي الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ الذَّائِحُ قَانَ يَجْرُ مَا جَازَ وَيَكُونُ
 وَمَنْ نَحَرَ نَاقَةً أَوْ ذَبَحَ بَقْرَةً أَوْ شَاةً قَانَ وَجَدَ فِي بَطْنِهَا جَنِينًا مَيْتًا
 لَمْ يُوكَلِ اشْتَعَرَ أَوْ لَمْ يُشْعَرْ وَلَا يَحُوزُ أَكْلَ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَلَا ذِي
 مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ. وَلَا بَاسَ بِغَرَابِ الزَّرْعِ وَلَا يُوكَلُ الْأَبْقَعُ الَّذِي
 يَأْكُلُ الْجَيْفَ وَيَكُونُ أَكْلُ الضَّبْعِ وَالضَّبِّ وَالْجَشْرَاتِ كُلِّهَا
 وَلَا يَحُوزُ أَكْلُ الْحُومِ الْجَمْرِ الْأَمْلِيَّةِ وَالْبَغَالِ وَيَكُونُ لِحِمِّ الْفَرَسِ عِنْدَ
 أَيِّ حَنِيفَةٍ. وَلَا بَاسَ بِأَكْلِ الْأَرْنَبِ وَإِذَا ذَبَحَ مَا لَا يُوكَلُ لِحِمْدِ طَهَرِ
 لِحْمَهُ وَجِلْدُهُ إِلَّا الْأَدْنَى وَالْخَنَزِيرَ قَانَ الذَّكَاءَ لَا تَعْمَلُ فِيهِمَا
 وَلَا يُوكَلُ مِنْ حَيَّوَانِ الْمَاءِ إِلَّا السَّمَكُ وَلَا يُوكَلُ الطَّافِي مِنْهُ وَلَا
 بَاسَ بِأَكْلِ الْجَرِيثِ وَالْمَارْمَاهِيِّ وَبِحُجُوزِ أَكْلِ الْجَرَادِ وَلَا ذَكَاءَ لَهُ

كِتَابُ الْأَصْحَةِ

الْأَصْحَةُ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ حُرٍّ مُسْلِمٍ مُقِيمٍ مُوسِرٍ فِي يَوْمٍ الْأَصْحَى عَنْ
 نَفْسِهِ وَأَوْلَادِهِ الصَّغَارِ يَذْبَحُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ شَاةً أَوْ بَدَنَةً
 أَوْ بَقْرَةً عَنْ سَبْعَةٍ وَلَيْسَ عَلَى الْفَقِيرِ وَالْمَسَافِرِ أَصْحَةُ وَوَقْتُ

الاضحية يدخل بطلوع الفجر الثاني من يوم النحر الا انه لا يجوز له اهل
 الامصار الذبح حتي يصلي الامام صلاة العيد واما اهل السواد فيذبحون
 بعد الفجر وهي جائزة في ثلثة ايام يوم النحر ويومين بعده ولا يصح
 بالعمياء والعوزاء والعرجاء التي لا تمتشي الى المنسل ولا الجفأ ولا بحري
 مقطوعة الاذن والذنب ولا التي ذهب اكثر اذنها وذنبها فان بقي
 الاكثر من الاذن والذنب جاز ولجوز ان يصح بالجماء والخصي
 والثؤلاء والجرباء. والاضحية من الابل والبقر والغنم بحري
 من ذلك كله الشئ فصاعدا الا من الضان فان الجذع منه بحري
 وياكل من لحم الاضحية ويطعم الاغنياء والفقراء ويدخر ويستحب
 ان لا ينقص الصدقة عن الثلث ويتصدق بجلدهما او يعمل منه الله يستعمل
 في البيت. والافضل ان يذبح اضحية بيده اذا كان تحسب الذبح
 وبركة ان يذبحها الكاهن واذا غلط رجلان فذبح كل واحد
 منهما اضحية الاخر اجزاء عنهما ولا ضمان عليهما

كتاب الامارات

الايمان على ثلثة اضرب يمين الغموس ويمين منعقدة ويمين اللغو

فيمين الغموس هي الحلف على امر ما ضيعت الحلف فيه فذهبت اليمين
 ياثر فيها صاحبها ولا كفارة فيها الا التوبة والاستغفار. واليمين
 المنعقدة هي الحلف على امر مستقبل ان يفعله او لا يفعله
 فاذا جئت في ذلك لزمته الكفارة. ويميز اللغو ان يحلف
 على امر ما ضيعت ان كان قال والامر بخلافه فذهبت اليمين نرجوا
 الا يؤخذ الله بها صاحبها والقاصد باليمين والمكروه والناسي
 والهزل سوا. ومن فعل المجلوف عليه مكرها او ناسيا جئت
 واليمين بالله تعالى او باسم من اسمائه كالرحمن والرحيم او بصفة
 من صفات ذاته كعزة الله تعالى وجلاله وكبريائه الا قوله وعلم
 الله فانه لا يكون حالفا وان حلف بصفة من صفات الفعل كغضب
 الله وسخطه لم يكن حالفا. ومن حلف بغير الله تعالى لم يكن حالفا
 وهو اثم كالنبي والقران والكعبة والحلف بحروف
 القسم وحروف القسم الواو وكقوله والله والباء كقوله بالله والنا
 كقوله بالله وقد تضرع الحروف فيكون حالفا كقوله الله لا
 افعل كذا وقال ابو حنيفة اذا قال وجو الله فليس بحالفا

فَإِذَا قَالَ أَقْسَمُ أَوْ أَقْسِرُ بِاللهِ أَوْ أَجْلِفُ أَوْ أَجْلِفُ بِاللهِ أَوْ أَشْهَدُ أَوْ أَشْهَدُ
بِاللهِ فَهُوَ يَمِينٌ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ وَعَهْدُ اللهِ وَمِيثَاقُهُ وَعَلَى يَدِي أَوْ نَذَرْتُ أَوْ نَذَرْتُ بِاللهِ
أَوْ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَإِنَا يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ أَوْ كَافِرٌ فَهُوَ يَمِينٌ وَإِنْ قَالَ
عَلَى غَضَبِ اللهِ أَوْ سَخَطِهِ أَوْ أَنَا ذَا إِنْ أَوْ شَارِبُ خُمُرٍ أَوْ أَكْلُ رِبَا فَلَيْسَ
بِمُخَالِفٍ. وَكَهَانَةُ الْيَمِينِ عَتَقُ رَقَبَةٍ يَجْزِي فِيهَا مَا يَجْزِي فِي
الظَّهَارِ وَإِنْ شَاكَ فِي عَشْرَةِ مَسَاكِينَ كُلِّ مَسْكِينٍ ثَوْبًا فَإِذَا رَأَى
وَأَذْنَاهُ مَا يَجْزِي فِيهِ الصَّلَاةُ وَإِنْ شَاكَ أَطْعَمَ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ كَالْأَطْعَامِ
فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى أَحَدِ الثَّلَاثَةِ الْأَشْيَاءِ صَامَ
ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ فَإِنْ قَدَّمَ الْكُفَّارَةَ عَلَى الْحَنْثِ لَمْ يَجْزِهِ. **•**
وَمَنْ حَلَفَ عَلَى مَعْصِيَةٍ مِثْلَ لَا يُصَلِّي أَوْ لَا يُكَلِّمُ أَبَاهُ أَوْ لِيَقْتُلَنَّ
فَلَا نَافِعَ لِي أَنْ يَحْنُثَ وَيُكَفِّرَ عَنْ يَمِينِهِ. **•** وَإِذَا حَلَفَ الْكَافِرُ ثُمَّ
يَحْنُثُ فِي حَالِ الْكُفْرِ أَوْ بَعْدَ إِسْلَامِهِ فَلَا حَنْثَ عَلَيْهِ وَمَنْ حَزَمَ
عَلَى نَفْسِهِ شَيْئًا مِمَّا يَمْلِكُهُ لَمْ يَصِرْ مُحَرَّمًا عَلَيْهِ أَنْ اسْتَبَاحَهُ كُفَّارَةً
يَمِينٍ وَإِنْ قَالَ كُلُّ حَلَالٍ عَلَيَّ حِزَامٌ فَهُوَ عَلَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ
إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ غَيْرَ ذَلِكَ وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا مُطْلَقًا فَعَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِهِ

وَمَنْ عُلِقَ نَذْرُهُ بِشَرْطٍ فَوُجِدَ الشَّرْطُ فَعَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِنَفْسِ النَّذْرِ
وَرُوي أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ وَقَالَ إِذَا قَالَ فَعَلْتُ كَذَا
فَعَلِيَ حُجَّةٌ أَوْ صَوْمٌ سَنَةٍ أَوْ صَدَقَةٌ مَا أَمْلَكَ فَاجْزَاهُ مِنْ ذَلِكَ
كَفَّارَةً يَمِينٍ وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ. **•** وَمَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ نَيْتًا فَدْخَلَ الْكُفَّةَ
أَوْ الْمَسْجِدَ أَوْ الْبَيْعَةَ أَوْ الْكَنِيسَةَ لَمْ يَحْنُثْ وَمَنْ حَلَفَ لَا يَتَكَلَّمُ
فَقَرَأَ فِي الصَّلَاةِ لَمْ يَحْنُثْ وَمَنْ حَلَفَ لَا يَلْبِسُ ثَوْبًا هُوَ لَا يَسُدُّ
فَنَزَعَهُ فِي الْحَالِ لَمْ يَحْنُثْ وَكَذَلِكَ إِذَا حَلَفَ لَا يَرْكَبُ هَذِهِ الدَّابَّةَ
وَهُوَ رَاكِبُهَا فَنَزَلَ فِي الْحَالِ لَمْ يَحْنُثْ وَإِنْ لَبِثَ سَاعَةً حَنْثٌ. **•**
وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ وَهُوَ فِيهَا لَمْ يَحْنُثْ بِالْقَعْدِ حَتَّى
يَخْرُجَ ثُمَّ يَدْخُلُ. **•** وَمَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا خَرَابًا لَمْ يَحْنُثْ
وَمَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ فَدَخَلَهَا بَعْدَ مَا انْهَدَمَتْ وَصَارَتْ
صِجْرًا حَنْثٌ وَمَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذَا الْبَيْتَ فَدَخَلَ بَعْدَ مَا انْهَدَمَ
لَمْ يَحْنُثْ وَإِنْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ زَوْجَةً فَلَانَ فَطَلَّقَهَا فَلَانَ ثُمَّ
كَلَّمَهَا يَحْنُثْ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَكَلِّمُ عَبْدَ فَلَانَ وَلَا يَدْخُلُ دَارَهُ فَبَاعَ
عَبْدَهُ أَوْ دَارَهُ ثُمَّ كَلَّمَ الْعَبْدَ وَدَخَلَ الدَّارَ لَمْ يَحْنُثْ وَإِنْ حَلَفَ

لَا يَكْلَمُ صَاحِبَ مَذَا الطَّلَسَانِ فَبَاعَهُ ثُمَّ كَلِمَةً بِحَنْثٍ وَكَذَلِكَ
أَنْ حَلَفَ لَا يَكْلَمُ هَذَا الشَّابَّ وَكَلِمَةً بَعْدَ مَا صَارَ شَيْخًا أَوْ
لَا يَأْكُلُ لَحْمَ مَذَا الْحَجَلِ فَصَارَ كَبِشًا فَكَلِمَةً بِحَنْثٍ فِيهِمَا وَأَنْ
حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ النَّخْلَةِ فَهُوَ عَلَى ثَمَرِهَا وَأَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ
هَذَا الْبُسْرِ فَصَارَ رُطْبًا فَكَلِمَةً لَمْ يَحْنَثْ وَأَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ
بُسْرًا فَكُلُّ رُطْبًا لَمْ يَحْنَثْ وَأَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ رُطْبًا فَكُلُّ بُسْرًا
مَذْنَبًا يَحْنَثُ عِنْدَ أَيِّ حَنِيفَةٍ وَأَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الْحَمَّاءَ فَكُلُّ
السَّمَكِ لَمْ يَحْنَثْ وَأَنْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنْ دَجَلَةٍ فَشَرِبَ مِنْهَا
بَاءً نَاءً لَمْ يَحْنَثْ حَتَّى يَكْرَعَ مِنْهَا كَرَعًا عِنْدَ أَيِّ حَنِيفَةٍ وَأَنْ حَلَفَ
لَا يَشْرَبُ مِنْ مَاءِ دَجَلَةٍ فَشَرِبَ مِنْهَا بَاءً نَاءً حَنْثٌ وَأَنْ حَلَفَ
لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الْجَنْظَةِ فَكُلُّ مَنْ خَبَرَ مَا لَمْ يَحْنَثْ وَلَوْ حَلَفَ
لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذَا الدَّقِيقِ فَكُلُّ مَنْ خَبَرَ حَنْثٌ وَلَوْ اسْتَفَّهَ
كَأَنَّهُ لَمْ يَحْنَثْ وَمَنْ حَلَفَ لَا يَكْلَمُ فَلَا نَافِكَةً وَهُوَ بِحَنْثٍ يَسْمَعُ إِلَّا
أَنَّهُ نَابِرٌ حَنْثٌ وَأَنْ حَلَفَ لَا يَكْلَمُ فَلَا نَا إِلَّا بَاذَنَهُ فَادْرَكَ لَهُ وَهُوَ لَمْ
يَعْلَمْ بِالْأَذْنِ حَتَّى كَلِمَةً حَنْثٌ وَإِذَا اسْتَحْلَفَ الْوَالِي رَجُلًا

لِيُعْلَمَ بِكُلِّ دَاخِرٍ دَخَلَ الْبَلَدَ فَهَذَا عَلَى حَالٍ وَلَا يَتَنَبَّهُ خَاصَّةً وَمَنْ
حَلَفَ لَا يَرْكَبُ دَابَّةً فَلَا أَنْ فَرَكَبَ دَابَّةً عَبْدٌ لَمْ يَحْنَثْ وَمَنْ حَلَفَ
لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ فَوَقَفَ عَلَى سَطحِهَا أَوْ دَخَلَ دَهْلِيزَهَا حَنْثٌ
وَأَنْ وَقَفَ فِي طَاقِ الْبَابِ بِحَنْثٍ إِذَا غَلَقَ الْبَابَ كَانَ خَارِجًا
لَمْ يَحْنَثْ وَأَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الشَّوِيَّ فَهُوَ عَلَى اللَّحْمِ دُونَ الْبَادِخَانِ
وَالْجَذَرِ وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الطَّبِيخَ فَهُوَ عَلَى مَا يُؤْكَلُ مِنَ
اللَّحْمِ وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الرُّوسَ فَمِيشُهُ عَلَى مَا يَكْبَسُ فِي التَّنَائِيرِ
وَيُبَاعُ فِي الْأَسْوَاقِ وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ خُبْزًا فَمِيشُهُ عَلَى مَا يَعْتَادُ
أَهْلُ الْمَصْرِ أَكْلَهُ خُبْزًا فَإِنْ أَكَلَ خُبْزَ الْقَطَائِفِ أَوْ خُبْزَ الْأُرْزِ
بِالْعِرَاقِ لَمْ يَحْنَثْ وَمَنْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ أَوْ لَا يَشْتَرِي أَوْ لَا يُوَاجِرُ
فَوَكُلُّ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يَحْنَثْ وَمَنْ حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ أَوْ لَا يَطْلُقُ أَوْ لَا
يَعْتَقُ فَوَكُلُّ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ حَنْثٌ وَمَنْ حَلَفَ لَا يَجْلِسُ عَلَى الْأَرْضِ فَيَجْلِسُ عَلَى
بَسَاطٍ أَوْ حَصِيرٍ لَمْ يَحْنَثْ وَمَنْ حَلَفَ لَا يَجْلِسُ عَلَى سَرِيرٍ فَيَجْلِسُ عَلَى
سَرِيرٍ فَوْقَهُ بَسَاطٌ حَنْثٌ وَأَنْ جَعَلَ فَوْقَهُ سَرِيرًا أَخْرَجَ فَيَجْلِسُ عَلَيْهِ لَمْ
يَحْنَثْ وَأَنْ حَلَفَ لَا يَجْلِسُ عَلَى الْأَرْضِ فَيَجْلِسُ عَلَى بَسَاطٍ أَوْ حَصِيرٍ لَمْ يَحْنَثْ

وَأَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلَ عَلَى فَرَأْسٍ فَنَامَ عَلَيْهِ وَفَوْقَهُ قَرَأَ مَحْنَثٌ وَأَنْ
جَعَلَ فَوْقَهُ فَرَأْسَ آخَرَ لَمْ يَحْنَثْ وَمَنْ حَلَفَ يَمِينًا فَقَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ
مُتَّصِلًا يَمِينَهُ لَمْ يَحْنَثْ وَأَنْ حَلَفَ لِيَأْتِيَنَّهُ أَنْ اسْتَطَاعَ فَهَذَا
عَلَى اسْتَطَاعَةِ الصَّحَّةِ دُونَ الْقُدْرَةِ وَأَنْ حَلَفَ لَا يَكُلُهُ حَيْثَا
أَوْ زَمَانًا أَوْ الْجَمْعَ أَوْ الزَّمَانَ فَهُوَ عَلَى سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَكَذَلِكَ الدَّهْرُ
عِنْدَ أَيِّ حَيْفَةٍ وَحَدٍّ وَأَنْ حَلَفَ لَا يَكُلُهُ أَيَّامًا فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ
أَيَّامٍ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَكُلُهُ إِلَّا يَوْمًا فَهُوَ عَلَى عَشْرِ أَيَّامٍ عِنْدَ أَيِّ حَيْفَةٍ
وَقَالَ عَلَى أَيَّامٍ أَلَا سَبْعٌ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَكُلُهُ الشَّهْرُ فَهُوَ عَلَى عَشْرَةِ
أَشْهُرٍ عِنْدَ أَيِّ حَيْفَةٍ وَقَالَ عَلَى أَثْنِي عَشَرَ شَهْرًا أَوْ إِذَا حَلَفَ لَا
يَفْعَلُ كَذَا تَرَكَهُ أَبَدًا وَأَنْ حَلَفَ لِيَفْعَلَ كَذَا ففَعَلَهُ مَرَّةً
وَاحِدَةً بَرَّ فِي مِيسِنِهِ وَأَنْ حَلَفَ لَا تَخْرُجُ أَمْرَانَهُ إِلَّا بِأَذْنِهِ
فَإِنْ لَهَا مَرَّةً وَاحِدَةً فَخَرَجَتْ ثُمَّ خَرَجَتْ مَرَّةً أُخْرَى بِغَيْرِ أَذْنِهِ
حَنْثٌ وَلَا بَدَ مِنْ الْأَذْنِ فِي كُلِّ خُرُوجٍ وَأَنْ قَالَ إِلَّا أَنْ أَدْنَى لِي
فَإِنْ لَهَا مَرَّةً وَاحِدَةً ثُمَّ خَرَجَتْ بَعْدَهَا بِغَيْرِ أَذْنِهِ لَمْ يَحْنَثْ
وَإِذَا حَلَفَ لَا يَتَغَدَّى وَلَا يَتَعَشَّى فَالْغَدَا الْأَكْلُ مِنَ طُلُوعِ الْفَجْرِ

إِلَى الظُّهْرِ وَالْعِشَاءِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ وَالشُّجُورِ مِنْ
نِصْفِ اللَّيْلِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ وَمَنْ حَلَفَ لِيَقْضِيَ دَيْنَهُ إِلَى قَرِيبٍ
فَهُوَ مَا دُونَ الشَّهْرِ وَأَنْ قَالَ لِيُعِيدَ فَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ شَهْرٍ وَمَنْ
حَلَفَ لَا يَسْكُنُ هَذِهِ الدَّارَ فَخَرَجَ مِنْهَا بِنَفْسِهِ وَتَرَكَ فِيهَا أَهْلَهُ
وَمَتَاعَهُ حَنْثٌ وَمَنْ حَلَفَ لِيَصْعَدَ السَّمَاءَ أَوْ لِيَقْدِرَ هَذَا
الْحَجَرَ ذَهَبًا أَوْ نَعْقَدَ يَمِينَهُ وَحَنْثَ عَقِيمَهَا وَمَنْ حَلَفَ لِيَقْضِيَ
فَلَا نَادِيَنَّهُ الْيَوْمَ فَقَضَاهُ ثُمَّ وَجَدَ فُلَانٌ بَعْضَهَا زَيْوْفًا أَوْ بُهْرَجَةً
أَوْ مُسْتَحَقَّةً لَمْ يَحْنَثْ الْخَالِفُ وَأَنْ وَجَدَ هَارِصًا أَوْ سَتُورَةً
حَنْثٌ وَمَنْ حَلَفَ لَا يَقْبِضُ دَيْنَهُ دَرَاهِمًا دُونَ دَرَاهِمٍ فَقَبِضَ
بَعْضَهُ لَمْ يَحْنَثْ حَتَّى يَقْبِضَ جَمِيعَهُ مُتَفَرِّقًا وَأَنْ قَبِضَ دَيْنَهُ فِي
وَرَتْنَيْنِ لَمْ يَتَشَاغَلْ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِعَمَلِ الْوَرَنِ لَمْ يَحْنَثْ وَلَيْسَ ذَلِكَ
بِتَفْصِيلٍ وَمَنْ حَلَفَ لِيَأْتِيَنَّ الْبَصْرَةَ فَلَمْ يَأْتِهَا حَتَّى مَاتَ حَنْثٌ
فِي آخِرِ جُرْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ حَيَاتِهِ ۝ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ۝
كِتَابُ الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَاتِ
الْمَدْعَى مَنْ لَا يَجْبُرُ عَلَى الْخُصُومَةِ إِذَا تَرَكَهَا وَالْمَدْعَى عَلَيْهِ مَنْ جَبَرَ

على الحضومة ولا يقبل الدعوى حتى يذكر شيئا معلوما في جنسه وقد
فان كان عينا في يد المدعي عليه كلف احضارها للبشير اليها
بالدعوى وان لم يكن حاضرة ذكر قيمتها وان ادعى عقارا احده
وذكر انه في يد المدعي عليه وانه يطالبه به وان كان حقا في
الذمة ذكر انه يطالبه به واذا صحت الدعوى سال المدعي عليه
عنها فان اعترف قضي عليه بها وان انكر سال المدعي البيينة فان
احضر ما قضي بها وان عجز عن ذلك وطلب ممين خصمه استخلف
عليها وان قال في بيئته حاضرة وطلب ممين خصمه لم يستخلف
عند اي خفيفة ولا ترد اليمين على المدعي ولا يقبل بيئته صاحب
اليدين في الملك المطلق واذا نكل المدعي عليه عن اليمين قضي عليه
بالنكول والزمه ما ادعى عليه وينبغي للقاضي ان يقول له اني
اعرض اليمين عليك ثلثا فان جلفت والا قضيت عليك
بما ادعاه واذا كرر العرض عليه ثلثا قضي عليه بالنكول
فان كانت الدعوى نكاحا لم يستخلف المنكر عند اي بيئته
ولا يستخلف عنده في النكاح والرجعة والنفق في الايالات والرق

والاستيلاء والنسب والولاء والحدود وقال لا يستخلف في ذلك
كله الا في الحدود واذا ادعى اثنان عينا في يد اخر وكل واحد
منهما يزعم المالك واقاما البيئته قضي بهما بينهما وان ادعى كل
واحد منهما نكاح امرأة واقاما البيئته لم يقض بواحدة من
البيئتين ويرجع الى تصديق المرأة لاحد منهما وان ادعى اثنان
كل واحد منهما انه اشترى منه هذا العبد واقام بيئته وكل
واحد منهما بالخيار ان شاء اخذ نصفه بنصف الثمن وان شاء
ترك وان قضي للقاضي به بينهما فقال احدهما لا اخار لم يكن
للاخر ان ياخذ جميعه وان ذكر كل واحد منهما تاريخا فهو
للاول منهما وان لم يذكر تاريخا ومع احدهما قبض فهو اول
وان ادعى احدهما شراء والاخر هبة وقبضا واقاما بيئته ولا
تاريخ بينهما فالشراء اول وان ادعى احدهما شرا وادعت
امرأة انه تزوجها عليه وهما سوا وان ادعى احدهما رهنا
وقبضا والاخر هبة وقبضا فالرهن اول وان اقام الخارجان
البيئته على الملك والتاريخ فصاحب التاريخ الاقدم اول فانه

ادعيا الشراء من واحد واقاما البيعة على تاريخين فالاول اولى وان
اقام كل واحد منهما بيعة على الشراء من آخر وذكر تاريخا فلهما
سواء وان وقت احد البيعتين ولم يوقت الآخر فلهما سواء وان اقام
الخارج البيعة على ملك مؤرخ وصاحب اليد بيعة على ملك اقدم
تاريخا كان اولى وان اقام الخارج وصاحب اليد كل واحد منهما بيعة
بالنتاج فصاحب اليد اولى وكذلك النسخ في الثياب التي لا يفسخ الا
مرة واحدة وكل سبب في الملك لا يتكرر فهو كذلك
فان اقام الخارج البيعة على الملك وصاحب اليد البيعة على الشراء
منه كان اولى وان اقام كل واحد منهما البيعة على الشراء من الآخر
ولا تاريخ معهما بقا اثر البيعتان وان اقام احد المدعين شاهدين
والآخر اربعة فلهما سواء ومن ادعى قصاصا على غيره فجد استخلف
فان نكل عن اليمين فيما دون النفس لزمه القصاص وان نكل في
النفس حبس حتى يقر او يحلف وقال لا يلزمه الارش فيما وان قال
المدعي لبيعة حاضرة قيل لحظه اعطه كفيلا بنفسك ثلثة ايام
فان فعل والا امره بالارتميه الا ان يكون غريبا على الطريق فلا رمة

مقدار مجلس القاضي واذا قال المدعى عليه هذا الشيء او دعني
فلان الغائب او رهنه عندي وغصبته منه واقام بيعة على ذلك
فلا خصومة بيعة وبين المدعي وان قال ابتعته من الغائب فهو
خصم وان قال المدعي سرق مني واقام بيعة على ذلك وقال صاحب
اليدين او دعني فلان واقام البيعة على ذلك لم يدفع الخصومة وان
قال ابتعته من فلان وقال صاحب اليد او دعني فلان ذلك
اسقط الخصومة بغير بيعة واليمين بالله تعالى ون غيره ثم يؤكد
بذكر اوصافه ولا يستخلف بالطلاق ولا بالعناق **و** يستخلف
اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى والنصاري بالله الذي
انزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق النار ولا يحلفون
في يوت عباداتهم **و** لا يجب تغليظ اليمين على المسلم بزمان
ولا بمكان ومن ادعى انه ابتاع من هذا عبده بالف فجد استخلف
بالله ما بينكما بيع قائم فيه ولا يستخلف بالله ما باعه ويستخلف
في الغصب بالله ما يستحق عليك رده ولا يستخلف بالله ما
غصبت وفي النكاح بالله ما بينكما نكاح قائم في الحال وفي دعوى

الطلاق بالله ما هي بائن منك الساعة كما ذكرت ولا يستجلف
بالله ما طلقتهما فان كانت دار في يد رجل ادعاهما اثنان احدهما
جميعهما والاخر نصفها واقاما البينة فلصاحب الجميع ثلاثة
ارباعها ولصاحب النصف ربعها عند اي حنيفة وقال لا هي بينهما
انثلاثا ولو كانت في ايديهما سلم لصاحب الجميع نصفها على وجه
القضاء ونصفها لاي وجه القضاء واذا تنازعا في دابة واقام كل
واحد منهما بيته انها نجت عنده وذكر اثارنا وسن الدابة
يوافق احد التارنجين فهو اولى وان شك ذلك كانت بينهما
واذا تنازعا في دابة واحد منهما راكبا والاخر متعلق بالحامها
فالراكب اولى وكذلك اذا تنازعا بعيرا او عليه حمل لاحد
فصاحب الحمل اولى واذا تنازعا قيضا واحدهما لاسنه والاخر
متعلق بكفه فاللاس اولى واذا اختلف المتبايعان في البيع فادعي
احدهما ثمنه وادعي البايع اكثر منه واعترف البايع بقدر من
البيع وادعي المشتري اكثر منه واقام احدهما البينة فقي له
بها وان اقام كل واحد منهما بيته كانت البينة المثبتة للزيادة

اولى فان لم يكن لكل واحد منهما بيته قيل للمشتري اما ان ترضي
بالثمن الذي ادعاه البايع والافسخنا البيع وقيل للبايع اما ان تسلم
ما ادعاه المشتري من المبيع والافسخنا البيع وان لم يتراضيا
استخلف الحاكم كل واحد منهما على دعوى الاخر يتبدلي يمين
المشتري فاذا اختلفا فسخ القاضي بينهما وان نكل احدهما عن اليمين
لزمه دعوى الاخر فان اختلفا في الاجل او في شرط الخيار او
في استيفاء بعض الثمن فلا تحالف بينهما والقول قول من نكر الخيار
والاجل مع يمينه وان هلك المبيع ثم اختلفا في الثمن لم يحالفا
عند اي حنيفة وابي يوسف وجعل القول قول المشتري وقال
محمد يحالفا ويفسخ البيع على قيمة الهالك ولو هلك احد العبد
ثم اختلفا في الثمن لم يحالفا عند اي حنيفة الا ان يرضي البايع
ان يترك حصته الهالك وقال ابو يوسف يحالفا ويفسخ البيع
في الحي وقيمة الهالك وهو قول محمد واذا اختلف الزوجان
في المهر فادعي الزوج انه تزوجها بالف وقالت تزوجني بالفين
فاثما اقام البينة قبلت بيته وان اقاما البينة فالبينة بيته

المرأة وان لم يكن لها بينة تخالف عند أي حنيفة ولم يفسخ
 النكاح ولكن يحكم بمهر المثل فان كان مثل ما اعترف به الزوج
 او اقل قضى بما قال الزوج وان كان ممثلا ادعته المرأة واكثر
 قضى بما ادعته المرأة وان كان مهر المثل اكثر مما اعترف
 به الزوج واقل مما ادعت المرأة قضى لها بمهر المثل واذا اختلفا
 في الاجارة قبل استيفاء المعقود عليه تحالفا وتراذا وان اختلفا
 بعد الاستيفاء لم يتحالفا وكان القول قول المستأجر وان اختلفا
 بعد استيفاء بعض المعقود عليه تحالفا وفسخ العقد فيما بقي
 وكان القول في الماضي قول المستأجر وان اختلف المولى والمكاتب
 في مال الكتابة لم يتحالفا عند أي حنيفة وقال لا يتحالفا ^{نفسه} وفسخ
 الكتابة وان اختلف الزوجان في متاع البيت فما يصلح للرجال
 فهو للرجل وما يصلح للنساء فهو للمرأة وما يصلح لهما فهو
 للرجل وان مات احدهما واختلفت ورثته مع الآخر فما
 يصلح للرجال وللنساء فهو للباقين منها وقال ابو يوسف يدفع
 الى المرأة ما يجتزيه مثلها والباقي للزوج واذا باع الرجل جارية

فجأت بولد فادعاه البايع فان جاءت به لاقل من ستة اشهر من
 يوم باع فهو ابن البايع وامه اقر ولد له ويفسخ البيع فيه ويرد
 الثمن وان ادعاه المشتري مع دعوى البايع او بعده فدعوى
 البايع اولى وان جاءت به لأكثر من ستة اشهر لم تقبل دعوى
 البايع فيه الا ان يصدق المشتري فان مات الولد فادعاه البايع
 وقد جاءت به لاقل من ستة اشهر لم يثبت الاستيلاد في الام
 بحال وان ماتت لاقرا فدعي البايع الابن وقد جاءت به لاقل من
 ستة اشهر ثبت النسب في الولد واخذ البايع ويرد الثمن كله
 في قول أي حنيفة وقال لا يرده حصته الولد ويرده حصته الاقر
 ومن ادعي نسب احد التوأمين ثبت نسبهما منه والله اعلم

كتاب الشهادات

الشهادة فرض يلزم الشهود اذا اؤوها ولا يسعهم كتمانها اذا
 طالبهم المدعي والشهادة في الحذود وتخريفها الشامدين
 الستر والاطهار والستر افضل الا انه يجب ان يشهد بالمال
 في السرقة فيقول اخذ ولا يقول سرق والشهادة على مراتب

منها الشهادة في الزنا والشهادة في الزنا يعتبر فيها شهادة
اربعة من الرجال ولا يقبل فيها شهادة النساء. ومنها الشهادة
ببقيّة الحدود والقصاص يقبل فيها شهادة رجلين ولا يقبل
فيها شهادة النساء وما سوى ذلك من الحقوق يقبل فيها شهادة
رجلين وشهادة رجل وامرأتين سواء كان الحق مالا أو غير
مال مثل النكاح والطلاق والوكالة والوصية ويقبل
في الولادة والبركة والعيوب بالنساء في موضع لا يطلع عليه
الرجال شهادة امرأة واحدة ولا بد في ذلك كله من عدالة
ولفظ الشهادة فان لم يذكر الشاهد لفظ الشهادة وقال اعلم
أو اتقن لم يقبل شهادته وقال بوجيفة يقتصر الحاكم على
ظاهر عدالة المسلم إلا في الحدود والقصاص فانه يسأل عنهم
وان طعن فيهم الخصم سأل عنهم وقال لا بد ان يسأل عنهم في السر
والعلانية وان لم يطعن الخصم فيهم وما يتجمله الشاهد على ضربين
أحدهما ما يثبت حكمه بنفسه مثل البيع والاقرار والغصب
والقتل وحكم الحاكم فاذا سمع ذلك الشاهد اورداه وسعه ان

شهادة

يشهده وان لم يشهده ويقول شهد انه باع ولا يقول شهد في
ومنه ما لا يثبت حكمه بنفسه مثل الشهادة على الشهادة فاذا سمع
شاهدا يشهد بشيء لم يجز له ان يشهد على شهادته الا ان يشهده
وكذلك لو سمعه يشهد الشاهد على شهادته لم يسمع السامع
ان يشهد ولا يجز للشاهد ان يخطه ان يشهد الا ان يذكر
الشهادة ولا يقبل شهادة الاعمي ولا المملوك ولا المحدث في
الزنا وان تاب ولا الوالد لو كان ولدا وله ولا شهادة
الولد لابويه واجداده ولا يقبل شهادة احد الزوجين للآخر
ولا شهادة المولى لعبد ولا مكاتبه ولا شهادة الشريك لشريكه
فيما هو من شركتهما ويقبل شهادة الرجل لاجنه وعمه ولا يقبل
شهادة مخنث ولا نايحة ولا مغنية ولا مد من الشرب على اللهو
ولا من يلعب بالطيور ولا من يغني للناس ولا من يأتي بابا من الكبار
التي تتعلق بها الحدود ولا من يدخل الحمار بغير ازار واكل الربا
والمقامير بالسطرحة والزردي ولا من يفعل الافعال المستحقة
كالبول على الطريق والاكل على الطريق ولا يقبل شهادته

مَنْ يُظْهِرُ السَّبْتَ لِلسَّلَفِ وَيَقْبَلُ شَهَادَةَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدْعِ إِلَّا
الْخَطَايَا وَيَقْبَلُ شَهَادَةَ أَهْلِ الذَّمِّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ
مِلَّةُكُمْ وَلَا يَقْبَلُ شَهَادَةَ الْحَزَنِيِّ عَلَى الذِّمِّيِّ وَإِنْ كَانَتْ الْحَسَنَاتُ
أَغْلَبَتْ مِنَ السَّيِّئَاتِ وَالرَّجُلُ مِمَّنْ تَجَنَّبَ الْكِبَايِرَ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ وَإِنْ
أَلَمَّ بِمَعْصِيَةٍ وَيُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَقْلَفِ وَالْخَفِيِّ وَوَلَدِ الزَّانِ
وَشَهَادَةُ الْخُنْثَى جَائِزَةٌ وَإِذَا وَافَقَتِ الشَّهَادَةُ الدَّعْوَى قُبِلَتْ
وَإِنْ خَالَفَتْهَا لَمْ تُقْبَلْ وَيَعْتَبَرُ اتِّفَاقُ الشَّاهِدَيْنِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى
عِنْدَ أَيِّ حَنِيفَةٍ فَإِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِالْفِ وَالْآخَرُ بِالْفَيْنِ لَمْ يَقْبَلْ
الشَّهَادَةُ وَعِنْدَهُمَا يَقْبَلُ عَلَى الْفِ وَإِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِالْفِ
وَالْآخَرُ بِالْفِ وَخَمْسَ مِائَةٍ وَالْمَدْعَى بِدَعْوَى الْفِ وَخَمْسَ مِائَةٍ قُبِلَتْ
شَهَادَتُهُمَا بِالْفِ بِاتِّفَاقٍ وَإِنْ أَدْعَى الْفِ فَقَدْ بَطَلَتْ شَهَادَةُ
الْآخَرِ وَإِذَا شَهِدَ بِالْفِ وَقَالَ أَحَدُهُمَا قَضَاهُ مِنْهَا خَمْسَ مِائَةٍ
قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ بِالْفِ وَلَمْ يَسْمَعْ قَوْلَهُ أَنْهُ قَضَاهُ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ مَعَهُ
آخَرٌ وَيَنْبَغِي لِلشَّاهِدِ إِذَا عَلِمَ ذَلِكَ أَنْ لَا يَشْهَدَ بِالْفِ حَتَّى يَقْرَأَ
الْمَدْعَى أَنْهُ قَبِضَ خَمْسَ مِائَةٍ وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ أَنْ زَيْدًا قُتِلَ يَوْمَ

الْخَرْبِ كَتَبْتُ وَشَهِدَ آخَرَانِ قُتِلَ يَوْمَ الْخَرْبِ بِالْكُوفَةِ وَاجْتَمَعُوا عِنْدَ
الْحَاكِمِ لَمْ يَقْبَلِ الشَّهَادَتَيْنِ فَإِنْ سَبَقَتْ أَحَدُهُمَا فَقَضَى بِهَا ثُمَّ نَصَبَ
الْآخَرَى لَمْ تُقْبَلْ وَلَا يَسْمَعُ الْقَاضِي الشَّهَادَةَ عَلَى جَرْجٍ وَلَا يَحْكُمُ
بِذَلِكَ وَلَا يَجُوزُ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَشْهَدَ بِشَيْءٍ لَمْ يُعَايِنَهُ إِلَّا النَّسَبَ
وَالْمَوْتَ وَالنِّكَاحَ وَالْدُخُولَ وَوَلَايَةَ الْقَاضِي فَإِنَّهُ يَسْعُدُ أَنْ يَشْهَدَ
بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ إِذَا أَخْبَرَهُ بِهَا مَنْ يَثْبُتُ وَالشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ جَائِزَةٌ
فِي كُلِّ حَقٍّ لَا يَسْقُطُ بِالشَّبَهَةِ وَلَا يَقْبَلُ فِي الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ
وَيَجُوزُ شَهَادَةُ شَاهِدَيْنِ عَلَى شَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ وَلَا يَقْبَلُ شَهَادَةُ
وَاحِدٍ عَلَى شَهَادَةِ وَاحِدٍ وَصِفَةُ الْإِسْهَادِ أَنْ يَقُولَ شَاهِدُ الْأَصْلِ
لِشَهِيدِ الْفَرْعِ اشْهَدْ عَلَى شَهِيدِي أَنِّي شَهِدْتُ أَنَّ فُلَانًا ابْنُ فُلَانٍ
أَقْرَعُنْدِي كَذَا وَاشْهَدْ بِي عَلَى نَفْسِهِ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ وَاشْهَدْ بِي
عَلَى نَفْسِهِ جَازٌ وَيَقُولُ شَهِيدُ الْفَرْعِ عِنْدَ الْأَدَاءِ اشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا
اَشْهَدُ بِي عَلَى شَهَادَتِهِ أَنْهُ يَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا أَقْرَعُنْدِي كَذَا وَقَالَ
لِالشَّهِيدِ عَلَى شَهَادَتِي بِذَلِكَ وَلَا يَقْبَلُ شَهَادَةُ شَهِيدِ الْفَرْعِ إِلَّا أَنْ
يَمُوتَ شَهِيدُ الْأَصْلِ وَيُخَيَّبُوا مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا

اَوْ مَرْضُوعٍ مَرْضًا لَا يَسْتَطِيعُونَ مَعَهُ حُضُورَ مَجْلِسِ الْحَاكِمِ فَإِنْ عَدَلَ شَهِودُ الْأَصْلِ شَهِدُوا الْفَرْعَ جَازًا وَإِنْ سَكَنُوا عَنْ تَعْدِيلِهِمْ جَازًا وَيَنْظُرُ الْحَاكِمُ فِي خَالِصِهِ فَإِنْ انْكَرَ شَهِودُ الْأَصْلِ الشَّهَادَةَ لَمْ يَقْبَلْ شَهَادَةَ شَهِودِ الْفَرْعِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَاهِدِ الزُّورِ أَشْهَرُهُ فِي الْأَسْوَاقِ وَلَا أُعَزِّرُهُ وَقَالَ لَا يُوجِبُهُ ضَرْبًا وَجَبَسُهُ

كِتَابُ الرِّجُوعِ عَنِ الشَّهَادَةِ

إِذَا رَجَعَ الشَّاهِدُ عَنْ شَهَادَتِهِمْ قَبْلَ الْحُكْمِ بِمَا سَقَطَتْ وَإِنْ حُكِمَ بِشَهَادَتِهِمْ ثُمَّ رَجَعُوا لَمْ تَنْفَسِحِ الْحُكْمُ وَعَلَيْهِمْ ضَمَانٌ مَا اتَّفَقُوا بِشَهَادَتِهِمْ وَلَا يَبْصَحُ الرِّجُوعُ إِلَّا خَضْرَاءَ الْحَاكِمِ وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ بِمَالٍ فَحُكِمَ الْحَاكِمُ بِهِ ثُمَّ رَجَعَا ضَمِنَا الْمَالَ لِلشَّاهِدِ عَلَيْهِ وَإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا ضَمِنَ النِّصْفَ وَإِنْ شَهِدَ بِالمَالِ ثَلَاثَةٌ فَرَجَعَ أَحَدُهُمَا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَإِنْ رَجَعَ آخَرُ ضَمِنَ الرَّاجِعَانِ نِصْفَ الْمَالِ وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ فَرَجَعَتِ امْرَأَةٌ ضَمِنَتْ رُبْعَ الْحَقِّ وَإِنْ رَجَعَتَا ضَمِنَتْ نِصْفَ الْحَقِّ وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَعَشْرَةُ نِسَاءٍ فَرَجَعَتِ ثَمَانٍ مِنْهُنَّ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِنَّ وَإِنْ رَجَعَتِ أُخْرَى كَانَ عَلَى النِّسَاءِ رُبْعَ الْحَقِّ

وَأَنْ رَجَعَ الرَّجُلُ وَالنِّسَاءُ فَعَلَى الرَّجُلِ سُدْرُ الْحَقِّ وَعَلَى النِّسَاءِ خَمْسَةُ
الْأَشْدَاسِ الْحَقُّ عِنْدَ أَيِّ حَسِيفَةٍ وَقَالَ عَلَى الرَّجُلِ النِّصْفُ وَعَلَى النِّسَاءِ
النِّصْفُ وَأَنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى امْرَأَةٍ بِالنِّكَاحِ بِمَقْدَارِ مَهْرٍ مِثْلَهَا
ثُمَّ رَجَعَا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمَا وَكَذَلِكَ أَنْ شَهِدَا عَلَى رَجُلٍ بِتَزْوِيجِ امْرَأَةٍ
بِمَقْدَارِ مَهْرٍ مِثْلَهَا فَإِنْ شَهِدَا بِأَكْثَرِ مِنْ مَهْرٍ الْمِثْلِ ثُمَّ رَجَعَا ضَمِنَا
الرِّيَازَةَ وَأَنْ شَهِدَا بِبَيْعِ عَبْدٍ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ أَوْ أَكْثَرَ ثُمَّ رَجَعَا لَمْ
يُضْمِنَا وَإِنْ كَانَ بَاقِلٌ مِنَ الْقِيَمَةِ ضَمِنَا النِّقْصَانَ وَأَنْ شَهِدَا عَلَى
رَجُلٍ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ الدَّخُولِ ثُمَّ رَجَعَا ضَمِنَا نِصْفَ الْمَهْرِ
وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الدَّخُولِ لَمْ يَضْمِنَا وَأَنْ شَهِدَا أَنَّهُ اعْتَقَ عَبْدَهُ ثُمَّ
رَجَعَا ضَمِنَا قِيَمَتَهُ وَأَذَا شَهِدَا بِقَصَاصٍ ثُمَّ رَجَعَا بَعْدَ الْقَتْلِ
ضَمِنَا الدِّيَةَ وَلَا يُقْتَصُّ مِنْهُمَا وَإِذَا رَجَعَ شَهُودُ الْفِرْعِ ضَمِنُوا
وَإِنْ رَجَعَ شَهُودُ الْأَصْلِ وَقَالُوا لَمْ نَشْهَدْ شَهُودَ الْفِرْعِ عَلَى
شَهَادَتِنَا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمْ وَإِنْ قَالُوا اشْهَدْنَا هُمْ وَغُلَطْنَا ضَمِنُوا
وَإِنْ قَالَ شَهُودُ الْفِرْعِ كَذِبَ شَهُودِ الْأَصْلِ أَوْ غُلَطُوا فِي شَهَادَتِهِمْ
لَمْ يُلْتَفِتْ إِلَى ذَلِكَ وَإِذَا شَهِدَا بِرَبْعَةٍ بِالزَّنا وَشَهِدَا بِوُجُودِ الْإِثْمِ

فرجع شهود الأحصان لم يضمنوا وإذا رجع المذكون عن التزكية
 ضمنوا وإذا شهد شاهدان باليمين وشاهدان بوجود الشرط
 ثم رجعا فالضمان على شهود اليمين خاصة والله أعلم
كتاب آداب القاضي
 لا تقع ولاية القاضي حتى يجمع في المولى شرائط الشهادة ويكون
 من أهل الاجتهاد ولا بأس بالدخول في القضاء لمن شق نفسه أنه
 يؤدي فرضه ويكره لمن خف العجز عنه ولا يأمُر على نفسه الجحيف
 فيه ولا ينبغي أن يطلب الولاية ولا يسألها ومن قلدا لقضا سلم ديوان
 القاضي الذي كان قبله فينظر في حال المجتبيين فمن اعترف
 بحق الزمة آياه ومن أنكر لم يقبل قول المعزول عليه الا بيته وان لم
 يقر بيته لم يجعل تخليه سبيله حتى ينادى عليه وينظر في أمره
 وينظر في الودائع وارتفاع الوقوف فيفعل على ما تقوم به البيته
 او يعترف به من هو في يده ولا يقبل قول المعزول الا ان يعترف
 الذي هو في يده ان المعزول سلمها اليه فيقبل قوله فيها ويجلس للحكم
 جلوسا ظاهرا في المسجد ولا يقبل هدية الا من ذي رحم محرّم

لانه لا يجوز ان يحكم
 عليه صيانة له ولا يفتقر
 او

او ممن جرت عادته قبل القضاء بمهاداته ولا يحضر دعوى الا ان
 تكون عامة وشهد الجنادة وتعود المرضي ولا يضيف احد الخصمين
 دون خصمه فاذا حضر اسوي منهما في الجلوس والاقبال ولا يسأّر
 احدهما ولا يشير اليه ولا يلقنه حجة فاذا ثبت الحق عنده وطلب
 صاحب الحق حبس غيره لم يعجل بحبسه وامره بدفع ما عليه فانه
 امتنع حبسه بكل دين له بدلا عن مال حصل في يده كمن المبيع واكثر
 منه بعقد كالمهر والكفالة ولا يحبس فيما سوى ذلك اذا قال
 اني فقير الا ان ثبت غريمه ان له مالا ويحبسه شهرين او ثلاثة
 ثم يسأل عنه فان لم يظهر له مال خلى سبيله وكذلك اذا اقام
 البيته انه لا مال له ولا يحول بينه وبين غريمه ويحبس الرجل في
 نفقة زوجته ولا يحبس والد في نفقة ولده الا اذا امتنع من الاتفاق
 عليه ويجوز قضا المرأة في كل شيء الا في الحدود والقصاص
 ويقبل كتاب القاضي الى القاضي واذا شهد به عنده فان شهدوا
 على خصم حكم بالشهادة وكتب بحكمه وان شهدا بغير حصة الخصم لم يحكم
 وكتب بالشهادة ولا يحكم بها المكتوب اليه ولا يقبل الكتاب الا

لا يحكم بغير حصة الخصم

والاولى ان يحكم على راي الحاكم

بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين ويجب أن يقرأ الكتاب عليهم ليعرفوا
 ما فيه ثم ختمه ويسلمه اليهم فاذا وصل الى القاضي لم يقبله الا بحضور
 الخصم واذا سلمه الشهود اليه نظر الى ختمه فاذا شهدوا انه كتاب
 فلان القاضي سلمه اليه في مجلس حكمه وقراه علينا وختمه فضة القا
 وقراه على الخصم والزمه بما فيه ولا يقبل كتاب القاضي في الحدود
 والقصاص وليس للقاضي ان يستخلف على القضا الا ان يفوض اليه
 ذلك واذا رفع القاضي حكم حاكم امضاه الا ان خالف الكتاب والسنة
 او الاجماع او يكون قولا لا دليل عليه ولا يقضي القاضي على غائب حتى
 يحضر من يقوم مقامه واذا حكم رجلان رجلا بحكم بينهما فحكم بينهما
 ورضيا بحكمه جاز اذا كان بصفة الحاكم ولا يجوز بحكم الكافر والعبد
 والذمي والمحدود في قذف والفاسق والصبي وكل واحد من المحكمين
 ان يرجع ما لم يحكم عليه فاذا حكم لزمهما واذا رفع حكمه الى القاضي
 فوافق حكمه امضاه وان خالفه ابطله ولا يجوز التحكيم في الحدود
 والقصاص وان حكما في دم خطأ فنقض الحاكم على العاقلة لم ينفذ
 حكمه ويجوز ان يسمع البيعة ويقضي بالنكول وحكم الحاكم لا يوثق به

مذهبه

وذلك وزوجته باطل والله اعلم

كتاب القسمة

ينبغي للامام ان ينصب قاسما ويرزقه من بيت المال ليقيم بين
 الناس بخير اجرة فان امتنع نصب قاسما باجرة ويجب ان يكون
 عدلا مامونا عالما بالقسمة ولا يجزئ القاضي الناس على قاسم واحد
 ولا يترك القسام مشتركون واجرة القسمة على عدد الرؤوس عند
 اي حيفة وقال لا على قدر الانصاف واذا حضر الشراكا عند القاضي
 وفي ايديهم دار او ضيعة ادعوا انهم ورثوها عن فلان لم
 يقسمه القاضي منهم عند اي حيفة حتى يقيم البيعة على
 الوفاة وعدد الورثة وقال لا يقسمها بقولهم ويذكر في كتاب
 القسمة انه قسمها بقولهم وان كان المال مشترك مما سوى
 العقار وادعوا انه ميراث قسمة في قولهم جميعا فلو ادعوا
 في العقار انهم اشترق قسمة بينهم وان ادعوا ملكا ولم يذكروا
 كيف انتقل قسمة بينهم واذا كان كل واحد من الشركاء
 يتفيع بنصيبه قسم بطلب احدهم واذا كان احدهم يتفيع والا خر

يَسْتَضَرُّ لِقَلَّةِ نَصِيبِهِ فَإِنْ طَلَبَ صَاحِبُ الْكَثِيرِ قِسْمَ ^{حَبْ} وَإِنْ طَلَبَ صَاحِبُ الْقَلِيلِ لَمْ يُقْسَمْ وَإِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ يَسْتَضَرُّ لَمْ يُقْسَمْ بِالْإِتْرَاحِيهِمْ وَتُقْسَمُ الْعُرُوضُ إِذَا كَانَتْ مِنْ صَنْفٍ وَاحِدٍ وَلَا يُقْسَمُ الْجُلُوسُ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا يُقْسَمُ الرِّقُّ وَلَا الْجَوَاهِرُ لَتَفَاوُتِهِ وَقَالَ لَا يُقْسَمُ الرِّقُّ وَلَا يُقْسَمُ حَمَامٌ وَلَا بَيْرٌ وَلَا رَجَا إِلَّا أَنْ يَرْضَى الشَّرَكَ وَإِذَا حَضَرَ وَارِثَانِ فَأَقَامَا الْبَيْتَةَ عَلَى الْوَفَاةِ وَعَدَدُ الْوَرِثَةِ وَالْأَرْثُ فِي أَيْدِيهِمْ وَمَعَهُمْ وَارِثٌ غَائِبٌ قِسْمُهُ الْقَاضِي بِطَلَبِ الْحَاضِرِ وَنَصِيبُ الْغَائِبِ وَكَأَنَّهُ يَقْبِضُ بِصِيبِهِ وَإِنْ كَانُوا مُشْتَرَكِينَ لَمْ يُقْسَمْ مَعَ غَيْبَةِ أَحَدِهِمْ وَإِنْ كَانَ الْعَقَارُ فِي بِلْدِ الْوَارِثِ الْغَائِبِ لَمْ يُقْسَمْ وَإِنْ حَضَرَ وَارِثٌ وَاحِدٌ لَمْ يُقْسَمْ وَإِنْ كَانَتْ دُورٌ مُشْتَرَكَةٌ فِي مَصِيرٍ وَاحِدٍ قِسْمَتْ كُلُّ دَارٍ عَلَى حِدَّتِهَا فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ لَا إِنْ كَانَ الْأَصْلُ لِمَنْ قِسْمَةٌ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ قِسْمُهَا وَإِنْ كَانَتْ دَارًا أَوْ ضِيعَةً أَوْ حَائِطًا قِسْمَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ عَلَى حِدَّةٍ ● وَيَنْبَغِي لِلْقَاسِمِ أَنْ يَتَوَرَّعَ مَا يَقْسِمُهُ لِيَعْدَلَ وَيُدْرِعَهُ وَيَقْوَمَ الْبِنَاءُ وَيُفَرِّزَ كُلَّ نَصِيبٍ عَنِ الْبَاقِي بِطَرِيقِهِ وَشُرْبِهِ حَتَّى لَا يَكُونَ نَصِيبُ أَحَدٍ مِنْ

نصيب

145
نَصِيبِ الْآخَرِ تَعْلُقَ ثُمَّ يَلْقَبُ نَصِيبًا بِالْأَوَّلِ وَالَّذِي يَلِيهِ بِالثَّانِي ^{حَبْ} وَالثَّالِثُ عَلَى هَذَا ثُمَّ يُخْرَجُ الْقُرْعَةُ فَمَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ أَوْ لَا فَلَهُ السَّهْمُ الْأَوَّلُ وَمَنْ خَرَجَتْ ثَانِيًا فَلَهُ السَّهْمُ الثَّانِي وَلَا يَدْخُلُ فِي الْقِسْمَةِ الدَّرَاهِمُ وَالْدَنَانِيرُ إِلَّا بِإِتْرَاحِيهِمْ فَإِنْ قَسَمَ بَيْنَهُمْ وَلَا أَحَدَهُمْ مَسِيلٌ فِي مِلْكٍ الْآخَرِ وَطَرِيقٌ وَلَمْ يَشْرَطْ فِي الْقِسْمَةِ فَإِنْ امْكُنَ حَرْفُ ذَلِكَ الْمَسِيلِ أَوْ الطَّرِيقِ عَنْهُ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْطَرِقَ وَيَسِيلَ فِي مَسِيلِ الْآخَرِ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ فَسُخَّتِ الْقِسْمَةُ وَإِذَا كَانَ سُفْلٌ لَا عُلُوَّ لَهُ وَعُلُوٌّ لَا سُفْلَ لَهُ وَسُفْلٌ لَهُ عُلُوٌّ قَوْمٌ دَلَّ وَاحِدٌ عَلَى حِدَّتِهِ وَقَسَمَ بِالْقِيَمَةِ وَلَا يَتَّبَعُ تَغْيِيرُ ذَلِكَ ● وَإِنْ اخْتَلَفَ الْمُتَقَاسِمُونَ فَشَهِدَا الْقَاسِمَانِ قَبْلَتْ شَهَادَتُهُمَا فَإِنْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا الْعَدْلَ وَزَعَمَ أَنْ مَا أَصَابَهُ شَيْءٌ فِي يَدِ صَاحِبِهِ وَقَدْ أَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ بِالْإِسْتِيفَاءِ لَمْ يُصَدَّقْ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ وَإِنْ قَالَ اسْتَوْفَيْتُ حَقِّي وَآخَذْتُ بَعْضَهُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ خَصْمِهِ مَعَهُ وَإِنْ قَالَ أَصَابَنِي أَوْ مَوْضِعٌ كَذَا أَوْ لَيْسَ لِي وَلَمْ يُشْهَدْ عَلَى نَفْسِهِ بِالْإِسْتِيفَاءِ وَكَذَبَهُ شَرِكُهُ تَحَالَفَا وَفُسِخَتِ الْقِسْمَةُ وَإِذَا اسْتَحَقَّ بَعْضُ نَصِيبِ

احدهم بعينه لم تفسخ القسمة عند أي حنيقة ويرجع بحصة
ذلك من نصيب شريكه وقال أبو يوسف تفسخ القسمة والله أعلم

كتاب الأكره

الأكره ثبت حكمه وإذا حصل ممن يقدّر على إيقاع ما توعد به
سلطانا كان أولئها وإذا أكره الرجل على بيع ماله أو على شري
سلعة أو على أن يواجر داره أو يقرّ لرجل بالف وأكره على ذلك
بالقتل أو بالضرب الشديد أو بالحبس فباع أو اشترى فهو
بالختيار أن شاء مغبى البيع وأن شاء فسّخه وإن كان قد قبض
التمن طوعا فقد أجاز البيع وإن قبضه مكرها فليس بأجازه
وعليه رده إن كان باقيا في يده فإن هلك المبيع في يده
المشتري وهو غير مكره ضمن قيمته وللمكره أن يضمن
المكره إن شاء ومن أكره على أن يأكل الميتة أو يشرب
الخمر وأكره على ذلك بالحبس أو ضرب أو قيد لم يجله إلا أن
يكره ما يخاف منه على نفسه أو عضو من أعضائه فإذا خاف
ذلك وسعه أن يقدم على ما أكره عليه ولا يسعه أن يصبر

على ما توعد به فإن صبر حتى وقعوا به ولم يأكل فتوا ثم وإن أكره
على الكفر بالله وسب النبي صلى الله عليه وسلم بقيد أو حبس أو
ضرب لم يكن ذلك أكرها حتى يكره بما يخاف منه على نفسه أو عضو
من أعضائه فإن خاف ذلك وسعه أن يظهر ما أمر به ونحوه
فإذا أظهر ذلك وقلبه مطمئن بالإيمان فلا أثر عليه وإن صبر
حتى قتل ولم يظهر الكفر كان ما جوزا وإن أكره على إيلاف
مال مسلم بما يخاف منه على نفسه أو على عضو من أعضائه
وسعه أن يفعل ذلك ولصاحب المال أن يضمن المكره
وإن أكره بقتل على قتل غيره لم يسعه أن يقدم عليه ويصبر
حتى يقتل فإن قتله كان أثما والقصاص على الذي أكرهه إن
كان القتل عمدا ومن أكرهه على طلاق زوجته أو عتق
عبد ففعل وفتح ما أكره عليه ويرجع على الذي أكرهه بقيمة
العبد ونصف مهر المرأة إن كان قبل الدخول وإن
أكرهه على الزنا وجب عليه الحد عند أي حنيقة إلا أن
يكرمه السلطان وقال لا يلزمه الحد وإن أكرهه على الردة

لَمْ يَنْ امْرَأَتَهُ مِنْهُ وَاللَّهُ اعْلَمُ

كِتَابُ السِّيَرِ

الْجِهَادُ فَرَضٌ عَلَى الْكَفَّايَةِ إِذَا قَامَ بِهِ فَرِيقٌ مِنَ النَّاسِ سَقَطَ عَنْ
الْبَاقِينَ وَإِنْ لَمْ يُقَمِّرْ بِهِ أَحَدٌ أَيْ جَمِيعُ النَّاسِ شَرَكُهُ وَقِتَالُ
الْكُفَّارِ وَاجِبٌ وَإِنْ لَمْ يَبْدُؤْهُ الْوَلَاءُ **•** وَلَا جِبْتُ الْجِهَادِ عَلَى
صَبِيٍّ وَلَا عَبْدٍ وَلَا امْرَأَةٍ وَلَا أَعْمَى وَلَا مُقْعِدٍ وَلَا أَقْطَعَ فَأَنْ
هَجَرَ الْعَدُوَّ عَلَى يَدَيْهِ وَجَبَ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ الدَّفْعُ تَخْرُجُ الْمَرَأَةُ
بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا وَالْعَبْدُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَوْلَى **•** وَإِذَا دَخَلَ الْمُسْلِمَانِ
دَارَ الْحَرْبِ فَحَاصَرُوا مَدِينَةً أَوْ حَصَنًا دَعَوْهُمُ إِلَى الْإِسْلَامِ فَإِنْ
أَجَابُوهُمْ كَفُّوا عَنْ قِتَالِهِمْ وَإِنْ أَسْتَعْوَدَ عَوْهُمْ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ **•** فَإِنْ
بَدَلُوها كَانَ لَهُمْ مَا لِلْمُسْلِمِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْهِمْ وَلَا جُورَ أَنْ
يُقَاتَلَ مَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ دَعْوَةُ الْإِسْلَامِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَدْعُوهُمْ وَيَسْتَحِبُّ
أَنْ يُدْعَا مَنْ يَلُغْهُ الدَّعْوَةُ وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ وَإِنْ أَبَوْا اسْتَعَاثُوا بِاللَّهِ
عَلَيْهِمْ وَجَارِبُوهُمْ وَنَصَبُوا عَلَيْهِمُ الْمَجَانِيقَ وَحَرَقُوهُمْ وَارْسَلُوا
عَلَيْهِمُ الْمَاءَ وَقَطَعُوا شَجَارَهُمْ وَافْسَدُوا زُرُوعَهُمْ وَلَا بَأْسَ بِرَمْيِهِمْ

وَأَنْ

بِرَمْيِهِمْ وَأَنْ كَانَ فِيهِمْ أَسِيرٌ مُسْلِمٌ أَوْ تَاجِرٌ فَانْتَرَسُوا بِصَبِيَّانِ
الْمُسْلِمِينَ أَوْ بِالْأَسَادِيِّ لَمْ يَكُفُّوا عَنْهُمْ وَتَقَصَّدُوا بِالرَّمْيِ الْكَفَّارَ دُونَ الْمُسْلِمِينَ
وَلَا بَأْسَ بِأَخْرَاجِ الْمُصَاحِفِ وَالنِّسَاءِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ
فِي عَسْكَرٍ عَظِيمٍ يُؤْمِنُ عَلَيْهِمْ وَيُكْرَهُ إِخْرَاجُ ذَلِكَ فِي سِرِّيَّةٍ لَا يُؤْمِنُ
عَلَيْهَا **•** وَلَا يَقَاتِلُ الْمَرَأَةُ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا وَلَا الْعَبْدُ إِلَّا بِإِذْنِ
سَيِّدِهِ إِلَّا أَنْ هَجَرَ الْعَدُوَّ **•** وَنَبَغَى لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يَخْدُرُوا وَلَا يَغْلُوا
وَلَا يَمْشُوا وَلَا يَقْتُلُوا الْمَرَأَةَ وَلَا صَبِيًّا وَلَا شَيْخًا فَانِيًّا وَلَا مُقْعِدًا
وَلَا أَعْمَى إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهَا وَلَاءً مِثْلَهُ رَأَى فِي الْحَرْبِ أَوْ يَكُونَ
الْمَرَأَةُ مَلَكَ وَلَا يَقْتُلُ مَجْنُونٌ **•** وَإِنْ رَأَى الْأَمَامُ أَنَّ نَصَاحَ أَهْلِ
الْحَرْبِ أَوْ فِرْقَانِهِمْ كَانَ لَهُ ذَلِكَ أَنْ رَأَى فِيهِ مَصْلَحَةً لِلْمُسْلِمِينَ
فَلَا بَأْسَ بِهِ وَأَنْ صَالَحَهُمْ مُدَّةً ثُمَّ رَأَى أَنْ يَقْضِيَ الصَّلْحَ أَنْفَعُ نَبَذَ
إِلَيْهِمْ وَقَاتَلَهُمْ وَأَنْ بَدَّوْا بِالْجِيَانَةِ قَاتَلَهُمْ وَلَمْ يُبَدَّ إِلَيْهِمْ إِذَا كَانَ
ذَلِكَ بِاتِّفَاقِهِمْ **•** وَإِذَا خَرَجَ عَسِيدُهُمْ إِلَى عَسْكَرِ الْمُسْلِمِينَ فَهُمْ
أَجْرَارٌ وَلَا بَأْسَ أَنْ تَعْلَقَ الْعَسْكَرُ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَيَأْكُلُوا مَا
يَحْدُوهُ مِنَ الطَّعَامِ وَيَسْتَحْمِلُوا الْحَطَبَ وَيَدَّهِنُوا بِالذَّهْنِ وَيَقَاتِلُوا

بما جردونه من السلاح كل ذلك بغير قسمة ولا يجوز ان يبيعوا من
ذلك شيئا ولا يمتولوه ومن اسلم منهم اجرز باسلامه نفسه واولاده
الصغار وكل مال في يده او دية عند مسلم او ذمي او دين
في ذمتهمما وان ظهرنا على الدار فبقارده في وزوجته وحملة
واولاده الكبار في **هـ** ولا ينبغي ان يباع السلاح من اهل
الحرب ولا يحقر اليهم ولا يفادى بهم اسرى المسلمين عند اي فدية
وقالا يفادى به اسرى المسلمين ولا يجوز المن عليهم **هـ** واذا فتح
الامام بلدا عنوة فهو بالخيار ان شاء قسمه بين المقاتلين وان شاء
اقرأه عليه ووضع عليهم الخراج وهو في الاسرى بالخيار
ان شاء قتلهم وان شاء استرقهم وان شاء جعلهم احرارا ذمة
المسلمين ولا يجوز ان يردهم الى دار الحرب واذا اراد العود
ومعه مواش فليقدر على نقلها الى دار الاسلام ذبحها واخرجها
ولا يعقرها ولا يتركها **هـ** ولا يقسم غنيمة في دار الحرب حتى
تخرجها الى دار الاسلام والرد والمقاتل سوا واذا الحقتهم مدد
في دار الحرب قبل ان تخرج الغنيمة الى دار الاسلام شاركوه فيها

١٢٧
ولا حق لاهل سوق العسكر في الغنيمة الا ان يقتلوا واذا ائتم رجل
جرا وامرأة جرزة كافرا او جماعة او اهل حصن ومدينة صح
اما نهم ولم يجرز احد من الناس ان يقتلهم الا ان يكون في ذلك
مفسدة فينبذ اليهم الامام **هـ** ولا يجوز امان ذمي ولا اسير ولا
التاجر الذي يدخل عليهم ولا يجوز امان للعبد عند اي خيفة
الا ان ياذن له مولاه في القتال وقالا يبيع امانه **هـ** واذا غلب
الترك على الروم فسبواهم واخذوا اموالهم ملكوا فان عكسنا
الترك بجل لنا ما نجد من ذلك واذا غلبوا على اموالنا واجرزونا
بدارهم ملكوها فاذا ظهر عليها المسلمون فوجدوها قبل
القسمة فهي لهم بغير شيء وان وجدوها بعد القسمة اخذوها
بالقيمة ان احبوا وان دخل دار الحرب تاجرا فاشترى ذلك
واخرجه الى دار الاسلام فما لكة الاول بالخيار ان شاء اخذه
بالثمن الذي اشتراه التاجر وان شاترك ولا يملك علينا اهل الحرب
بالغلبة مدبرينا ولا امهات اولادنا ولا مكاتبنا ولا احرارنا
ونملك عليهم جميع ذلك واذا ابى عبد المسلم فدخل اليهم واخذوا

لَمْ يَمْلِكُوهُ عِنْدَ أَيِّ حَنِيْفَةٍ وَإِنْ نَدَّ بِعَيْرٍ فَأَخَذُوهُ مَلَكُوهُ
وَإِذَا التَّرِيكُنُ لِلْإِمَامِ حَمُولَةٌ يَحْمِلُ عَلَيْهَا الْغَنَائِمَ قَسَمَهَا بَيْنَ الْغَانِمِينَ
قِسْمَةً أَيْدَاعٍ لِيَحْمِلُونَهَا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ يَرْجِعُهَا مِنْهُمْ وَيَقْسِمُهَا
وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْمَغْنَمِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ اخْرَاجِهَا إِلَى
دَارِ الْإِسْلَامِ فَتُضَيِّبُهُ لَوَرَثَتِهِ **•** وَلَا بَأْسَ أَنْ يَنْفِلَ الْإِمَامُ فِي حَالِ
الْقِتَالِ وَيَحْرُضَ عَلَى الْقِتَالِ فَيَقُولُ مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ وَيَقُولُ
لِلسَّرِيَّةِ قَدْ جَعَلْتُ لَكُمْ الرُّبْعَ بَعْدَ الْخُمْسِ وَلَا يَنْفِلُ بَعْدَ اخْرَاجِ
الْقِسْمَةِ إِلَّا مِنَ الْخُمْسِ وَإِذَا لَمْ يَجْعَلِ السَّلْبَ لِلْقَاتِلِ فَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ
الْغَنِيمَةِ وَالْقَاتِلُ وَغَيْرُهُ فِيهِ سَوَاءٌ وَالسَّلْبُ مَا عَلَى الْمَقْتُولِ مِنْ
ثِيَابِهِ وَسُلَاحِهِ وَمَرْكَبِهِ **•** وَإِذَا اخْرَجَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ
لَمْ يَحْزَنْهُمْ أَنْ يَعْطَوْا مِنَ الْغَنِيمَةِ وَلَا يَأْكُلُونَ مِنْهَا وَمَنْ فَضَّلَ مَعَهُ
عَلَفَ أَوْ طَعَامَ رَدَّهُ إِلَى الْغَنِيمَةِ **•** وَيَقْسِمُ الْإِمَامُ الْغَنِيمَةَ فَيَخْرِجُ
خُمْسَهَا وَيَقْسِمُ أَرْبَعَةَ أَחْمَاسِهَا بَيْنَ الْغَانِمِينَ لِلْفَارِسِ سَهْمَانِ
وَلِلرَّاحِلِ سَهْمٌ عِنْدَ أَيِّ حَنِيْفَةٍ وَقَالَ لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ وَلَا
يُسْهَمُ إِلَّا لِلْفَرَسِ وَاحِدَةً وَبِرَادِ بْنِ الْعَتَا سَوَاءٌ وَلَا يُسْهَمُ لِلرَّاحِلَةِ

وَلَا يَغْلُ وَمَنْ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ فَارْسًا فَفُتِقَ فَرَسُهُ اسْتَحَقَّ سَهْمٌ فَارِسٍ
وَمَنْ دَخَلَ رَاحِلًا فَاشْتَرَى فَرَسًا اسْتَحَقَّ سَهْمٌ رَاحِلٍ وَلَا يُسْهَمُ لِلْمَلِكِ
وَلَا امْرَأَةٍ وَلَا ذِمِّيٍّ وَلَا صَبِيٍّ وَلَكِنْ يُرْكَبُ لَهُمْ عَلَى حَسَبِ مَا يَرَى
الْإِمَامُ **•** وَأَمَّا الْخُمْسُ فَيَقْسَمُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْهُمٍ سَهْمٌ لِلنَّبَاةِ وَسَهْمٌ
لِلْمَسَاكِينِ وَسَهْمٌ لِبَنِ السَّبِيلِ تَدْخُلُ ذِي الْقُرْبَى فِيهِمْ وَلَا يَدْخُلُ إِلَى
أَعْيَانِهِمْ فَمَا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْخُمْسِ فَأَمَّا هُوَ يُتْرَكُ لَا قِبْتَاجَ الْكَلَا
بِاسْمِهِ وَسَهْمُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَقَطَ بِمَوْتِهِ كَمَا سَقَطَ الصَّفِيُّ
وسَهْمُ ذِي الْقُرْبَى كَانُوا يَسْتَحِقُّونَهُ عَلَى رَأْسِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بِالنَّصْرِ لَهُ وَبَعْدَهُ بِالْفَقْرِ **•** وَإِذَا دَخَلَ الْوَاحِدُ وَالْآثَارُ إِلَى دَارِ
الْحَرْبِ مَعَهُ بَنٌ بَعِيرٌ أَوْ ذِي الْإِمَامِ فَأَخَذُوا أَشْيَاءَ الْخُمْسِ وَإِنْ دَخَلَ
جُمَاعَةٌ لَهَا مَنَعَةٌ فَأَخَذُوا أَشْيَاءَ خُمْسٍ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُمُ الْإِمَامُ
وَإِذَا دَخَلَ الْمُسْلِمُ دَارَ الْحَرْبِ تَاجِرًا فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ تَعَرَّضَ لَشَيْءٍ مِنْ
أَمْوَالِهِمْ وَلَا دَمَائِهِمْ فَإِنْ غَدَرَ بِهِمْ وَأَخَذَ شَيْئًا مِلْكًا مَلَكًا
مَحْظُورًا أَوْ يَوْمَرًا أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ **•** وَإِذَا دَخَلَ الْحَرْبُ الْيَنَامُ سَتَامًا
لَمْ يُمَكَّنْ أَنْ يَقِيمَ فِي دَارِنَا أَكْثَرَ مِنْ سَنَةٍ وَيَقُولُ لَهُ الْإِمَامُ إِنْ أَقَمْتَ

تَمَامَ السَّنَةِ وَصُنِعَتْ عَلَيْكَ الْجَزِيَّةُ فَإِنْ أَقَامَ أَخَذَتْ مِنْهُ الْجَزِيَّةُ
وَصَارَ ذِمِّيًّا وَلَمْ يُمَكَّنْ أَنْ يَعُودَ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ وَإِنْ عَادَ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ
وَتَرَكَ وَدِيعَةً عِنْدَ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ أَوْ دِينًا فِي ذِمَّتِهِمَا فَقَدْ صَارَ ذِمِّيًّا
مُبْتَاجًا بِالْعَوْدِ وَمَا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ مِنْ مَالِهِ عَلَى حَصْرِهِ فَإِنْ اسْرَأَوْ
قَتْلَ صَارَتْ الْوَدِيعَةُ فَيْأً وَمَا أُوجِفَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ مِنْ مَوَالِكِ
أَهْلِ الْحَرْبِ بِغَيْرِ قِتَالٍ يَصْرَفُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ كَمَا يُصْرَفُ الْخَرَاجُ
وَأَرْضُ الْعَرَبِ كُلُّهَا أَرْضُ عَشِيرَةٍ وَهِيَ مَا بَيْنَ الْعَدَبِ إِلَى اقْصَى حَرِّ
بِالْيَمَنِ مَهْرُهُ إِلَى حِدِّ الشَّامِ وَالسَّوَادُ أَرْضُ خَرَاجٍ مَمْلُوكَةٌ لِأَهْلِهَا
بِحُجُورٍ يَغْتَصِرُهَا وَتَصْرُفُ فِيهَا وَكُلُّ أَرْضٍ اسْلَمَ أَهْلُهَا عَلَيْهَا
أَوْ فَتَحَتْ عَنْوَةً وَقِسَمَتْ بَيْنَ الْغَازِيَيْنِ فِي أَرْضِ عَشِيرَةٍ وَكُلُّ أَرْضٍ
فَتَحَتْ عَنْوَةً فَأَقْرَأَ أَهْلُهَا عَلَيْهَا فَهِيَ أَرْضُ خَرَاجٍ وَمَنْ أَحْبَبَ أَرْضًا
مَوَاتًا فَهِيَ عِنْدَ أَيِّ حَنِيفَةٍ وَآيٍ يَوْسُفَ مَعْنَى حَيْزِهَا فَإِنْ كَانَتْ
مِنْ حَيْزِ أَرْضِ الْعَشْرِ فَهِيَ عَشِيرَةٌ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ حَيْزِ أَرْضِ
الْخَرَاجِ فَهِيَ خَرَاجِيَّةٌ وَالْبَصْرَةُ عِنْدَ عَشِيرَةٍ بِأَجْمَاعِ الْقَهْقَابَةِ
وَقَالَ مُحَمَّدٌ أَنْ أَحْبَبْنَا مَا يَسِيرُ اخْتَفَرْنَا أَوْ بَعَيْنُ اسْتَحْرَجْنَا أَوْ بَمَاءُ

دَجْلَةٌ وَالْفُرَاتُ وَالْأَنْهَارُ الْعِظَامُ الَّتِي لَا يَمْلِكُهَا أَحَدٌ فِي عَشِيرَةٍ
وَأَنْ أَحْبَبْنَا مَا بِالْأَنْهَارِ الَّتِي اخْتَفَرْنَا أَلْعَا جَمْعُ مِثْلِ نَهْرِ الْمَاءِ
وَنَهْرٍ يَرِدُّ رَحْدًا فَهِيَ خَرَاجِيَّةٌ وَالْخَرَاجُ الَّذِي وَضَعَهُ عُمَرُ بْنُ
الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى أَهْلِ السَّوَادِ عَلَى كُلِّ حَرْبٍ بِلُغَةِ
الْمَاءِ قَفِيرٌ هَاشِمِيٌّ وَهُوَ الصَّاعُ وَدِرْهَمٌ وَفِي الرُّطْبَةِ خَمْسَةٌ دَرَاهِمٌ
وَفِي حَرْبِ الْكُرْمِ الْمُتَصِلِ وَالنَّخْلِ الْمُتَصِلِ عَشْرَةٌ دَرَاهِمٌ وَمَا سِوَى
ذَلِكَ مِنَ الْأَصْنَافِ يُوضَعُ عَلَيْهَا بِحَسَبِ الطَّاقَةِ فَإِنْ لَمْ يَطُقْ مَا وَضَعَ
عَلَيْهَا نَقَصَهَا الْإِمَامُ وَإِذَا غَلَبَ عَلَى أَرْضِ الْخَرَاجِ الْمَاءُ أَوْ انْقَطَعَ
عَنْهَا أَوْ اصْطَلَمَ الزَّرْعُ أَفَّةً فَلَا خَرَاجَ عَلَيْهِ وَإِنْ عَطَّلَهَا صَاحِبُهَا
فَعَلَيْهِ الْخَرَاجُ وَمَنْ اسْلَمَ مِنْ أَهْلِ الْخَرَاجِ أَخَذَ مِنْهُ الْخَرَاجَ عَلَى طَالِهِ
وَيَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِيَ الْمُسْلِمُ أَرْضَ الْخَرَاجِ مِنَ الذِمِّيِّ وَيُؤْخِذَ مِنْهُ
الْخَرَاجَ وَلَا عَشِيرَةَ فِي الْخَارِجِ مِنْ أَرْضِ الْخَرَاجِ وَالْجَزِيَّةُ عَلَى
صَرِيحَيْنِ جَزِيَّةُ تَوْضَعُ بِالْأَرْضِ وَالصَّلَاحُ فَتَقْدَرُ بِحَسَبِ مَا يَقَعُ
عَلَيْهِ الْإِتِّفَاقُ وَجَزِيَّةُ يَمْتَدِّي الْإِمَامُ وَضَعَهَا إِذَا غَلَبَ عَلَى
الْكَفَّارِ وَقَدْ هَمَّ عَلَى أَمْلَاكِهِمْ فَيَضَعُ عَلَى الْغَنِيِّ الظَّاهِرِ الْغَنَى

فِي كُلِّ سَنَةٍ ثَمَانِيَةَ وَارْبَعِينَ دِرْهَمًا يَأْخُذُ فِي كُلِّ شَهْرٍ أَرْبَعَةَ
دِرْهَمًا وَعَلَى الْمُتَوَسِّطِ الْحَالِ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا فِي كُلِّ شَهْرٍ
دِرْهَمَيْنِ وَعَلَى الْفَقِيرِ الْمُعْتَمَلِ اثْنَتَا عَشْرَةَ دِرْهَمًا فِي كُلِّ شَهْرٍ دِرْهَمًا
وَتَوْضَعُ الْجَزِيَّةُ عَلَى أَهْلِ الْكِبَابِ وَالْمَجُوسِ وَعِبَدَةِ الْأَوْتَانِ مِنَ
الْعَجَمِ وَلَا تَوْضَعُ عَلَى عِبَدَةِ الْأَوْتَانِ مِنَ الْعَرَبِ وَلَا الْمُرْتَدِّ وَلَا جَزِيَّةُ
عَلَى امْرَأَةٍ وَلَا صَبِيٍّ وَلَا زَمَنٍ وَلَا أَعْمَى وَلَا عَلَى فَقِيرٍ غَيْرِ مُعْتَمَلٍ وَلَا عَلَى
الرَّهْبَانِ الَّذِينَ لَا يَخْلُطُونَ النَّاسَ. وَمَنْ أَسْلَمَ وَعَلَيْهِ جَزِيَّةٌ سَقَطَتْ
عِنْدَهُ فَإِنْ اجْتَمَعَ جَوْلَانِ تَدَاخَلَتِ الْجَزِيَّةُ. وَلَا جُوزَ أَحْدَاثُ
بَيْعَةٍ وَلَا كَيْسَةٍ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فَإِنْ أَهْدَمَتِ الْكُنَائِسُ وَالْبَيْعُ
الْقَدِيمَةُ أَغَادُومًا. وَتُؤْخَذُ أَهْلُ الذِّمَّةِ بِالْتِمِيزِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ
فِي زِيهِمْ وَمَرَاكِبِهِمْ وَسُرُوجِهِمْ وَقَلَائِسِهِمْ فَلَا يَتَوَكَّبُونَ الْحَبْلَ
وَلَا يَحْمِلُونَ السَّلَاحَ وَمَنْ أَمْتَنَعَ مِنْ آدَاءِ الْجَزِيَّةِ أَوْ قَتَلَ مُسْلِمًا أَوْ
سَبَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ زَانَا بِمُسْلِمَةٍ لَمْ يَنْتَقِضْ عَهْدُهُ وَلَا
يَنْتَقِضُ الْعَهْدُ إِلَّا أَنْ يُلْحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ أَوْ يَغْلِبُوا عَلَى مَوْضِعٍ
فَيُخَارِبُوا فِيهِ وَإِذَا ارْتَدَّ الْمُسْلِمُ عَنِ الْإِسْلَامِ عُرِضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ

فَإِنْ كَانَتْ لَهُ شُبُهَةٌ كُشِفَتْ لَهُ وَيُحْبَسُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنْ أَسْلَمَ وَالْأُخْرَى
قَتَلَ فَإِنْ قَتَلَ قَاتِلُ قَبْلِ عَرْضِ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ كَرَهُ لَهُ ذَلِكَ وَلَا شَيْءٌ عَلَى
الْقَاتِلِ وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَا تُقْتَلُ وَلَكِنْ يُحْبَسُ حَتَّى تُسَلِّمَ وَتُزَوَّلَ مَلَكَ
الْمُرْتَدِّ عَنْ مَوَالِدِهِ بِرَدِّ تَهْرَاةٍ وَإِلَّا مُرَاعَاةً فَإِنْ أَسْلَمَ عَادَتْ عَلَى حَالِهَا
وَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ عَلَى رَدِّ تَهْرَاةٍ انْتَقَلَ مَا اكْتَسَبَهُ فِي حَالِ الْإِسْلَامِ
إِلَى وَرَثَتِهِ الْمُسْلِمِينَ وَمَا اكْتَسَبَهُ فِي حَالِ رَدِّ تَهْرَاةٍ فَإِنْ لَحِقَ
بِدَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا أَوْ حَكَمَ الْحَاكِمُ الْحَاقِقُ عَتَقَ مَدْبُورَهُ وَأَمْنَاتُ
أَوْلَادِهِ وَجَلَّتْ الدُّيُونُ الَّتِي عَلَيْهِ وَنُقِلَ مَا اكْتَسَبَهُ فِي حَالِ الْإِسْلَامِ
إِلَى وَرَثَتِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَتَقْضَى الدُّيُونُ الَّتِي عَلَيْهِ فِي حَالِ الْإِسْلَامِ
مِمَّا اكْتَسَبَهُ فِي حَالِ الْإِسْلَامِ وَمَا لَزِمَهُ مِنَ الدُّيُونِ فِي حَالِ رَدِّ تَهْرَاةٍ
مِمَّا اكْتَسَبَهُ فِي حَالِ رَدِّ تَهْرَاةٍ وَمَا بَاعَهُ أَوْ اشْتَرَاهُ أَوْ تَصَرَّفَ
فِيهِ مِنْ مَوَالِدِهِ حَالِ رَدِّ تَهْرَاةٍ مَوْقُوفٍ فَإِنْ أَسْلَمَ صَحَّتْ عَقُودُهُ وَإِنْ
مَاتَ أَوْ قُتِلَ أَوْ لَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ بَطُلَتْ وَإِذَا عَادَ الْمُرْتَدُّ إِلَى
دَارِ الْإِسْلَامِ مُسْلِمًا فَمَا وَجَدَ فِي يَدِهِ مِنْ مَالِهِ بِعَيْنِهِ أَخَذَهُ
وَالْمُرْتَدُّ إِذَا تَصَرَّفَ فِي مَالِهِ فِي حَالِ رَدِّ تَهْرَاةٍ جَازَ تَصَرُّفُهَا. ●

وَنَصَارَى نَبِي تَغْلِبَ يُؤْخَذُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ضَعْفُ مَا يُؤْخَذُ مِنَ
الْمُسْلِمِينَ مِنَ الزَّكَاةِ وَتُؤْخَذُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَلَا تُؤْخَذُ مِنْ صِبْيَانِهِمْ وَمَا
أَجْبَاهُ الْإِمَامُ مِنَ الْخَرَاجِ وَهِيَ أَمْوَالُ نَبِي تَغْلِبَ وَمَا هَدَاهُ أَمَلُ
الْجُزْبِ إِلَى الْإِمَامِ وَالْجُزْبَةُ تُصَرَّفُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ فَيُفْسَدُ مِنْهَا
التَّغَوُّرُ وَبَنَى الْقَنَاطِرُ وَالْجُسُورُ وَتُعْطَى قِصَاةُ الْمُسْلِمِينَ وَعَمَّا لَهُمْ
وَعُلَمَاؤُهُمْ مِنْهُ مَا يَكْفِيهِمْ وَيُدْفَعُ مِنْهُ أَرْزَاقُ الْمُقَاتِلَةِ وَخَرَائِمُ
وَأَذَانُ تَغْلِبَ قَوْمٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى بِلَدٍ وَخَرَجُوا عَنْ طَاعَةِ الْإِمَامِ
دَعَاهُمْ إِلَى الْعَوْدِ إِلَى الْجَمَاعَةِ وَكُشِفَ عَنْ شَبَهَتِهِمْ وَلَا يَبْدُو لَهُمْ
بِالْقِتَالِ حَتَّى يَبْدُوا فَإِنْ بَدُوا قَاتَلَهُمُ الْإِمَامُ حَتَّى يَفْرُقَ جَمْعَهُمْ
وَإِنْ كَانَتْ لَهُمْ فِئَةٌ أَجْهَزَ عَلَى جَرْحِهِمْ وَاتَّبَعَ مُوَلِّيَهُمْ وَإِنْ لَمْ
يَكُنْ لَهُمْ فِئَةٌ لَمْ يَجْهَزْ عَلَى جَرْحِهِمْ وَلَمْ يَتَّبِعْ مُوَلِّيَهُمْ وَلَا تَسْبَى لَهُمْ
ذَرْيَةً وَلَا يَقْسِرُ لَهُمْ مَالٌ وَلَا بَأْسٌ أَنْ يَقَاتِلُوا بِسِلَاحِهِمْ إِنْ أَحْتَاجَ
الْمُسْلِمُونَ إِلَيْهِ وَيَحْبِسُ الْإِمَامُ أَمْوَالَهُمْ وَلَا يَرُدُّهَا عَلَيْهِمْ حَتَّى
يَتَوَفَّوْا فَيَرُدُّهَا عَلَيْهِمْ وَمَا جَبَاهُ أَمَلُ الْبَغِيِّ مِنَ الْبِلَادِ الَّتِي غَلَبُوا
عَلَيْهَا مِنَ الْخَرَاجِ وَالْعُشْرِ لَمْ يَأْخُذْهُ الْإِمَامُ ثَانِيًا فَإِنْ كَانُوا

مُوَلِّيَهُمْ

أَصْرَفُهُ

أَصْرَفُهُ فِي حَقِّهِ اجْزَاءُ مَنْ أَخَذَ مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا أَصْرَفُوهُ فِي مَحَلِّهِ
أَفْتَى أَمَلُهُ فِيمَا يَنْهَوْنَ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَجْعِدَ وَاذلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
حَابُ الْخَطَرِ وَالْإِمَامَةِ

لَا يَحِلُّ لِلرِّجَالِ لِبْسُ الْحَرِيرِ وَحِلُّ لِلنِّسَاءِ وَلَا بَأْسٌ تَوَسُّدُهُ عِنْدَ نَبِي تَغْلِبَ
وَقَالَ لَا يَكْرَهُ وَلَا بَأْسٌ لِبَسِ الْمَلْحَمِ إِذَا كَانَ سِدَاةً أَوْ بَيْسًا وَلِحْمَتُهُ
قُطْنَا أَوْ خَزَا وَلَا يَجُوزُ لِلرِّجَالِ التَّحَلِّيُّ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ إِلَّا الْحَاتِمَ
وَالْمَنْطِقَةَ وَحِلُّ السَّيْفِ بِالْفِضَّةِ وَجُوزُ لِلنِّسَاءِ التَّحَلِّيُّ بِالذَّهَبِ
وَالْفِضَّةِ وَكَانَ أَنْ يَلْبَسَ الْقَبِيَّ الذَّهَبَ وَالْحَرِيرَ وَلَا يَجُوزُ
الْأَكْلُ وَالشَّرْبُ وَالْإِدْتِهَانُ وَالتَّطْيِبُ فِي أَيْتَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ
لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَلَا بَأْسٌ بِاسْتِعْمَالِ أَيْتَةِ الزَّجَاجِ وَالْبُلُورِ وَالْعَبَقِ
وَجُوزُ الشَّرْبِ فِي الْإِنْوَاءِ الْمَفْضُضِ عِنْدَ أَيْ حَنِيفَةٍ وَالرُّكُوبُ عَلَى
السَّرَجِ الْمَفْضُضِ وَالْجُلُوسُ عَلَى السَّرِيرِ الْمَفْضُضِ وَيَكُونُ التَّخَشُّيرُ
فِي الْمَحْتَبِ وَالنَّقْطُ وَلَا بَأْسٌ بِتَحْلِيَةِ الْمَصْحَفِ وَنَقْشِ الْمَسْجِدِ وَرُحْرُفِهِ
بِالذَّهَبِ وَتُكْرَهُ اسْتِعْدَامُ الْخَضِيَّانِ وَلَا بَأْسٌ بِخَصِي الْمَرْيَمِ
وَأَنْزَاءِ الْحَمِيرِ عَلَى الْحَيْلِ وَجُوزُ أَنْ يَقْبَلَ فِي الْمَهْدِيَّةِ وَالْأَذْنُ قَوْلُ

العبد والصبي وقيل في المعاملات قول الفاسق ولا يقبل في
إخبار الديانات إلا العدل ولا ينظر الرجل من الأجنبية إلا
إلى وجهها وكفها فان كان لا يامن الشهوة لم ينظر إلى وجهها
إلا حاجة ويجوز للقاضي إذا أراد الحكم عليهما وللشاهد إذا
أراد الشهادة عليهما النظر إلى وجهها وإن خاف أن يشتمى
ويجوز للطبيب أن ينظر إلى موضع المرض منها وينظر الرجل
من الرجل إلى جميع بدنه إلا ما بين سترته إلى ركبته ويجوز
للمرأة أن تنظر من الرجل إلى ما ينظر الرجل منه إليه وتنظر
المرأة من المرأة إلى ما يجوز للرجل أن ينظر إليه من الرجل وينظر
الرجل من أمته ووجهه التي تجل له إلى فرجها وينظر من ذوات
محارمه إلى الوجه والرأس والصدر والعصدين والساقين
ولا ينظر إلى ظهرها وبطنها ولا بأس أن يمر ما جاز أن ينظر
إليه منها ويجوز للرجل أن ينظر إلى مملوكة غيره إلى ما يجوز
أن ينظر إليه من ذوات محارمه ولا بأس بمر ذلك إذا أراد
الشرى وإن خاف أن يشتمى والجفت في النظر إلى الأجنبية

كالنخل ولا يجوز للمملوك أن ينظر من سيدته إلا إلى ما
يجوز أن ينظر إليه الأجنبية منها ويعزل عن أمته بغير إذنها
ولا يعزل عن زوجته إلا بإذنها. ونكحة الاحتكار في أقوات
الادميين والبهائم إذا كان ذلك في بلد يضرب الاحتكار
بأهلها ومن احتكر غلة ضيعة أو ما جلبه من بلد آخر
فليس بمحتكر للسلطان أن يسعر على الناس. ونكحة بيع
السلاح في أيام الفتنة ولا بأس ببيع العصور من يعلم منه انه سخذ خمرًا

كتاب الوصية

الوصية غير واجبة وهي مستحبة ولا يجوز الوصية لوارث
إلا أن يجيزها الورثة ولا يجوز بما زاد على الثلث ولا للقاتل
وجوز أن يوصي المسلم الكافر والكافر المسلم وقبول
الوصية بعد الموت فإن قبلها الموصي له في حال حياة الموصي
أو رد ما فذلك باطل. ويستحب أن يوصي الإنسان بما دون
الثلث وإذا أوصى لرجل قبل الموصي له الوصية في وجهه
الموصي وردها في غير وجهه فليس بردي وإن ردها في وجهه

فهو ردّ والموصى به يملك بالقبول لا في مسألة واحدة وهو أن
 يموت الموصى ثم يموت الموصى له قبل القبول فيدخل الموصى به
 في ملك ورثته. ومن وصى إلى عبد أو كافرا أو فاسقا أخرجهما
 القاضي من الوصية ونصب غيره ومن وصى إلى عبد نفسه
 وفي الورثة بكار لم تقع الوصية ومن وصى إلى من يحجز عن
 القيام بالوصية ضم إليه القاضي غيره ولو وصى إلى اثنين
 لم يحز لأحدهما أن تصرف عند أي حنيفة ومحمد ونصا حيه
 إلا في شري كفن الميت وتجهيزه وطعام الصغار وكسوتهم
 ورد ودية بعينها وعق عبد بعينه والخصومة في
 حقوق الميت. ومن وصى لرجل ثلث ماله ولاخر ثلث ماله
 فلم تجز الورثة فالثلث بينهما نصفان وإن وصى لأحدهما بالثلث
 وللآخر بالسدس فالثلث بينهما اثلاثا وإن وصى لأحدهما
 بجميع ماله والاخر ثلث ماله فلم تجز الورثة فالثلث
 بينهما على أربعة أسهم عند أي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة
 الثلث بينهما نصفان لا يضرب أبو حنيفة رحمه الله بالموصى له

بما زاد على الثلث إلا في المجابة والسعاية والدرهم المرسلة
 ومن وصى وعليه دين يحيط بماله لم تجز الوصية إلا أن يبرئه
 الغرماء من الدين ومن وصى بنصيب ابنه فالوصية باطله
 وإن وصى بمثل نصيب ابنه جاز فإن كان له اثنان للموصى له
 الثلث. ومن اعتق عبده في موصيه أو باع أو عابا أو وهب
 فذلك كله وصية. يعتبر من الثلث ويضرب به مع أصحاب
 الوصايا فإن عابا ثم اعتق فالمجابهة أولى عند أي حنيفة وإن
 اعتق ثم عابا فلهما سوا وقال لا يعتق أولى في الثلث وإن وصى
 بجزء من ماله قبل للورثة أعطوا ما شئتم. ومن وصى بوصايا
 من حقوق الله تعالى قدمت الفرائض منها قدمها الموصى وأخرها
 مثل الحج والجهاد والزكاة والكفارات ومال السن واجب
 قدم منه ما قدمه الموصى. ومن وصى بحجة الإسلام أجمعوا عند
 رجلا من بلد حج راكبا فإن لم تبلغ الوصية للنفقة أجمعوا من
 حيث تبلغ ومن خرج من بلد حاجا مات في الطريق وأوصى
 أن الحج عنه أجمعوا عنه من بلد عند أي حنيفة وقال لا يقع وصية



الصبي والمكاتب ان ترك وفاءً وجوز الوصي الرجوع عن الوصية
فاذا صرح بالرجوع او قال او فعل ما يدل على الرجوع كان
رجوعاً وان جحد الوصية لم يكن رجوعاً. ومن اوصى بحرامه
فسم الملائقون عند اي حنيفة ومن اوصى لاصهاره فالوفاة
لكل ذي رحم محرر من امرائه ومن اوصى لاختائه فالختن زوج
كل ذي رحم محرر منه ومن اوصى لاقربائه فالوصية للاقرب
فالاقرب من كل ذي رحم محرر منه لا يدخل فيه الوالدان
والولد ويكون للابن فصاعداً واذا اوصى بذلك وله
عمان وخالان فالوصية لعمته عند اي حنيفة وان كان
له عم وخالان فللعم النصف وللخالين النصف وقالوا الوصية
لكل من ينسب الى اقصى اب له في الاسلام. ومن اوصى
لرجل ثلث ذراهم او ثلث غنمه فذلك ثلثا ذلك وبقي ثلثه
وهو مخرج من ثلث ما بقي من ماله فله جميع ما بقي وان اوصى
بثلث ثيابه فذلك ثلثاها وبقي ثلثها وهو مخرج من ثلث ما
بقي من ماله لم يستحق الا ثلث ما بقي من الثياب ومن اوصى بالـ

درهم وله مال عين ودين لا ذمته فان خرجت الالف من ثلث
العين دفعت الى الموصي له وان لم يخرج دفع اليه ثلث العين وكلما
خرج شئ من الدين اخذ ثلثه حتى يستوفي الالف. وجوز
الوصية للمجمل وبالجمل اذا وضع لاقبل من ستة اشهر من يوم الو
وان اوصى بجارية الاجملها صحت الوصية والاستثناء من اوصى
لرجل بجارية فولدت بعد موت الموصي قبل ان يقبل الموصي له
ثم ولداً قبل وكلاهما مخرجان من الثلث فهما للموصي له وان
لم يخرج من الثلث ضرب بالثلث واخذ ما حصه منهما جميعاً
وقال ابو حنيفة ماخذ ذلك من الام فان فضل شئ اخذ من
الولد. وجوز الوصية لخدمة عبده وسكنى داره سنين
معلومة وجوز بذلك ابداً فان خرجت رقبته العبد من الثلث
يسلم اليه للخدمة وان كان لا مال له غير خدم الورثة يومين
والموصي له يوماً فان مات الموصي له عاد الى الورثة وان مات
الموصي له في حياة الموصي بطلت الوصية واذا اوصى لولد فلان
فالوصية بينهما الذكر والا نفي فيه سواء وان اوصى لورثة

فلان فالوصية بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ومن وصى لزيد وعمر وبثلث ماله فاذا عمرو وميت فالثلث كله لزيد وان قال ثلث مالي بين زيد وعمر وزيد ميت كان لعمر ونصف الثلث ومن وصى ثلث ماله ولا ماله ثم اكتسب مالا استحق الموصي له ثلث

باب الفرائض

المجمع على تورثه من المذكور عشرة الابن وابن الابن وان سفل والاب والجد ابوالاب وان علا والاخ وابن الاخ والعمر وابن القم والزوج ومولى النعمة ومن الإماء سبع البنت وبنت الابن والام والجد والاخت والزوجة ومولاة النعمة ولا يرث أربعة المملوك والقاتل من المقتول والمرتد واهل الملكتين والفروع المحدودة في كتاب الله تعالى ستة النصف والرابع والثلث والثلثان والثلث والسدس والنصف فرض خمسة للبنت وبنت الابن اذا لم يكن ابنة الصلب والاخت للاب والام والاخت للاب والزوج حيث لا ولد ولا ولد اب

والربع

اذا لم يكن اخ لاب وام

والربع للزوج مع الولد وولد الابن وفرض الزوجات اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد اب والثلث للزوجات مع الولد او ولد الابن والثلثان لكل اثنين فصاعدا من فرضه النصف الا الزوج والثلث فرض الام اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد اب ولا اثنتان من الاخوة والاختوات من اي جهة كانوا وفرض لها في مسئلتين وهما زوج وابوان وامرأة وابوان ثلث ما بقي بعد فرض الزوج والزوجة وهذا لكل اثنين فصاعدا من ولد الام ذكورهم واناثهم فيه سوا والسدس فرض سبعة لكل واحد من ولد الابن مع الولد وولد الابن وللأم مع الاخوة والاختوات والجدات والجد مع الواحد من ولد الابن مع البنت وللأخت مع الاب مع الام للاب والام وللواحد من ولد الام وتسقط الجدات بالام والجد والاخت والاختوات بالاب وتسقط ولدا الام باربعة الولد وولد الابن والاب والجد اذا استكمل البنات الثلثين سقطت بنات الابن الا ان يكون باء زاهيا واسفل منهن ابن ابن واذا استكملت الاخوات للاب لم تسقط الاخوات للاب الا

والام

ان يكون معهن اخ لهن في عصبةهن واقرب العصبات البنوت
 وبنوهن ثم الاب ثم الجد ثم بنو الاب وهم الاخوة ثم بنو الجد وهم
 الاعمام ثم بنو ابى الجد واذا استوى بنو ابى في درجة فاولاهم
 من كان لاب وام والابن والابن والاخوة يقاسمون اخواتهم
 للذكر مثل حظ الانثيين ومن عداهم من العصبات ينقسم
 بالميراث ذكورهم ذوات اخواتهم واذا لم تكن عصبة من النسب
 فالعصبة المولى المعق ثم اقرب عصبة المعق . وحجب الامر
 من الثلث الى السدس باخوين والفاضل عن فرض البنات
 لبني الابن واخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين والفاضل عن
 فرض الاخنتين من الاب والامر للاخوة والاخوات من الاب
 للذكر مثل حظ الانثيين واذا ترك بنتا وبنتي ابن وابني ابن
 فللبنت النصف والباقي لبني الابن مع اخواتهم للذكر مثل حظ
 الانثيين وكذلك الفاضل عن فرض الاخ والاب والامر
 لبني الاب وبنات الاب للذكر مثل حظ الانثيين ومن ترك
 ابني عم اجدتها اخ لام فلاخ السدس والباقي بينهما .

والمرثية

والمشاركة ان ترك المرأة زوجها واما اوجة واخوين من
 امر واخا من اب وام فللزوج النصف والامر السدس ولولد
 الامر الثلث ولا شيء للاخوة للاب والامر . والفاضل عن فرض
 ذوى السهام اذا لم تكن عصبة مردود عليهم بقدر سهامهم
 الا على الزوجين ولا يرث القاتل من المقتول الا في مسألة واحدة
 سوارث الملة . ولا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم .
 ومال المرتد لو رثته المسلمين وما اكتسبه في حال رده في
 واذا غرق جماعة او وقع عليهم حائط ولم يعلم من مات منهم
 اولاً فمال كل واحد منهم للاحياء من ورثته . واذا اجتمع
 في الجور قرايان لو تفرقت في شخصين ورث اجدتهما مع الآخر
 ورث بهما ولا يرث الجورس بالانكحة الفاسدة التي تستحلونها
 في دينهم وعصبة ولد الزنا ولد المملعة مولى امهم
 ومن مات وترك حملاً وقف ماله حتى تضع في قول اي حنيفة
 والجد اولى بالميراث من الاخوة عند اي حنيفة وقالوا
 يقاسمهم الا ان تنقصه المقاسمة من الثلث واذا اجتمع

من الاخوة والبنات
 من الملة الثلث والباقي

الجَدَّاتُ فَالسُّدُسُ لِأَقْرَبِهِمْ وَبِحَبْلِ الْجَدَّاتِ وَلَا تَرُثُ أُمُّ ابْنِ الْأُمِّ
 بِسَهْمٍ وَكُلُّ جَدَّةٍ تَحِبُّ أُمُّهَا وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ عَصَبَةٌ وَلَا
 ذَوْ سَهْمٍ وَرَثَةُ ذَوِّ أَرْجَامِهِ وَهُمْ عَشْرَةٌ وَلَدُ الْبَنَاتِ وَلَدُ
 الْأَخَوَةِ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْعَمِّ وَالْخَالَ وَالْخَالَةُ وَأَبُو الْأُمِّ وَالْعَمُّ
 لِلْأُمِّ وَالْعَمَّةُ وَلَدُ الْأَخِ مِنَ الْأُمِّ وَمَنْ أَدْلَى بِهِمْ وَأَوْلَادُهُمْ
 مَنْ وَلَدَ الْمَيِّتِ ثُمَّ وَلَدَ الْأَبُورَيْنِ أَوْ أَحَدَهُمَا وَهُمْ بَنَاتُ الْأَخَوَةِ
 وَلَدُ الْأَخَوَاتِ ثُمَّ وَلَدُ أَبَوَيْ بَوَيْدٍ أَوْ أَحَدُهُمَا وَهُمَا الْأَخْوَالُ
 وَالْخَالَاتُ وَالْعَمَّاتُ وَإِذَا اسْتَوَى وَلَدَانِ فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ
 فَأَوْلَاهُم مَنِ أَدْلَى بِوَارِثٍ وَأَقْرَبُهُمْ أَوَّلَى مِنْ بَعْدِهِمْ وَأَبُو الْأُمِّ
 أَوَّلَى مِنْ وَلَدِ الْأَخِ وَالْأَخْتِ وَالْمَعْتَقُ أَحَقُّ بِالْفَاضِلِ عَنْ سَهْمِ
 ذَوِي السَّهْمِ إِذَا لَمْ تَكُنْ عَصَبَةٌ سِوَاهُ وَمَوْلَى الْمَوَالَةِ يَرِثُ
 وَإِذَا تَرَكَ الْمَعْتَقُ أَبَا مَوْلَاهُ وَابْنَ مَوْلَاهُ فَمَالُهُ لِلابْنِ وَقَالَ
 أَبُو يُونُسَ لِلْأَبِ السُّدُسُ وَالْبَاقِي لِلابْنِ وَإِنْ تَرَكَ جَدَّ مَوْلَاهُ
 وَأَخَا مَوْلَاهُ فَمَالُ الْجَدِّ فِي قَوْلِ أَيِّ حَنِيفَةٍ وَقَالَ ابْنُهُمَا وَلَا
 بَيْعَ الْمَوْلَى وَلَا يُوْهَبُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

بَابُ حِسَابِ الْغَرَائِضِ

نصف سهم

وما بقي

وسدس

إِذَا جَاءَ فِي الْمَسْئَلَةِ نَصْفٌ وَنَصْفٌ أَوْ مَا بَقِيَ فَاصْلُهَا مِنْ اثْنَيْنِ وَإِنْ كَانَ
 ثَلَاثًا وَمَا بَقِيَ أَوْ ثَلَاثَانِ فَاصْلُهَا مِنْ ثَلَاثَةٍ وَإِنْ كَانَ رُبْعٌ وَمَا بَقِيَ أَوْ رُبْعٌ
 وَنَصْفٌ فَاصْلُهَا مِنْ أَرْبَعَةٍ وَإِذَا كَانَ ثَمْنٌ وَمَا بَقِيَ أَوْ ثَمْنٌ وَنَصْفٌ
 فَاصْلُهَا مِنْ ثَمَانِيَةٍ فَإِنْ كَانَ نَصْفٌ وَثَلَاثٌ فَاصْلُهَا مِنْ سِتَّةٍ
 وَتَعُولُ إِلَى سَبْعَةٍ وَثَمَانِيَةٍ وَتِسْعَةٍ وَعَشْرَةٍ وَإِذَا كَانَ مَعَ الرُّبْعِ
 ثَلَاثٌ أَوْ سُدُسٌ فَاصْلُهَا مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ وَتَعُولُ إِلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ وَخَمْسَةِ عَشَرَ
 وَسَبْعَةِ عَشَرَ وَإِذَا كَانَ مَعَ الثَّمْنِ ثَلَاثَانِ أَوْ سُدُسٌ فَاصْلُهَا مِنْ
 أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ وَتَعُولُ إِلَى سَبْعَةٍ وَعَشْرِينَ. وَإِذَا انْقَسَمَتْ
 الْمَسْئَلَةُ عَلَى الْوَرَثَةِ فَقَدْ صَحَّتْ وَإِنْ لَمْ تَنْقَسِرْ سَهْمًا فَرِيقًا عَلَيْهِمْ
 فَاضْرِبْ عَدَدَهُمْ فِي أَصْلِ الْمَسْئَلَةِ وَعُولُهَا إِنْ كَانَتْ عَائِلَةً
 فَمَا خَرَجَتْ صَحَّتْ مِنْهُ كَأَمْرَاةٍ وَأَخَوَيْنِ لِلْمَرْأَةِ الرُّبْعُ سَهْمٌ وَلِلْأَخِ
 مَا بَقِيَ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ لَا يَنْقَسِمُ عَلَيْهِمَا فَاضْرِبِ اثْنَيْنِ فِي أَصْلِ الْمَسْئَلَةِ
 تَكُونُ ثَمَانِيَةً فَمِنْهُمَا وَافِقٌ سَهْمًا مَهْمُ عَدَدُهُمْ صُرْتُ وَفَقَ عَدَدُهُمْ
 فِي أَصْلِ الْمَسْئَلَةِ كَأَمْرَاةٍ وَسِتَّةٍ أَخَوَةٍ لِلْمَرْأَةِ الرُّبْعُ سَهْمٌ وَلِلْأَخَوَةِ

يصح فإن

ثلثة فاضربت ثلث عدد همة في اصل المسئلة تكون ثمانية ومنها
تصح فان لم تنقسم سهام فرقتين واكثر فاضربت احد الفريقين
في الاخر ثم ما اجتمع في الفريق الثالث ثم ما اجتمع في اصل
المسئلة فان تساوى الاعداد اخرى احد همة عن الاخر كما بين
واخوين فاضربت اثنين في اصل المسئلة فان كان احد العددين
جزا من الاجزا اغنى الاكثر عن الاقل كما ربع لسوة واخوين
واذا ضربت اربعة اجزاء عن الآخرين وان وافق احد
العددين الاخر ضربت وفق احد همة في جميع الاخر ثم ما اجتمع
في اصل المسئلة كما ربع لسوة واخوت وستة اعمار فالسنة موافق
الاربعة بالانصاف فاضربت نصف احدى همة في جميع الاخر
في اصل الفريضة تكون ثمانية واربعين فمنها تصح المسئلة
فاذا صححت المسئلة فاضربت سهام كل وارث في التركة ثم
اقسم على ما صححت منه الفريضة مخرج من ذلك حق الوارث
فاذا لم تنقسم التركة حتى مات احد الورثة فان كان ما يصيبه
من المييت الاول تنقسم على عدد ورثته فقد صححت المسلتان

مما

مما صححت الاولى منه وان لم تنقسم صححت فريضة المييت الثاني
بالطريقة التي ذكرناها ثم ضربت احدى المسلتين في الاخرى
فان لم يكن من سهام المييت الثاني وما صححت منه فريضة موافقة
فان كانت بينهما موافقة فاضربت وفق المسئلة الثانية في
الاولى فما اجتمع صححت منه المسلتان وكل من كان له
في المسئلة الاولى شئ مضروب في وفق المسئلة الثانية وكل
من كان له من المسئلة الثانية شئ مضروب في وفق تركته
المييت الثاني واذا صححت مسئلة المناسحة وازدت معرفة
نصيب كل واحد من حساب الدراهم قسمت ما صححت منه
المسئلة على ثمانية واربعين فما خرج اخذت له من سهام كل
وارث حقه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

وصلی اللہ علی سیدنا محمد وآلہ وصحہ وسلم

والحمد لله رب العالمين

حسبنا الله ونعم الوكيل